

World Customs
Organization



توجيهات منظمة
الجمارك العالمية بشأن
إدارة الكوارث
واستمرار سلاسل
التوريد

يونيو 2021

توجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد

الاستجابة لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" والاستعداد لمجابهة
الأحداث المستقبلية المسببة للاضطرابات

يونيو 2021

مديرية الامتثال والتيسير
المديرية الفرعية للإجراءات والتيسير

مقدمة تمهيدية للأمين العام

عند وقوع الأحداث الكارثية، من الأهمية بمكان أن تتلقى الفئات السكانية المتضررة الدعم المطلوب في الوقت المناسب وأن تُنفَّذ عمليات الإنقاذ بكفاءة وفاعلية وبشكل منسق. لقد كان للأزمة الصحية العالمية الناجمة عن "كوفيد-19" تأثير بالغ على مجتمعاتنا ما جعل المجتمع الدولي يقع تحت وطأة ضغوط هائلة لإيقاف تفشي الفيروس، وتوفير الدعم الطبي حيثما هو مطلوب وتوزيع اللقاحات بسلامة وأمان. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المخاطر الطبيعية نتيجة التغير المناخي أكثر شيوعًا بشكل أخذ في التزايد وانتشرت الحوادث المرتبطة بالتقلبات المناخية الحادة التي قلبت حياة الكثير من المجتمعات رأسًا على عقب، لا سيما في الدول النامية.

تأتي منظمة الجمارك في طليعة الجهات التي تقدم الدعم للمحتاجين. وهي تلعب دورًا محوريًا في تسهيل حركة السلع والمستلزمات الطائرة ولها إسهامات كبيرة لضمان شحن المساعدات الإنسانية بكفاءة إلى جميع أنحاء العالم.

إن منظمة الجمارك العالمية (WCO) ملتزمة تمامًا بدعم أعضائها في أداء هذه المهمة الضرورية التي يعتبر التوقيت فيها عنصرًا حاسمًا. وبناءً على ذلك، يسر منظمة الجمارك العالمية أن تقدم "توجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد" بالتعاون مع الدول الأعضاء والحصول على الدعم المالي من حكومة اليابان، والتي تهدف لتحسين قدرة إدارات الجمارك على مواجهة التحديات التي تنشأ عن تفشي الأمراض المعدية ووقوع الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار سلاسل التوريد.

تم إنشاء مسودة للتوجيهات والترويج لها عن طريق مشروع "كوفيد-19" لمنظمة الجمارك العالمية، وهي مبادرة أُطلقت في يونيو 2020. يتضمن النص مساهمات قدمتها الدول الأعضاء بجميع مناطق منظمة الجمارك العالمية فضلاً عن أصحاب المصالح.

للتغلب على الاضطرابات التي أحدثتها أزمة "كوفيد-19"، يعكف أعضاء منظمة الجمارك العالمية على تحسين وتبسيط ورقمنة عدد من الإجراءات الجمركية لتسهيل العمليات الطارئة، إلى جانب مساعدة آلاف الشركات التي تعتمد على التجارة حتى يستمر نشاطها. كانت خبرات الدول الأعضاء عنصرًا محوريًا في تطوير هذه الأداة الإبداعية والتعبير عن الأولويات الوطنية والإقليمية والاعتراف بها وزيادة التوعية بالدور الذي تضطلع به إدارات الجمارك على صعيد الإغاثة من الكوارث.

تحدوني آمال كبيرة أن تحقق جميع الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية، إلى جانب أصحاب المصالح المشاركين في تسهيل التجارة والمساعدات الإنسانية، الاستفادة الكاملة من أفضل الممارسات التي تتضمنها هذه التوجيهات. التوجيهات وثيقة حية وبالتالي فأنا أوصي جميع القراء بمواصلة الإدلاء بتجاربتهم لدى أمانة منظمة الجمارك العالمية بطريقة إبداعية وتعاونية، انطلاقًا من روح المساعدة المتبادلة التي يتصف بها مجتمع الجمارك، لا سيما خلال الأوقات العصيبة.

دكتور كونيو ميكوريا،

الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية

قائمة الاختصارات

- ABF**: قوة حرس الحدود الأسترالية
- AEO**: مُشغل اقتصادي معتمد
- CBM**: إدارة الحدود المنسقة
- CBP**: هيئة الجمارك وحماية الحدود
- CBSA**: وكالة خدمات الحدود الكندية
- EOC**: مركز عمليات الطوارئ
- IFRC**: الائتلاف الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- IO**: المنظمات الدولية
- LDC**: الدول الأقل نموًا
- MoU**: مذكرة تفاهم
- NDMA**: الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث
- NGOs**: المنظمات غير الحكومية
- OSBP**: مركز الحدود ذو المنفذ الواحد
- PCA**: المراجعة بعد التخليص
- PPE**: معدات الوقاية الشخصية
- RKC**: اتفاقية كيوتو المُنقحة
- UNOCHA**: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- UNDRR**: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
- WCA**: غرب ووسط إفريقيا
- WHO**: منظمة الصحة العالمية

جدول المحتويات

1	مقدمة	1
1	السياق	1
2	معلومات تمهيدية	2
2	2.1 آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية ذات الصلة للإغاثة من الكوارث الطبيعية	2
3	2.2 آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية التي تضمن استمرار سلاسل التوريد	3
3	2.3 نظرة عامة على مبادرات منظمة الجمارك العالمية بشأن الإغاثة من الكوارث الطبيعية	3
4	الأهداف	3
4	النطاق والبنية	4
6	التوجيهات	2
6	أ. مرحلة الاستعداد	6
7	1. تعزيز دور إدارات الجمارك في إدارة الكوارث	7
8	2. مراجعة الإطار القانوني لإدارة الجمارك الوطنية	8
8	3. استخدام التكنولوجيا	8
9	4. التوافق مع المعايير الدولية	9
9	5. التخطيط لاستمرار الأعمال	9
10	6. دعم وتأييد ترخيص/تسجيل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني	10
11	7. تأسيس مركز عمليات طوارئ	11
12	8. استحداث بنية تحتية للطوارئ سريعة التوظيف	12
12	9. تحسين جاهزية موظفي الجمارك	12
12	9.1 تضمين إدارة الكوارث في خطط تدريب موظفي الجمارك	12
13	9.2 إجراء التدريب لموظفي الجمارك، والوسطاء الجمركيين، والعاملين في المجال الإنساني وأصحاب المصالح الآخرين	13
14	9.3 إعداد إجراءات التشغيل القياسية لتجهيز شحنات الإغاثة	14
14	9.4 إجراء تدريبات المحاكاة	14
15	9.5 العمل عن بُعد والتدريب عبر الإنترنت	15
16	10. التدابير الوقائية لموظفي الجمارك	16
16	10.1 شراء معدات الوقاية الشخصية	16
17	10.2 اعتماد بروتوكولات الصحة والسلامة الملائمة	17
20	ب. مرحلة الاستجابة	20
20	1. تكوين فريق عمل معني بمواجهة الجائحة/الكارثة	20
20	2. التواصل والشفافية	20

- 21..... 2.1. التواصل مع موظفي الجمارك
- 21..... 2.2. التواصل مع أصحاب المصالح
- 22..... 3. تكييف بيئة العمل وطريقة العمل
- 23..... 4. المشاركة في إعداد قوائم سلع الإغاثة والسلع الأساسية
- 24..... 5. تسريع إجراءات التخليص الجمركي
- 24..... 5.1. تشغيل نظام دائم للتخليص الجمركي
- 25..... 5.2. إنشاء مكتب للمساعدة والدعم
- 25..... 5.3. الإقرار الجمركي
- 25..... 5.3.1. الإقرار الإلكتروني
- 26..... 5.3.2. الإقرارات المبسطة/المشروطة
- 27..... 5.3.3. تقديم المستندات الداعمة
- 28..... 5.4. الاستخدام المحسن لإدارة المخاطر
- 29..... 5.4.1. استخدام تحليلات البيانات لإدارة المخاطر
- 29..... 5.5. تجهيز السلع قبل الوصول والإفراج الفوري عنها
- 30..... 5.6. تفتيش السلع
- 30..... 5.6.1. تحسين استخدام معدات التفتيش غير الإقتحامية
- 31..... 5.6.2. ترتيب مهام تفتيش شحنات الإغاثة حسب أولويتها
- 32..... 5.6.3. تفتيش السلع عن بُعد
- 33..... 5.7. سداد الرسوم الجمركية والضرائب
- 33..... 5.7.1. السداد الإلكتروني
- 34..... 5.7.2. تطبيق الإعفاء المؤقت من المدفوعات الجمركية لشحنات الإغاثة والسلع الأساسية
- 35..... 5.7.3. تأجيل سداد الرسوم والضرائب، والإعفاء من العقوبات، وطرق السداد
- 36..... 6. المراجعة بعد التخليص
- 36..... 6.1. استخدام المراجعة بعد التخليص الافتراضية/عن بُعد
- 37..... 7. سبل التعاون والشراكة
- 37..... 7.1. التعاون مع القطاع الخاص
- 37..... 7.1.1. المُشغل الاقتصادي المعتمد: عنصر أساسي لاستمرار سلسلة التوريد
- 39..... 7.1.2. المُشغل الاقتصادي المعتمد والإغاثة من الكوارث
- 39..... 7.1.3. التصديق/إعادة التصديق الافتراضي/عن بُعد للمشغل الاقتصادي المعتمد
- 40..... 7.2. إدارة الحدود المنسقة
- 41..... 7.2.1. التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى
- 42..... 7.2.2. النافذة الواحدة
- 43..... 7.2.3. التعاون بين إدارات الجمارك
- 44..... 7.2.4. مركز الحدود نو المنفذ الواحد
- 45..... 8. الإدخال المؤقت ودفتر الإدخال المؤقت للسلع
- 47..... 9. المرور (الترانزيت)
- 48..... 10. التجارة الإلكترونية عبر الحدود
- 49..... 11. أنظمة مراقبة المسافرين
- 50..... 12. حماية المجتمع

57	ج. مرحلة التعافي
57	1. تكوين فريق التخطيط للتعافي
58	2. تقييم الموقف
58	3. تقييم التدابير المتخذة أثناء مرحلة الاستجابة
59	4. تعزيز حلول تكنولوجيا المعلومات واستدامتها
60	5. دعم الموارد البشرية
60	6. أنشطة الإنفاذ
60	7. التواصل المستمر
61	8. تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك والشركات
61	9. مراجعة خطط استمرار الأعمال وإجراءات التشغيل القياسية
63	المرفق 1
67	المرفق 2
69	الملحق 1
75	الملحق 2

1. مُقدمة

1. السياق

شهدت بداية هذا العقد حدثًا غير مسبوق، ألا وهو تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) غير المتوقع، ما استدعى إعلان منظمة الصحة العالمية أنها حالة طوارئ صحية عمومية تثير القلق العالمي في يناير 2020. وفي ظل الانتشار السريع للمرض على مستوى العالم، قررت منظمة الصحة العالمية خلال أقل من شهرين إطلاق وصف جائحة على "كوفيد-19"، وحثت جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لاحتوائها.

استجابةً للرسالة الرسمية لمنظمة الصحة العالمية حول المخاطر المرتبطة بالانتشار السريع للفيروس، اتخذت العديد من الدول عددًا من التدابير، تشمل إغلاق الحدود، ووضع القيود على السفر وتطبيق إجراءات الفحص المكثف على الحدود. وقد بدأت هذه التدابير في بادئ الأمر غير منسقة، وأحدثت اضطرابات غير مسبوقه لحركة السلع والأفراد عبر الحدود.

اكتنف الموقف على الحدود عدم اليقين وعدم القدرة على التوقع وأصبح أكثر صعوبة بفعل التدفق الهائل والمتزايد لكميات المستلزمات والمعدات الطبية وغيرها من السلع الأساسية الأخرى. ومع الأخذ في الاعتبار ارتفاع مخاطر العدوى، وطبيعة السلع المستوردة وعدم توافر الخبرة الكافية في التعامل مع ذلك، واجهت العديد من إدارات الجمارك صعوبات جمة ليس فقط لضمان استمرار حركة التجارة المنتظمة، وإنما أيضًا لنقل السلع المطلوبة لتخفيف تأثير "كوفيد-19".

تلقت إدارات الجمارك توصيات شديدة بوصفها جهات فاعلة رئيسية في سلسلة التوريد العالمية لضمان استقرار واستمرارية حركة التجارة وتسهيل والإسراع من حركة سلع الإغاثة والسلع الأساسية، من أجل المساعدة في تقليل التأثير السلبى للجائحة بوجه عام على الاقتصادات والمجتمعات.

أبدت منظمة الجمارك العالمية بوصفها منظمة الجمارك المعترف بها عالميًا استجابة سريعة للوضع الذي أحدثته الجائحة. وقد اتخذت عددًا من الإجراءات، مثل تعميم آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية ذات الصلة، وتوفير المواد التوجيهية لمجتمع العاملين في إدارات الجمارك، ومشاركة الخبرات وأفضل الممارسات.

ومع مرور السنوات، اكتسبت المنظمة خبرات كبيرة في تطوير المعايير الدولية، وأنتجت العديد من الآليات والأدوات التي من شأنها تعزيز الدور الحيوي الذي تلعبه إدارات الجمارك للإغاثة من الكوارث الطبيعية عن طريق صياغة إجراءات مبسطة لتجهيز شحنات الإغاثة. وقد أتاح هذا لإدارات الجمارك العمل خلال حالات الطوارئ ووضع سرد تفصيلي للنهج المطلوب خلال مرحلة التعافي. واستجابت الأوساط الجمركية للجائحة بتطبيق هذه الآليات والأدوات.

لقد كشف التأثير غير المسبوق لجائحة "كوفيد-19" عن حقيقة مهمة وهي حاجة الأوساط الجمركية لأداة جديدة تحدد توجيهات واضحة وأفضل الممارسات التي تهدف لضمان استعداد إدارات الجمارك للجوائح (أو الأوبئة) والكوارث الطبيعية واستجابتها لها وتعافيها منها بشكل أفضل.¹

2. معلومات تمهيدية

في ضوء المعلومات المذكورة أعلاه، طورت منظمة الجمارك العالمية معايير دولية، وأجرت عددًا من الأنشطة والمبادرات لدعم أعضائها.

2.1 آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية ذات الصلة للإغاثة من الكوارث الطبيعية

- تحدد الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، بصيغتها المعدلة (اتفاقية كيوتو المنقحة - RKC - انظر الملحق 1)

الفصل 5، الملحق المحدد للاتفاقية كيوتو المنقحة، الأحكام التي ينبغي على إدارات الجمارك وضعها للإسراع في تخليص شحنات الإغاثة. يتطرق هذا الفصل بالتفصيل إلى التوصية السابقة بالإسراع من إرسال شحنات الإغاثة في حالات الكوارث (1970) الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي. ولا تنطبق العديد من الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل على السلع المرسلّة عن طريق البريد، ولا تنطبق على منتجات الكحوليات أو المشروبات الكحولية أو التبغ أو منتجاته.

تنطبق أحكام الفصل 5 على المعاملات الجمركية المعنية بتخليص شحنات الإغاثة في أي مرحلة خلال نقلها، سواء عن طريق التصدير أو المرور (الترانزيت) أو الاستيراد. ويتطرق هذا الفصل للتسهيلات الكبيرة المتوفرة لشحنات الإغاثة مقارنةً بالأحكام المتعلقة بتعامل إدارات الجمارك مع السلع الأخرى التي لا تتطلب نقلها على وجه العجلة. عندما تباشر إدارات الجمارك إجراءات التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة، يجب أن تقتصر الضوابط السارية على أدنى ما يلزم على الإطلاق. وقد جرت مناقشات بشأن التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة خلال الاجتماعات التي أقيمت بين منظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. تعاون مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع منظمة الجمارك العالمية لصياغة اتفاقية نموذجية لتسهيل الإجراءات الجمركية للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، وهي تحدد إطارًا للإسراع بإرسال سلع الإغاثة المرتبطة بالمساعدات الإنسانية وأعمال الإغاثة في حالات الطوارئ.

- اتفاقية السماح بالإدخال المؤقت (اسطنبول، 26 يونيو 1990) اتفاقية اسطنبول (انظر الملحق 1)
في 26 يونيو 1990، اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية اتفاقية السماح بالإدخال المؤقت ("اتفاقية اسطنبول") التي دخلت حيز التنفيذ في 27 نوفمبر 1993. الملحق B.9 للاتفاقية بخصوص السلع المستوردة لأغراض إنسانية لتيسير دخولها بشكل مؤقت في أوقات الأزمات.

¹ يُستخدم مصطلح "جائحة" بشكل متكرر في هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إلى الوضع المتعلقة بفيروس "كوفيد-19". ومع ذلك تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذه التوجيهات تنطبق كذلك على الأوبئة.

- قرار مجلس إدارة منظمة الجمارك العالمية حول دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية – يونيو 2011 (انظر الملحق I) في يونيو 2011، وأثناء جلسات مجلس منظمة الجمارك العالمية، اعتمد الأعضاء قرارًا بشأن دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية. ولفت هذا القرار إلى الزيادة في أعداد الكوارث الطبيعية التي تؤثر على فئات السكان وتتطلب المساعدات الإنسانية الدولية العاجلة، فضلاً عن ضرورة تعزيز دور إدارات الجمارك في إدارة عمليات الإغاثة الإنسانية. يهدف هذا النص لإظهار التزام منظمة الجمارك دون الإخلال بالمعايير الملائمة للضوابط الجمركية، ولتوفير استجابة ملائمة حال وقوع الكوارث الطبيعية بتسهيل إدخال وإخراج ومرور شحنات الإغاثة من الكوارث.

2.2. آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية التي تضمن استمرار سلاسل التوريد

تتضمن الآليات والأدوات المدرجة أدناه الأحكام ذات الصلة باستمرار سلسلة التوريد في أحوال الاضطرابات التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية أو تفشي الأوبئة. وترد هذه الأحكام بالتفصيل في متن التوجيهات حيثما أمكن.

- إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية (SAFE FoS)
- إطار معايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود
- المبادئ التوجيهية لانتعاش التجارة
- ملخص إدارة الحدود المنسقة
- ملخص إدارة المخاطر

2.3. نظرة عامة على مبادرات منظمة الجمارك العالمية بشأن الإغاثة من الكوارث الطبيعية

عقب اعتماد قرار يونيو 2011، أجرت أمانة منظمة الجمارك العالمية العديد من الأنشطة لتنفيذه. وتجلى ذلك في عقد حلقات النقاش المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والائتلاف الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية، وقد شملت خمس مناطق لمنظمة الجمارك العالمية.

جمعت حلقات النقاش مشاركين من الإدارات الأعضاء في المنظمة وشارك فيها ممثلين عن سلطات إدارة الكوارث الوطنية، والمجتمعات المحلية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة فضلاً عن جهات أخرى. أدلى المشاركون بتجاربهم وتصوراتهم حول السلطات الجمركية والشركاء الرئيسيين في العمل الإنساني بهدف الحصول على التعقيب حول الاحتياجات المستقبلية، وتم إعلامهم أيضاً بالأدوات والآليات والمبادرات القائمة التي طورتها منظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والائتلاف الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

في السنوات الأخيرة، قدمت منظمة الجمارك العالمية الدعم لأعضائها لتحسين قدراتهم على التعامل مع الأوضاع الطارئة عن طريق المبادرات المختلفة، مثل مشروع Customs for Relief of Epidemic Diseases (C-RED). تولت حكومة هولندا تمويل هذا المشروع ونفذته أمانة منظمة الجمارك العالمية في منطقة غرب ووسط إفريقيا لمجابهة انتشار فيروس إيبولا، وحماية موظفي الجمارك في ميدان العمل وتسريع إجراءات التخليص الجمركي لسلع الإغاثة. وقد ساعد المشروع ستة أعضاء في منطقة غرب ووسط إفريقيا على تحسين جاهزيتهم للاستجابة لتفشي الأوبئة أو وقوع الكوارث الطبيعية على المستوى الوطني.

وعقب تفشي جائحة "كوفيد-19"، أطلقت منظمة الجمارك العالمية مشروع "كوفيد-19" بعد الحصول على الدعم المالي من حكومة اليابان، ويهدف المشروع لتحسين قدرات الدول النامية والأقل نمواً للتعامل مع جائحة "كوفيد-19"، إلى جانب الأمراض المعدية الأخرى والأحداث المسببة للاضطرابات. وأهداف المشروع الرئيسية هي تطوير هذه المبادئ التوجيهية، وتوفير أنشطة بناء القدرات لأعضاء منظمة الجمارك العالمية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

3. الأهداف

تعتبر توجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد (التي يشار إليها فيما بعد في هذه الوثيقة باسم "التوجيهات") أداة شاملة. ويتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه التوجيهات إلى تحسين استعداد إدارات الجمارك للاستجابة للأحداث المسببة للاضطرابات والتعافي منها.

تخدم التوجيهات ثلاثة أهداف رئيسية:

- التوعية بالدور المحوري لإدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث ودعم إدارات الجمارك في تنفيذ شروط الآليات والأدوات الأخرى ذات الصلة بمنظمة الجمارك العالمية؛

- دعم إدارات الجمارك لتحسين مستوى استعدادها للاستجابة للأوبئة والكوارث الطبيعية؛

- تقديم التوصيات الواضحة لإدارات الجمارك مدعومةً بأفضل الممارسات المتعلقة بمواجهة التحديات التي تنشأ عن تفشي الأمراض المعدية ووقوع الكوارث الطبيعية، لغرض الإسراع من حركة سلع الإغاثة وضمان استمرار سلسلة التوريد.

لا تتخذ التدابير المتصورة نفس الأهمية في كل دولة، مع الأخذ في الاعتبار تنوع لوائح وأنظمة الجمارك على مستوى العالم، والمناهج المختلفة المعتمدة على المستوى الوطني لإدارة الكوارث. وبناءً على ذلك ستقتضي الضرورة تعديل خطط استجابة الجمارك للتكيف حسب الظروف المحلية الفريدة لكل دولة.

4. النطاق والبنية

تنقسم هذه الوثيقة إلى قسمين: 1. المقدمة، و2. التوجيهات.

تصف المقدمة السياق التي صيغت التوجيهات في إطاره. وهي تشمل أيضاً مبادرات وآليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية ذات الصلة بالإغاثة من الكوارث الطبيعية، وتوضح الأهداف الرئيسية للتوجيهات، وتحدد نطاقها وتسرد بنيتها بالتفصيل. يوفر القسم الثاني التوجيهات حول المراحل الثلاث لدورة إدارة الكارثة: وهي الاستعداد والاستجابة والتعافي.

وهي تشمل نطاقاً واسعاً من الموضوعات المرتبطة بالجمارك، بما فيها التطوير التنظيمي، وإدارة المخاطر، والمُشغل الاقتصادي المعتمد وإدارة الحدود المنسقة

من بين أمور أخرى، مع الأخذ في الاعتبار آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية الحالية لتجنب أي تداخل مع الأعمال السابقة أو تكرارها.

يجب التأكيد على أن الجهات الأكاديمية تُجمع على اختلاف الجوائح على شاكلة "كوفيد-19" عن الكوارث الطبيعية من حيث النطاق والإطار الزمني والتأثير، على الرغم من تشابهها من حيث الاضطرابات والخسائر التي تُحدثها². للجوائح تأثير أوسع نطاقاً من الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير أو الزلازل. وتحدث الكوارث الطبيعية غالباً في منطقة أو دولة معينة (بعضها على وجه الخصوص عرضةً لمثل هذه الأحداث). فيما تنتشر الجوائح على مستوى العالم وتؤثر على العديد من البلدان.

وقد تؤدي الكوارث الطبيعية لتدمير البنى التحتية التي تُيسر التجارة مثل الطرق والموانئ والمطارات. أما الجوائح فليس لها تأثير تدميري مادي مشابه، غير أن التدابير المتخذة لاحتواء انتشارها (حالات الإقفال وحظر التجول والتباعد الاجتماعي وما إلى ذلك) كثيراً ما يترتب عليها تداعيات اجتماعية واقتصادية هائلة.

الإطار الزمني للجوائح أطول غالباً من ذلك الخاص بالكوارث الطبيعية، كما أن مستوى عدم القدرة على التوقع الناتج عنها يكون أعلى (موجات عديدة، فعالية اللقاح، وما إلى ذلك).

تنفيذ الكوارث الطبيعية بوقت معين، وتتيح للسلطات التخطيط بكفاءة أكبر للعمليات المطلوبة لإدارة مراحل الإغاثة والتعافي الأولي بنجاح.

تتناول هذه التوجيهات الجوائح والكوارث الطبيعية، وتقدم التوصيات التي ربما تفيد في التعامل مع أيٍّ منها بتحسين درجة استعداد إدارات الجمارك. تشير أفضل الممارسات والأمثلة المذكورة إلى جائحة "كوفيد-19" والدروس المستفادة منها. تتناول التوجيهات بإسهاب المراحل الثلاث الرئيسية لدورة إدارة الكارثة: وهي مرحلة الاستعداد، ومرحلة الاستجابة، ومرحلة التعافي.

لتسهيل تنفيذ التوجيهات، ندعو إدارات الجمارك للتعامل معها كوحدة واحدة، وليس البحث عن تدابير منفصلة ومحددة لتنفيذها خلال كل مرحلة خلال دورة إدارة الكارثة. ويتم توضيح وتقديم الإجراءات والممارسات التي يجب على إدارات الجمارك اتباعها مع الأخذ في الاعتبار الهدف الرئيسي للوثيقة، وهو ضمان استمرار سلسلة التوريد والإسراع من عمليات نقل السلع خلال أوقات الأزمات.

² <https://www.sciencespo.fr/en/news/news/covid-19-a-natural-disaster/4889#:~:text=Even%20if%20the%20virus%20is,tsumamis%2C%20hurricanes%2C%20or%20floods>

2. التوجيهات

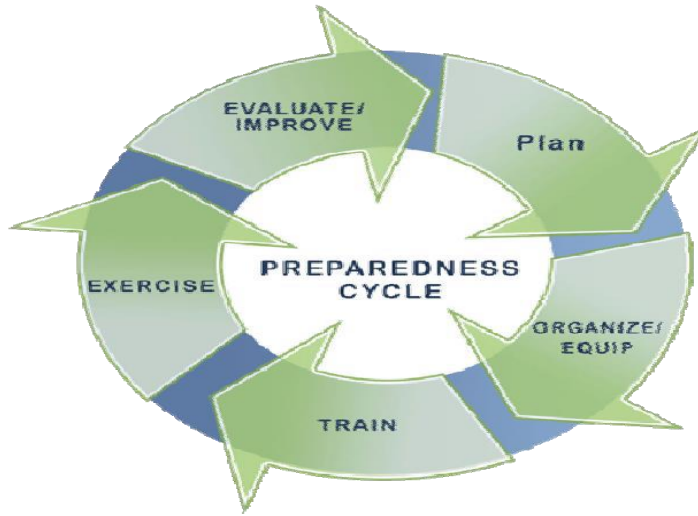
أ. مرحلة الاستعداد

تعتبر مرحلة الاستعداد بالغة الأهمية لإدارة الجوائح والكوارث الطبيعية بكفاءة وفاعلية ونجاح، ويتعين على إدارات الجمارك خلال هذه المرحلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل التأثير المحتمل لمثل هذه الأحداث.

أظهرت جائحة "كوفيد-19" أن العديد من إدارات الجمارك لم تكن مستعدة بشكل كافٍ للاستجابة لهذا النوع من الأحداث المسببة للاضطرابات وإدارته. فلم يصمم عدد من الأعضاء أو ينفذوا اللوائح والإجراءات المحددة لتحديد السلع والخدمات الأساسية ولتخليص الشحنات المحتوية على العناصر الحيوية والمرتبطة بالإغاثة سريعاً.

يتطلب الاستعداد من بين أمور أخرى مشاركة إدارات الجمارك في إعداد خطط الطوارئ الوطنية من جانب السلطة المختصة بإدارة الكوارث، إلى جانب إعداد أطر العمل التنظيمية والقانونية اللازمة، وإعداد خطط الطوارئ واستمرار الأعمال، واتخاذ التدابير الجمركية المناسبة، وتدريب موظفي الجمارك، ومحاكاة السيناريوهات المحتملة، واختبار المعدات والإجراءات بشكل منتظم، فضلاً عن تطبيق الدروس المستفادة من التجارب السابقة.

الشكل 1: دورة الاستعداد



المصدر: تطوير والاحتفاظ بخطط عمليات الطوارئ، الوكالة الفيدرالية الأمريكية لإدارة الطوارئ

1. تعزيز دور إدارات الجمارك في إدارة الكوارث

يجب أن تشارك إدارات الجمارك في أعمال التخطيط والاستعداد للطوارئ بوجه عام التي تجريها الحكومة الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية، وينبغي عليها أن تدعو إلى تعزيز دورها في هذا المجال.

للكثير من الأعضاء جهات مختصة على المستوى الوطني مسؤولة عن إدارة الكوارث ومفوضة لوضع السياسات المتعلقة بذلك. تضمن هذه السلطة التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ المستمر والمتكامل للتدابير التي تعد ضرورية لتخفيف أو تقليل حدة المخاطر وتبعاتها، وهي تشمل بناء القدرات والاستعداد والاستجابة.

لقد برهنت جائحة "كوفيد-19" على أن إدارات الجمارك تؤدي دورًا مهمًا في استراتيجيات الاستجابة الوطنية لتخفيف الكوارث الطبيعية ومخاطر الصحة والسلامة العامة ذات الصلة بالجائحة. وبناءً على ذلك، فمن الأهمية بمكان إدماجها على النحو المناسب في آليات الاستعداد والاستجابة المبكرة.

يجب على إدارات الجمارك أن تسعى جاهدة لنيل الاعتراف بدورها خلال مراحل إدارة الكوارث، وينبغي أن تعمل عن كثب مع السلطة المعنية بإدارة الكارثة لضمان أن تُعبر خطط إدارة الطوارئ الموضوعية عن تصور إدارات الجمارك فيما يتعلق بالتخليص الجمركي لسلع الإغاثة. فيما يلي بعض النتائج التي ربما يؤدي التعاون بين إدارات الجمارك والكيانات الأخرى المختصة بإدارة الكوارث لتحقيقها:

- المشاركة في وضع قائمة عامة بالسلع الأساسية وسلع الإغاثة؛
- المساعدة في تحديد الجهات الفاعلة في العمل الإنساني التي قد يُسمح لها باستيراد وتصدير ونقل مستلزمات الإغاثة؛
- تبسيط الإجراءات وتنفيذها بوتيرة أسرع باستخدام آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية أو أي أداة وطنية أو دولية ذات صلة؛
- تسهيل تحليل التدابير الضرورية لاستمرار سلسلة التوريد.

المربع 1: ممارسات الأعضاء

1) غواتيمالا

تعتبر خدمة الجمارك جزءًا من خدمة التنسيق الوطنية للحد من الكوارث (CONRED)، وهي تتيح للجمارك الحصول على معلومات فورية حول إدارة الأزمات وتوضح الإجراءات التي يتعين تطبيقها لتلقي التبرعات والمساعدات الإنسانية.

2) دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الهيئة الاتحادية للجمارك بدولة الإمارات عضوًا في فريق الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (NCEMA)، ويسمح ذلك لإدارة الجمارك بأن تشارك في تقديم معطيات تستند إليها القرارات التي يتخذها فريق إدارة الأزمات، ومن ثم ضمان استمرار المهام والإجراءات الجمركية، وفي الوقت ذاته اتخاذ تدابير وقائية.

2. مراجعة الإطار القانوني لإدارة الجمارك الوطنية

يجب أن تحتوي التشريعات واللوائح والعمليات الإدارية الخاصة بإدارة الجمارك الوطنية على أحكام تتعلق بالإسراع من نقل سلع الإغاثة وضمان استمرار سلسلة التوريد في أعقاب الكوارث والجوائح وغيرها من الأحداث الأخرى المسببة للاضطرابات.

يجب أن تسمح الأحكام المتعلقة بإجراءات الجمارك التي تسري في هذه الظروف بما يلي:

- الإبقاء على الحد الأدنى اللازم من عمليات التفتيش المادية؛
- قبول الإقرارات الجمركية والوثائق الداعمة التي تفي بالحد الأدنى للمتطلبات الأمنية والالتزام بناءً على إدارة المخاطر؛
- تعزيز التعاون والشراكة بين إدارات الجمارك وأصحاب المصالح.

فيما يتعلق بالتخليص الجمركي لشحنات الإغاثة، وبالإضافة إلى الأحكام التي يتضمنها الفصل 5 من الملحق المحدد ل لاتفاقية كيوتو المنقحة، يمكن لإدارات الجمارك التنسيق مع السلطة الإشرافية والوكالات الحكومية الأخرى لتضمين التسهيلات القانونية التالية في قوانينها الوطنية لضمان الإسراع من نقل سلع الإغاثة:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية، أو الضرائب، أو التعريفات الجمركية أو الرسوم الحكومية؛
- تبسيط والإسراع من العمليات المتعلقة بتطبيقات الإعفاء الجمركي (أو رد أي رسوم أو ضرائب أو تعريفات مدفوعة بالفعل)؛
- الإعفاء من أي حظر أو قيود اقتصادية على التصدير والاستيراد؛
- تبسيط والإسراع من عمليات الموافقة أو إصدار التراخيص لاستيراد وتصدير العناصر ذات الصلة.

لقد أظهرت التجارب مع الكوارث في عدد من الدول أن القوانين الوطنية ذات الصلة بالجمارك تفتقر إلى الأحكام المرنة المطلوبة لإجراء التخليص الجمركي السريع لسلع الإغاثة.

وعلى الجانب الآخر، يتيح الإطار القانوني الواضح والمحدد مسبقاً الذي يشجع على استخدام التكنولوجيا وتبسيط الإجراءات للأعضاء المعنيين إدارة حركة السلع ذات الأولوية وتنسيق المساعدات الإنسانية الدولية على نحو أفضل.

يوصى الأعضاء بشدة بمراجعة قوانينهم الوطنية لتضمين أحكام آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية المتعلقة بتيسير الإجراءات والتي من شأنها المساعدة في الإسراع من حركة السلع عبر الحدود، إلى جانب تلك التي تتناولها بالوصف هذه التوجيهات (انظر ب. مرحلة الاستجابة).

3. استخدام التكنولوجيا

يدعو الفصل 7 (تطبيق تكنولوجيا المعلومات) بالملحق العام لاتفاقية كيوتو المنقحة لإدارات الجمارك لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وتحديث عمليات وإجراءات الجمارك، لتحسين فاعليتها وتقليل التكاليف التجارية.

في حالة وقوع الكوارث أو تفشي الجوائح، يتوقع من إدارات الجمارك أن تضمن تبسيط وتنسيق الإجراءات التي تساعد على استمرار واستقرار سلسلة التوريد، والتخليص الجمركي السريع لشحنات الإغاثة والسلع الأساسية، مع ضمان التعامل الملائم مع مخاطر الصحة والسلامة.

يمكن أن يضمن استخدام التكنولوجيا ومعايير أنظمة البيانات والمعلومات العامة استيفاء ودقة البيانات، فضلاً عن تيسير التعاون المشترك ومشاركة البيانات بين الوكالات المعنية. ويمكن أن يعود هذا بالنفع على جهود الإغاثة من الكوارث ويؤدي إلى تحسين الشفافية وإدارة المخاطر، والتخليص الجمركي السريع لسلع الإغاثة، فضلاً عن تحسين الالتزام ومستويات السلامة.

في سياق جائحة "كوفيد-19"، أو في سياق تفشي الأمراض الأخرى المعدية ووقوع الكوارث الطبيعية، يتيح استخدام التكنولوجيا المتطورة مثل تحليلات البيانات والذكاء الصناعي وتكنولوجيا التعرف على الوجوه وغيرها تطبيق إجراءات لا تلامسية، ومن ثم تقييد التلامس الجسدي، ومنع انتشار المرض، وحماية موظفي الجمارك، وضمان استمرار العمليات وسلامتها.

تُعرض فيما يلي المزيد من التفاصيل والأمثلة حول استخدام التكنولوجيا تحت العنوان "ب. مرحلة الاستجابة".

4. التوافق مع المعايير الدولية

يجب على إدارات الجمارك مواصلة إجراءاتها وعملياتها مع المعايير الدولية، وتطبيق الآليات والأدوات الدولية حتى تتمكن من تحسين استجابتها للتحديات التي تواجهها.

إنها عملية طويلة الأجل وتتطلب قدرًا كبيرًا من التخطيط. وتعزز هذه المواصلة بمجرد تحقيقها الاستعداد والجاهزية. وفيما يمكن تطبيق بعض الآليات والأدوات المختارة فقط خلال مرحلة الاستجابة الأولية في أعقاب الجوائح أو الكوارث، نوصي بشدة باتباع نهج شامل.

ينطوي تحديث إجراءات الجمارك واعتماد المعايير العالمية على إمكانية تحسين الكفاءة لجميع أجزاء سلسلة التوريد أثناء نقل السلع عبر الحدود، بما في ذلك في حالات الإغاثة من الكوارث.

سيتناول القسم ب. "مرحلة الاستجابة" المفاهيم الرئيسية لتحسين إدارات الجمارك، مثل المُشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)، وإدارة الحدود المنسقة (CBM) والنافذة الواحدة.

5. التخطيط لاستمرار الأعمال

ينطبق الملحق العام لاتفاقية كيوتو المُنقحة، الفصل 7، بعنوان "توجيهات حول تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" إلى مسألة التخطيط لاستمرار الأعمال. وهو يُعرف بأنه "العملية الكلية لتطوير خطة عمل لضمان استمرار الأعمال في حالة عدم التوافر غير المتوقعة لنظام أو مرفق بالغ الأهمية. وفي مجال الجمارك، يُعرف ذلك بقدرة

الإدارة على الاحتفاظ بعمليات جمع الرسوم الجمركية والضرائب، والتحكم في السلع والأفراد العابرين للحدود، والتخليص الجمركي للبضائع والأفراد بسرعة وبدون مقاطعة لحركة السفر والتجارة الدولية."

يتضمن التخطيط لاستمرار الأعمال تطوير التدابير العملية لإدارات الجمارك للاستعداد لحدث أو أزمة ما، والاستمرار في العمل في أعقابها. تساعد خطة استمرار الأعمال في:

- تحديد ومنع المخاطر حيثما أمكن؛
- الاستعداد للمخاطر التي لا يمكن منعها؛
- الاستجابة والتعافي بعد وقوع حادث أو أزمة.

يساعد إعداد خطة لاستمرار الأعمال لإدارات الجمارك على الاستجابة سريعاً للحوادث وتقليل الفترة الزمنية التي تتوقف خلالها سلاسل التوريد، وتسهيل إنفاذ القانون، وضمان توافر السلع الأساسية للجمهور، والإسراع بنقل سلع الإغاثة. ربما لا يكون من السهل التنبؤ بجميع أنواع الحوادث التي من شأنها تهديد استمرار عمليات الجمارك، ومع هذا يجب أن تتضمن الخطة مجموعة من السيناريوهات المختلفة (مثل الكوارث الطبيعية والجوائح وما شابه).

لقد أظهرت جائحة "كوفيد-19" مدى أهمية وضع خطة لاستمرار الأعمال للمحافظة على سير العمليات بشكل عادي وتجنب عرقلة المهام الرئيسية للجمارك. ويجب على إدارات الجمارك مراعاة تطوير وتحديث خطط استمرار الأعمال لديها، في إطار نهج الاستعداد الشامل الذي تتبناه، للاستجابة لأي كوارث طبيعية أو جوائح في المستقبل.

المربع 2: ممارسات الأعضاء

(1) الأردن

تتضمن الخطة التنفيذية للجمارك المعنية بالتعامل مع الأمراض الوبائية الصادرة عام 2016 في الأردن التدابير التي اتخذتها دائرة الجمارك الأردنية لمواجهة أي مرض وبائي على كافة المستويات (الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية) تحت إشراف لجنة إدارة الطوارئ والأزمات. وتتوافق هذه الخطة التنفيذية مع الخطة الوطنية للتصدي للأمراض الوبائية.

6. دعم وتأييد ترخيص/تسجيل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني

يجب على إدارات الجمارك دعم وتأييد تسجيل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني المؤهلة ومنحها تسهيلات قانونية أكبر. ويجب أن يحدد القانون المحلي المعايير المتعلقة بذلك والتي تشمل:

- امتلاك القدرات والخبرات الكافية في مجال الإغاثة من الكوارث والالتزام بمعايير الجودة الدولية؛

- الامتثال للمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة؛
- عدم الشروع في جني الأرباح أو تحقيق المكاسب التجارية من وراء توفير الإغاثة من الكوارث؛
- حيازة الغطاء التأميني لأنشطة الإغاثة من الكوارث.

يمكن اعتبار بعض الجهات الفاعلة الدولية التي تقدم المساعدة مؤهلة على أساس وضعها وقدراتها التي تثبتت كفاءتها فيما مضى، مثل الدولة المساعدة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وغيرها.

يجب أن تشارك إدارات الجمارك في عملية الاعتماد/التسجيل. وينبغي إعداد عملية اعتماد مستعجلة وإدخالها حيز التنفيذ، ويجب أن يتسنى تفعيل واستكمال هذه العملية سريعاً خلال مرحلة الإغاثة من الكوارث.

7. تأسيس مركز عمليات طوارئ

مركز عمليات الطوارئ هو حيز مركزي للقيادة والتحكم حيث تستطيع الدوائر الجمركية المختلفة التخطيط لمجموعة كبيرة من الأحداث المسببة للاضطرابات والاستعداد والاستجابة لها. ومن المهم للغاية أن يتم التنسيق بين مختلف الدوائر في مركز واحد للاستعداد والاستجابة. ويجب أن يحرص موظفو مركز عمليات الطوارئ على جمع وتحليل المعلومات المشتركة سريعاً، واتخاذ القرارات التي تعزز استمرار عمليات الجمارك واستقرار سلسلة التوريد. وبالإضافة إلى الأوضاع الطارئة، يمكن استخدام مركز عمليات الطوارئ لتمارين المحاكاة والتدريب الرامية لتحسين استعداد موظفي الجمارك.

ألقت الجائحة الحالية الضوء على أهمية التنسيق فيما بين الدوائر الجمركية المختلفة ونقاط الدخول لإدارة حركة السلع والأفراد عبر الحدود بكفاءة، وفي الوقت ذاته تجنب انتشار الفيروس وحماية موظفي الجمارك. وإذا تأسس مركز عمليات الطوارئ وتم إدماجه في المنظمة على نحو ملائم، فإنه سيعزز التنسيق والاستعداد المطلوبين للتصدي للأحداث المسببة للاضطرابات.

المربع 3: ممارسات الأعضاء

1) الفلبين

يعتمد مكتب الجمارك في الفلبين على استخدام نظام السيطرة على الحوادث بنشاط كمنصة أساسية للاستجابة لحالات الطوارئ. ويعمل به أربعة ضباط جمارك خبراء معينون كقادة للسيطرة على الحوادث بمعايير محلية ودولية. ويتلقى ما يقرب من 30 وكياً لإنفاذ القانون التدريب كذلك وهم مكلفون حالياً بمهام في وحدات النخبة الخاصة بالمكتب، ومجموعة التدخل السريع لشرطة الجمارك (CPRIG) وفريق الاستجابة السريعة (QRT)، وهم مستعدون للاستجابة في أي وقت لحالات الطوارئ والحوادث. يخضع 80% من الموظفين للتدريب المنتظم على التوعية بالسلامة والاستعداد. ومن المقرر أن يخضع 20% منهم لتدريب متخصص في القريب العاجل.

(2) الولايات المتحدة (هيئة الجمارك وحماية الحدود - CBP)

تُشغل هيئة الجمارك وحماية الحدود مركز عمليات الطوارئ لديها للمساعدة في تنفيذ استجابة المركز لجائحة "كوفيد-19". يضم هذا النشاط الممتد على مدار الساعة ممثلين من جميع الدوائر لإدارة أصول الاستجابة في حالات الطوارئ وتنسيق المعلومات والموارد. يحصل مركز عمليات الطوارئ على الدعم الكامل من جميع الدوائر لجمع الردود وإدماجها وإرسالها في الوقت المناسب. يدعم مركز عمليات الطوارئ الذي يقع في مقر هيئة الجمارك وحماية الحدود الشركاء الأعضاء بفريق العمل لمواجهة الأزمات (CAT)، إلى جانب خبراء في هذا الشأن من المكاتب التابعة يعملون على وضع الإجراءات الموصى بها لقيادة هيئة الجمارك وحماية الحدود. ويضم مركز عمليات الطوارئ فرقة عمل وظيفية وتشغيلية مهمتها تطوير وإعداد وتنفيذ القرارات والسياسات والتوجيهات للموظفين العاملين بمقر الهيئة والموظفين الميدانيين. يجع المكتب التجاري التابع لهيئة الجمارك وحماية الحدود بين الخبراء المعنيين في هذا المجال والمطلوبين للتواصل مع الشركاء الداخليين والخارجيين ومراسلتهم بخصوص المتطلبات.

8. استحداث بنية تحتية للطوارئ سريعة التوظيف

عندما تنتفي الجوائح على شاكلة "كوفيد-19"، قد لا تكون البنية التحتية القائمة للتخليص الجمركي كافية أو تتيح الاتباع الاجتماعي وتقييد التلامس الجسدي بما يكفي. وعلاوة على ذلك، في حالة وقوع كارثة طبيعية، قد تتدمر البنية التحتية أو تلحق بها أضرارًا بالغة، ما يجعل من غير الممكن استمرار عمليات الجمارك.

بناءً على ذلك، نوصي بشدة بإعداد الخطط المتعلقة بالبنية التحتية للطوارئ التي يمكن توظيفها سريعًا في المناطق الحدودية الرئيسية، للسماح باستئناف عمليات الجمارك سريعًا، ولضمان التدفق السلس لسلع الإغاثة واستمرار سلاسل التوريد واستقرارها.

9. تحسين جاهزية موظفي الجمارك

يشجع قرار المجلس الصادر في يونيو 2011 حول دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية الأعضاء على اختبار مستوى جاهزيتهم وقدرتهم على إدارة الأوضاع الطارئة من خلال تدريبات المحاكاة. وهناك إجراء آخر موصى به موضح في القرار وهو تصميم وتنفيذ خطط التدريب الوطنية لضمان تأهيل موظفي الجمارك وتمكينهم من إدارة الأوضاع الطارئة بكفاءة.

يتعين على إدارات الجمارك أيضًا تحسين جاهزيتها باتخاذ إجراءات التشغيل القياسية وإشراك جميع أصحاب المصالح، مثل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني، والوسطاء الجمركيين، وشركات النقل وغيرها في تدريبات المحاكاة.

9.1 تضمين إدارة الكوارث في خطط تدريب موظفي الجمارك

يجدر بإدارات الجمارك تضمين إدارة الكوارث والموضوعات ذات الصلة في خطط التدريب على جميع مستويات التسلسل الهرمي. ويجب أن تغطي وحدات التدريب المراحل المختلفة لدورة إدارة الكوارث.

يجب أن تتضمن وحدات التدريب التدابير التي ينبغي على إدارات الجمارك اتخاذها لتخفيف تأثيرات الكوارث، وضمان استمرار العملية وتجهيز العناصر الخاصة، مثل سلع الإغاثة والسلع الأساسية والحيازات الشخصية لأطقم الإغاثة.

يجب تكرار مراجعة خطط التدريب قدر الإمكان للمحافظة على حداثتها وتضمين أفضل الممارسات والدروس المستفادة من حالات الطوارئ السابقة، وإتاحة الفرص للتعاون مع إدارات الجمارك الأخرى لتحسين التعلم من النظراء ومشاركة التجارب. نستخلص من ذلك أن تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم هو أمر في غاية الأهمية لتحسين استعداد الموظفين عبر تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة بفاعلية في استمرار الخدمات التي تقدمها المنظمة واستدامتها.

9.2. إجراء التدريب لموظفي الجمارك، والوسطاء الجمركيين، والعاملين في المجال الإنساني وأصحاب المصالح الآخرين

يجب توفير أنشطة التدريب لجميع موظفي الجمارك في نقاط الدخول أو في مقرات الإدارات، حيث قد يُطلب منهم في حالات الطوارئ المشاركة في التنسيق والإشراف على عمليات الإغاثة.

يجب أن تغطي وحدات التدريب المسائل المتعلقة بالإدارة والقيادة. وتكتسب القيادة على وجه الخصوص أهمية خاصة عندما تقتضي الضرورة من المنظمات التكيف مع بيئات العمل الصعبة، مثلما الحال أثناء الجائحة الحالية التي تنطوي على مخاطر كبيرة للعدوى، إلى جانب الزيادة الكبيرة في شحنات الإغاثة، وعدم توافر الخبرة الكافية للتعامل مع هذه المشكلات. علاوة على ذلك، حتى يستطيع القادة تخفيف تأثير "كوفيد-19" بوجه عام على الاقتصادات والمجتمعات، يتعين عليهم تحفيز فرقهم بشكل مستمر، والحرص على العمل المثمر والتركيز، بهدف تسهيل التخليص الجمركي لجميع أنواع السلع، وليس فقط شحنات الإغاثة.

بالإضافة إلى موظفي الجمارك، يجب أن تمتد أنشطة التدريب لتشمل أصحاب المصالح الآخرين، مثل الوسطاء الجمركيين، والعاملين في المجال الإنساني.

يعد الوسطاء الجمركيون جهات فاعلة في غاية الأهمية في عملية التخليص الجمركي للسلع، فهم يساعدون المستوردين في تقديم الإقرارات الجمركية بفضل خبرتهم في الإجراءات الجمركية المحلية.

يجب أن تكون الجهات الفاعلة في العمل الإنساني على دراية بالإجراءات الجمركية المختلفة التي يجب مراعاتها قبل استيراد السلع إلى دولة ما، وذلك لتجنب أي تأخير في عملية التخليص الجمركي وأي تكبد محتمل في مساحات التخزين. على سبيل المثال، توضح التجربة السابقة في تخليص شحنات الإغاثة أن العديد من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني لديها خبرة محدودة بالإجراءات المطلوبة لاستيراد السلع والمعدات، فضلاً عن أنها لا توفر الوثائق الإلزامية المطلوبة للإسراع في عملية التخليص الجمركي.

9.3. إعداد إجراءات التشغيل القياسية لتجهيز شحنات الإغاثة

تصف إجراءات التشغيل القياسية العمليات التي ينفذها موظفو الجمارك وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين لضمان سرعة حركة سلع الإغاثة والسلع الأساسية عند وقوع الكوارث. وهي تتجنب التفسيرات المختلفة لقانون الجمارك وتؤدي إلى تطبيق القواعد والإجراءات بشكل متوافق في جميع نقاط العبور الجمركي. تحتاج الجهات الفاعلة في العمل الإنساني أيضًا إجراءات التشغيل القياسية لفهم الإجراءات بوضوح والامتثال للقواعد. وبالتالي، توفر إجراءات التشغيل القياسية التوجيه الواضح بشكل العمليات التي يجب اتباعها حال وقوع الكوارث وغيرها من الأحداث المسببة للاضطرابات من قبل موظفي الجمارك، والعاملين في المجال الإنساني والإغاثة، وأصحاب المصالح الآخرين، لضمان التنسيق والاستجابة في الوقت المناسب. ولضمان أن تكون إجراءات التشغيل القياسية شاملة ويسهل فهمها، يجب إشراك جميع أصحاب المصالح في صياغتها، بمن فيهم الجهات الفاعلة في العمل الإنساني، وسلطات المطارات/الموانئ، وما إلى ذلك.

وفي حالة تفشي الجوائح أو وقوع الكوارث الطبيعية، وإذا كان يتم العمل بالفعل وفقًا لإجراءات التشغيل القياسية، ستمضي حركة السلع الأساسية و سلع الإغاثة بسلاسة وسرعة بفضل ما تتمتع به العملية من شفافية وتقاسم المسؤوليات بين إدارة الجمارك وأصحاب المصالح الآخرين. ولذا، يجب التشجيع على التعاون بين إدارات الجمارك وأصحاب الجمارك لتطوير ومراجعة إجراءات التشغيل القياسية. (انظر الملحق 2).

9.4. إجراء تدريبات المحاكاة

تدريب المحاكاة هو "حدث يحاكي جوانب معينة لحالة طوارئ حقيقية لتوفير القدرة على اختبار الإجراءات قيد الاستخدام والتوعية بمتطلبات وإجراءات الاستعداد والاستجابة"³. يجب أن تشمل تدريبات المحاكاة الدروس المستفادة خلال الأوضاع الطارئة السابقة. ويجب مراعاة نتائج المراجعات واللجان بخصوص أوجه القصور السابقة عند الاستعداد للسيناريوهات المستقبلية والتدريب عليها.

تعتبر تدريبات المحاكاة طريقة مفيدة لاتخاذ خطوات وقائية من أجل إعداد استجابات فعالة لحالات الطوارئ. ويمكن استخدام تدريبات المحاكاة لاختبار أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وإجراءات الطوارئ، وخطط الطوارئ، وآليات ومعدات الاستجابة. ويمكن استخدام النتائج لتحسين قدرة المنظمة على الاستعداد، وبالتالي فهي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز ثقافة الاستعداد المُحسَّن.

في سياق إدارات الجمارك، يجب إجراء تدريبات المحاكاة مع مجموعة كبيرة مختارة من أصحاب المصالح الرئيسيين لوضع واختبار إجراءات التنسيق ومدى فاعلية الروابط بين الكيانات المختلفة. ويمكنها اختبار مدى جاهزية موظفي الجمارك ومستوى

³ فرع الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها ببرنامح الأغذية العالمي 2013 - <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000037832/download/>

التنسيق مع أصحاب المصالح الآخرين، فضلاً عن قدرتهم على تطبيق إجراءات التشغيل القياسية.

9.5. العمل عن بُعد والتدريب عبر الإنترنت

في الأوضاع الطارئة مثل الجوائح، وعندما ترتفع مخاطر العدوى وينطوي الانتقال من مكان لآخر على مخاطر، ربما يصعب على موظفي الجمارك أداء مهام عملهم المعتادة في مكاتبهم، أو حضور جلسات التدريب المقررة. لقد منحت الجائحة الحالية للعاملين في مجال الجمارك الفرصة للتحويل بعيداً عن بيئات العمل القياسية والتي تفتقر إلى المرونة واعتماد طرق جديدة للعمل، مثل الرقمنة والعمل عن بُعد والتدريب عبر الإنترنت.

وينبغي على إدارات الجمارك الاستعداد للتحويل سريعاً إلى بيئات عمل مختلفة عند اللزوم، ومن ثم يتعين عليها حيازة المعدات والتحلي بالقدرات المطلوبة لتنفيذ العمل والتدريب عبر الإنترنت.

المربع 4: ممارسات الأعضاء

(1) اليابان

دعا تفشي فيروس "كوفيد-19" في اليابان معهد التدريب الجمركي (CTI) لتغيير التدريب الذي يتلقاه الموظفون، فبعد أن كان يتم في فصل تقليدي بالمعهد أصبح يتم في مجموعات صغيرة تتلقى التدريب على مهام الوظيفة في مكان العمل، مصحوباً بالتدريب من المنزل عبر الإنترنت عن طريق إلقاء سلسلة من المحاضرات المسجلة، بهدف تأمين صحة المتدربين والمحاضرين على حدٍ سواء باتباع توجيهات الحكومة للبقاء في المنزل. وترتب على ذلك أن أصبح التدريب عبر الإنترنت يقتصر على الموضوعات الأساسية، كما اقتصر مدته على الحد الأدنى اللازم.

هذه هي المرة الأولى التي تجري إدارة الجمارك اليابانية التدريب التمهيدي عبر الإنترنت من المنزل. وبناءً على ذلك اتخذ المعهد الترتيبات التفصيلية المتنوعة وحرص على ضمان التنسيق مع مكتب الجمارك والتعريفات (CTB) التابع لوزارة المالية وإدارات الجمارك الإقليمية ذات الصلة، وذلك على وجه الخصوص لضمان تعريف الموظفين الجدد ببرامج التدريب عبر الإنترنت وأنماطها.

(2) جمهورية كوريا

تبذل خدمة الجمارك الكورية (KCS) أيضاً جهوداً حثيثة لتقليل كثافة الموظفين في المكاتب. ولتحقيق ذلك، حددت خدمة الجمارك الكورية نسبة كثافة ملائمة لكل قسم ونفذت العمل عن بُعد على هيئة العمل من المنزل* أو العمل الذكي**، وحصلت النساء الحوامل والموظفين المسافرين لمسافات طويلة على فرص إضافية للعمل عن بُعد.

* العمل من المنزل: تهيئة الأوضاع المواتية للعمل عن بُعد عن طريق إعادة توجيه مكالمات العمل إلى الهاتف الخليوي الشخصي للموظف وإنشاء الشبكة الخاصة الافتراضية الحكومية (GVPN)، وما إلى ذلك.

**** العمل الذكي: العمل في واحد من "مراكز العمل الذكية" المنشأة في المدن الكبرى في مختلف أنحاء الدولة، وتشمل سيول ودايجيون.**

10. التدابير الوقائية لموظفي الجمارك

يجب أن تستهدف إدارات الجمارك تأمين موظفيها حال وقوع الكوارث الطبيعية أو تفشي الجوائح بتوفير معدات الوقاية، وإعداد بروتوكولات الصحة والسلامة الملائمة.

10.1. شراء معدات الوقاية الشخصية

لقد أظهرت جائحة "كوفيد-19" أنه ينبغي على إدارات الجمارك توفير معدات الوقاية الشخصية لموظفيها لضمان أمنهم وسلامتهم، كونها خطوة محورية لتحسين مستوى الاستجابة لديها. قد تتضمن هذه المعدات أقنعة الوجه والقفازات، والحواجز البلاستيكية أو الشفافة على شبك الجمارك لتجنب العدوى الفيروسية أو التعرض للمواد السامة.

عند وقوع الكوارث الطبيعية مثل التسونامي والزلازل، فهي تحمل غالبًا مخاطر عالية المستوى لمسؤولي الجمارك، لا سيما لمن يعملون على الحدود ممن يسعون جاهدين لضمان استمرار العمليات. وقد تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفشي الأمراض المعدية عندما تسبب نزوح أعداد كبيرة من السكان، وتؤدي إلى تعاضم الأنماط المواتية لانتشار الأمراض.

لقد أظهرت أزمة "كوفيد-19" أن من الصعوبة بمكان شراء معدات الحماية في أعقاب الأوضاع الطارئة، عندما تتعطل سلاسل التوريد ويتم تقييد الصادرات أو حظرها بسبب ارتفاع أعداد الطلبات الموجهة للدولة المُصدرة. يجب على إدارات الجمارك شراء هذه المعدات مسبقًا، وتخزينها بشكل ملائم، وتدريب الموظفين على كيفية استخدامها عند الحاجة إليها.

المربع 5: ممارسات الأعضاء

1) أستراليا

تحتفظ قوات حرس الحدود الأسترالية بقدرة احتياطية من معدات الوقاية الشخصية لدعم الموظفين الذين قد يتعرضون لمخاطر جسدية أو كيميائية أو بيولوجية خلال أداء مهام عملهم. وفي أوقات الاستجابة لجائحة "كوفيد-19"، سعت قوات حرس الحدود الأسترالية لزيادة مشترياتها من معدات الوقاية الشخصية ورفعت قدرتها على التخزين والتوزيع للموظفين في ميدان العمل وحرصت على توفير الكميات والمعايير الملائمة لهذه المعدات.

2) كندا

تحتفظ وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) بمخزون من معدات الوقاية الشخصية الموزعة عبر منشآتها للموظفين الذين يحتاجونها خلال أداء مهام أعمالهم المعتادة وعند الاستجابة في حالات الطوارئ. وتضمن استجابة الوكالة لجائحة "كوفيد-19" أن جميع الموانئ تتواصل على مستويات معدات الوقاية الشخصية، أو أن هذه الموارد تخضع للإدارة الفعالة عبر

الوكالة. طلبت الوكالة زيادة مشتريات معدات الوقاية الشخصية لتلبية احتياجات موظفيها وضمان الحصول على الإمداد الكافي لهذه المعدات. يتم تعريف جميع الموظفين بمعدات الوقاية الشخصية المطلوبة بوضوح، بناءً على أدوارهم والمخاطر التي يتعرضون لها.

(3) الولايات المتحدة

أعدت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية خططاً وطنية للتصدي للجائحة واستمرار العمليات. ويستخدم موظفو الهيئة معدات الوقاية الشخصية الملائمة في جميع الموانئ والمحطات والمطارات، وفي جميع مواقع العمليات على مستوى العالم.

10.2. اعتماد بروتوكولات الصحة والسلامة الملائمة

عندما يؤدي موظفو الجمارك أعمالهم خلال حدث مسبب للاضطرابات، قد يتعرضون للعدوى والإصابات وغيرها. ويجب على إدارات الجمارك إعداد بروتوكولات الصحة والسلامة بالتعاون مع السلطات الصحية وضمان قدرة الموظفين على فهمها وتطبيقها عند الحاجة لذلك. ويعمل لدى بعض إدارات الجمارك موظفون مسؤولون عن الصحة والسلامة في مواقع عملهم. إن موظفي الجمارك هم أول من يلتقي بأي شخص عابر للحدود (المسافرون وسائقو الشاحنات وغيرهم). وهذا يجعلهم عرضة لخطر التقاط العدوى ويؤثر على استمرار العمليات. ويجب على إدارات الجمارك توعية وإعلام ليس فقط موظفي الجمارك، بل أيضاً أي أطراف أخرى، مثل الوسطاء والسائقين. ويمكن أن يتم هذا باستخدام لوحات الإعلانات والمنشورات والكتيبات التي توضح تأثيرات "كوفيد-19"، والتدابير التي ينبغي اتخاذها بداخل مقرات الدوائر الجمركية، إلى جانب تدابير الحماية الشخصية.

المربع 6: ممارسات الأعضاء

(1) بنغلاديش

Safety Guidelines taken by Customs



No service without mask



20 second hand wash



Body Temperature Check



Office equipment cleaning



3 feet social distancing



Vehicle Sanitizing

المصدر: عرض تقديمي لإدارة جمارك بنغلاديش خلال ورشة عمل عبر الإنترنت لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لمنظمة الجمارك العالمية عن الكوارث الإدارية واستمرار سلسلة التوريد في أوقات تفشي جائحة "كوفيد-19"

2) الولايات المتحدة

تُعين هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية أخصائيًا في شؤون الصحة والسلامة المهنية في كل قطاع ومقر ميداني لمساعدة المكونات التشغيلية على إتمام مهمة الهيئة وضمان سلامة موظفيها.

توجيهات تحسين درجة الاستعداد لإدارات الجمارك

- ✓ تعزيز دور إدارات الجمارك في إدارة الكوارث عن طريق إفساح المجال لمشاركة أكبر في أعمال السلطة الوطنية المعنية بإدارة الكوارث ووضع خطط الطوارئ؛
- ✓ مراجعة الإطار القانوني لإدارة الجمارك الوطنية بحيث يتضمن تدابير تيسيرية بناءً على الإطار القانوني الدولي لتجهيز شحنات الإغاثة والاستجابة للأحداث المسببة للاضطرابات؛
- ✓ التشجيع على استخدام التكنولوجيا لتحديث عمليات وإجراءات الجمارك لضمان استمرار سلسلة التوريد؛
- ✓ مواءمة إجراءات الجمارك مع المعايير الدولية مثل الأحكام التي يتضمنها الفصل 5 من الملحق المحدد ل لاتفاقية كيوتو المنقحة واتفاقية اسطنبول للإسراع بتجهيز شحنات الإغاثة؛
- ✓ تطوير خطط استمرار الأعمال التي يمكن تفعيلها وتنفيذها لضمان استمرار العمليات عند وقوع أحداث مسببة لتعطلها؛
- ✓ دعم وتأييد ترخيص/تسجيل الجهات الفاعلة المؤهلة في العمل الإنساني للسماح بسرعة تجهيز شحنات الإغاثة التي تستوردها تلك الجهات في حالات تفشي الأوبئة أو وقوع الكوارث الطبيعية؛
- ✓ تأسيس مركز عمليات طوارئ لتمكين التنسيق بشكل أفضل بين الدوائر المختلفة في إدارات الجمارك خلال مرحلة الاستجابة؛
- ✓ استحداث بنية تحتية للطوارئ سريعة التوظيف للسماح باستمرار العمليات في ظروف آمنة في حالة تفشي جائحة أو تدمير البنية التحتية لمرافق التخليص الجمركي بفعل كارثة طبيعية؛
- ✓ تحسين جاهزية موظفي الجمارك من خلال تضمين إدارة الكوارث في خطط التدريب التي تُنفذها إدارات الجمارك، وإجراء التدريب لموظفي الجمارك وأصحاب المصالح الآخرين، وإعداد إجراءات التشغيل القياسية، وتنفيذ تدريبات المحاكاة والتشجيع على المرونة للتحويل إلى العمل والتدريب عبر الإنترنت إذا اقتضت الضرورة؛
- ✓ حماية موظفي الجمارك في أوضاع تفشي الأوبئة بتوفير معدات الوقاية الشخصية واعتماد بروتوكولات الصحة والسلامة الملائمة بشكل فوري.

ب. مرحلة الاستجابة

يجب أن تستعد إدارات الجمارك لتفعيل تدابير محددة من أجل مجابهة التحديات المرتبطة بتفشي الأوبئة ووقوع الكوارث. وفي إطار جهود الاستجابة لجائحة "كوفيد-19"، اتخذ بعض الأعضاء تدابير معينة مثل إعطاء الأولوية لمسارات معينة، وتطبيق الحلول التي من شأنها تيسير الإجراءات للتعامل مع حركة السلع والمواد والمعدات وما شابه عبر الحدود.

1. تكوين فريق عمل معني بمواجهة الجائحة/الكارثة

في حالة تفشي الجوائح أو الكوارث الطبيعية، يكون من المناسب تكوين فريق عمل يضم مسؤولين من مختلف الجهات وتكليفه بالمهام التالية:

- تصميم أعمال التنفيذ والمراقبة اليومية للاستجابة في حالات الطوارئ؛
- تحديث المخاطر الناشئة بشكل منتظم، ومن ثم تعديل خطط الطوارئ (بما فيها خطة استمرار الأعمال، واستراتيجية الالتزام، وما إلى ذلك)؛
- أداء دور أساسي في التنسيق الملازم بين الوكالات المعنية وتزويدها بالموارد اللازمة، فضلاً عن مراقبة النتائج بصفة منتظمة.

المربع 7: ممارسات الأعضاء

1) نيبال

تأسس فريق للاستجابة السريعة بالتنسيق نائب المدير العام في مقر إدارة الجمارك للتنسيق بين جميع مكاتب الجمارك، بهدف تسهيل حركة مستلزمات الإغاثة والمستلزمات الأساسية.

2. التواصل والشفافية

يؤدي حدوث الكوارث الطبيعية أو تفشي الجوائح غالباً لإحداث اضطرابات شديدة وارتباك ويترتب عليها عدم اليقين والذعر. وغياب استراتيجية التواصل الجيدة والافتقار إلى الشفافية يجعلان الأوضاع تزداد سوءاً.

تتوقف الاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية وتفشي الجوائح على تأسيس آليات تواصل فعالة بين إدارات الجمارك، وموظفيها وأصحاب المصالح الآخرين.

2.1. التواصل مع موظفي الجمارك⁴

يجب أن يشمل التواصل بين إدارات الجمارك وموظفيها ما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على سلامتهم؛
- تنظيم العمل وتوزيع الموظفين (العمل عن بُعد، النوبات، وما إلى ذلك)؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للإسراع من نقل السلع؛
- في حالة تفشي الجوائح، الإعلام باتجاهات العدوى، وما إلى ذلك.

2.2. التواصل مع أصحاب المصالح

ينبغي على إدارات الجمارك التواصل مع أصحاب المصالح بشكل فعال لإتاحة الفرصة لاستمرار سلاسل التوريد والإسراع من عمليات التخليص الجمركي للسلع الأساسية وبلغ الإغاثة.

أثناء تفشي جائحة "كوفيد-19"، تم تشجيع إدارات الجمارك بشدة للتواصل مع أصحاب المصالح بشأن التدابير المُحدثة المُفعّلة لاحتواء انتشار الفيروس، مثل البروتوكولات الخاصة بالفحص المادي للسلع، والمستندات المطلوبة، وما شابه.

فيما يتعلق بالتخليص الجمركي لسلع الإغاثة، وإلى جانب قانون الجمارك، تضطلع إدارات الجمارك بمسؤولية إنفاذ القانون بالنيابة عن الوكالات الحكومية الأخرى. وبناءً على ذلك، يجب عليها ضمان توافر المعلومات اللازمة وتحديثها على مواقعها الإلكترونية وعلى أي منصة أخرى قائمة للتواصل.

قد يسبب عدم اليقين بشأن متطلبات الاستيراد والتصدير والمرور لدى موظفي إدارة الجمارك وحرس الحدود، ومقدمي خدمات الإغاثة ومرسلي شحنات الإغاثة حدوث تأخير لا داعي له.

علاوة على ذلك، هناك عناصر معينة، مثل أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمركبات، والأغذية والأدوية، التي قد توجد صعوبات خاصة في استيرادها حيث يتعين على المرسل استيفاء عدد هائل من المتطلبات التنظيمية.

وتساعد الشفافية الجهات الفاعلة الرئيسية في تخطيط وإدارة عمليات الإغاثة بشكل أفضل من خلال الحصول على أحدث معلومات متعلقة بالاستيراد والتصدير. ونوصي بشدة أن تتجنب إدارات الجمارك إجراء التغييرات على الإجراءات واللوائح في اللحظات الأخيرة، أو الإبلاغ بالتغييرات عن طريق بوابات المعلومات التجارية أو غيرها من المنصات الإلكترونية المدمجة.

⁴ للمزيد من المعلومات: أزمة "كوفيد-19": توجيهات منظمة الجمارك العالمية حول كيفية التواصل خلال الأزمات - http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/media/guideline/wco-guidance-on-how-to-communicate-during-a-crisis_en.pdf?la=en

تساعد إتاحة المعلومات الحديثة أصحاب المصالح في إجراء أنشطة الاستعداد للكوارث، كما تتيح للجهات الفاعلة في العمل الإنساني التعاون مع الحكومات للحصول على الإعفاءات أو تخزين العناصر التي تخضع لتنظيمات صارمة.

المربع 8: ممارسات الأعضاء

(1) أستراليا

تدعم قوات حرس الحدود الأسترالية أصحاب المصالح العاملين في مجال التجارة خلال جائحة "كوفيد-19" عن طريق عقد اجتماع شهري عن بُعد مع ما يقرب من 80 ممثل لهذا المجال والحكومة. يُحاط أصحاب المصالح من خلال هذه الاجتماعات الشهرية بأحدث المستجدات حول الاستجابة لجائحة "كوفيد-19" من قبل الوكالات الحكومية الأسترالية. وتمنح المؤتمرات التي تنعقد عن بُعد للعاملين في هذا المجال الفرصة لحل أي مشكلات متعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة الشحن.

(2) جمهورية التشيك

تُعلم مديرية الجمارك العامة موظفيها بكافة القرارات ذات الصلة وتقدم لهم الإرشادات حول الإجراءات اللازمة الواجب اتباعها. وتخضع الإرشادات للتحديث المنتظم وتُنشر على شبكة الإنترنت الخاصة بإدارة الجمارك.

(3) قطر

عُقد عدد من الجلسات الإعلامية المتلفزة والاجتماعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لطمأنة الجمهور بشأن مستوى تقدم عمليات الاستيراد والتصدير، ودور إدارة الجمارك في توفير جميع السلع التي تحتاجها السوق المحلية.

3. تكيف بيئة العمل وطريقة العمل

عند تفشي جوائح مثل "كوفيد-19"، أو وقوع كوارث طبيعية، يجب أن تتحلى إدارات الجمارك بالمرونة الكافية لتعديل أوقات عملها بحيث تشمل اليوم بالكامل وتضمن تواجد موظفي الجمارك عند نقاط الدخول واستمرار العمليات على مدار الساعة. ويجب على إدارات الجمارك أيضاً تشجيع العمل عن بُعد واعتماد عمليات مبتكرة للتعرف والتدقيق بناءً على استخدام التكنولوجيا.

ينبغي على مسؤولي الجمارك كذلك الاستعداد لإجراء عمليات التفتيش المادية في أماكن أخرى بخلاف مقرات إدارة الجمارك، مثل منشآت العمل.

المربع 9: ممارسات الأعضاء

(1) فيتنام

توظف إدارة الجمارك في فيتنام حداً أدنى من المسؤولين الذين يعملون في فرق في نوبات منفصلة بكل فرع ومكتب تابع للإدارة لضمان كفاءة وفاعلية عمليات التخليص الجمركي

والرقابة عليها. ويتم تنظيم الفرق بطريقة تتيح استبدال فريق بأخر جديد إذا أصيب أحد الموظفين في الفريق الأول بالعدوى، وبالتالي يمكن إخضاع جميع العاملين في فريق الموظف المصاب للحجر الصحي التام وعزلهم عن باقي الموظفين.

4. المشاركة في إعداد قوائم سلع الإغاثة والسلع الأساسية⁵

تتولى السلطة المعنية بإدارة الكوارث (سلطة أو مكتب إدارة الكوارث الوطنية في بعض الدول) أو سلطة وطنية مماثلة مسؤولة عن الاستجابة لكوارث معينة بوجه عام وضع قائمة السلع والمعدات والخدمات الأساسية.

يتوفر لإدارات الجمارك، بوصفها وكالة حرس الحدود الرئيسية المسؤولة عن إدارة تدفق السلع، نظرة عامة شاملة على واردات السلع الأساسية. وينبغي عليها إبدأ المشاركة عن طريق توفير معلومات حول تدفق الواردات من بين أمور أخرى عند وضع قائمة السلع والمعدات والخدمات الأساسية، لتجنب أي تعطل لسلسلة التوريد أو تأخير في إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن السلع الأساسية والذي قد يترتب على عدم التنسيق بما يكفي.

تؤدي قائمة السلع الأساسية العديد من الأغراض:

- توفر وضوح أكبر لمساعدة الجهات الفاعلة الدولية للتعرف على احتياجات الدولة المتأثرة بالكارثة، وبالتالي مساعدتها في تجنب المعونات الثنائية غير المرغوبة التي كثيراً ما تسبب المشكلات، مثل شغل الكثير من مساحة التخزين المطلوبة، وتكبد تكاليف التخزين وتعطيل سلاسل التوريد الإنسانية؛

- تعد بمثابة أداة لترتيب عناصر القائمة حسب أولوية التخليص الجمركي ومنحها معاملة تفضيلية، مثل التخليص الجمركي في غير ساعات العمل المعينة أو بعيداً عن مكاتب التخليص الجمركي. وبعد أن تستقر الحكومة على القائمة، نوصي إدارة الجمارك بتزويدها بمعلومات تكميلية خاصة بأكواد التعريفات الجمركية ذات الصلة؛

- تمثل أساساً لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإعفاء من رسوم وضرائب الاستيراد، وإلغاء الحظر أو القيود الاقتصادية على الاستيراد، فيما يتعلق بالسلع الواردة في القائمة. يتعلق بالسلع الواردة في القائمة. في سياق إدارة الحدود المنسقة، يجب أن تشارك إدارات الجمارك في إنشاء/تحديث هذه القائمة للسماح بتسريع حركة السلع الأساسية و السلع الإغاثة وتجنب أي تأخير⁶.

⁵ http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/covid_19/essential-goods-lists_guidance.pdf?la=en

⁶ http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/nomenclature/covid_19/hs-classification-reference_edition-3_en.pdf?la=en

5. تسريع إجراءات التخليص الجمركي

في حالة تفشي الجوائح أو وقوع الكوارث الطبيعية، تساعد أحكام اتفاقية كيوتو المنقحة المتعلقة بإجراءات الاستغناء عن المستندات الورقية، والأنظمة المؤتمتة، والبيانات الإلكترونية، وعمليات إدارة المخاطر والدفع الإلكتروني في تيسير العمليات التجارية وتحسين الصحة والسلامة على الصعيد الوطني، عن طريق تقليل التلامس الجسدي وتركيز عمليات الرقابة على السلع عالية الخطورة على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تضمن عدم تعرض الأنظمة والعمليات لمخاطر متعلقة بالعجز المحتمل في عدد الموظفين. وخلال أوضاع تفشي "كوفيد-19"، تمكنت إدارات الجمارك التي اتخذت هذه التدابير من ضمان استمرار عملياتها وحماية موظفيها.

5.1. تشغيل نظام دائم للتخليص الجمركي

عند وقوع كارثة أو جائحة مثل "كوفيد-19"، يجب أن تراعي إدارات الجمارك تشغيل نظام دائم للتخليص الجمركي لتجنب أي تعطيل لسلسلة التوريد. وهذا النظام يؤدي العديد من الأغراض مثل:

- ضمان استمرار سلاسل التوريد؛
- تسريع التخليص الجمركي للسلع الأساسية وسلع الإغاثة؛
- حماية موظفي الجمارك؛
- تعويض العجز في الموظفين، وما إلى ذلك.

المربع 10: ممارسات الأعضاء

(1) الصين

يُشترط على جميع إدارات الجمارك المحلية فتح شبائيك خاصة ومسارات خضراء على مدار الساعة لضمان سرعة التخليص الجمركي حتى يتم الإفراج عن المستحضرات الدوائية ومستلزمات التطهير والأطقم الواقية ومعدات ومستلزمات العلاج المستوردة دون تأخير. ويمكن الإفراج عن المستلزمات الطبية المخصصة لمواجهة الجائحة والتي تتطلب تصاريح الاستيراد فور إبراز الشهادة الصادرة عن السلطة الطبية المختصة قبل استكمال الإجراءات الشكلية الملزمة. وفي الأوضاع الطارئة، قد يتم الإفراج عن السلع المخصصة لمواجهة الجائحة المُتبرَّع بها فور التسجيل، يلي ذلك اتخاذ الإجراءات الشكلية الملزمة للإعفاء من الرسوم الجمركية.

(2) عُمان

كما كان الحال قبل تفشي جائحة "كوفيد-19"، يستطيع جميع الوسطاء والوكلاء والتجار وغيرهم الوصول إلى النافذة الإلكترونية (BAYAN ICMS) على مدار الساعة باستخدام بيانات تسجيل الدخول عن بُعد خاصتهم. ويتيح هذا إجراء التخليص الجمركي عن بعد دون الحاجة للحضور إلى مكاتب الجمارك.

5.2 إنشاء مكتب للمساعدة والدعم

للارتقاء بالخدمات المقدمة لأصحاب المصالح، بما فيها الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة والقطاع الخاص، نوصي إدارات الجمارك بإنشاء مكاتب للمساعدة والدعم لتؤدي دورًا محوريًا في مواجهة جميع التحديات والمصاعب التي تواجهها هذه الجهات خلال مرحلتي الاستجابة والتعافي.

المربع 11: ممارسات الأعضاء

(1) الهند

تم إنشاء مكتب دعم مخصص وحيد النافذة لمواجهة "كوفيد-19" لصالح EXIM trade على موقع الويب الخاص بالمجلس المركزي للضرائب والجمارك غير المباشرة (CBIC) لتسهيل حل المشكلات التي يواجهها المستوردون/المصدرون بسرعة.

(2) عُمان

تم تعليق استقبال الأفراد والشركات في مقر إدارة الجمارك. ويتم إجراء جميع الاستفسارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير عن طريق مركز بيان لاتصالات الدعم الذي يعمل على مدار الساعة، أو عن طريق عنوان البريد الإلكتروني المخصص.

5.3 الإقرار الجمركي

تتطلب عملية الإقرار الجمركي التعديل للوفاء بمتطلبات معينة خلال أوقات تفشي الأوبئة وما شابه عن طريق تنفيذ الإقرار الإلكتروني وقبول الإقرارات المبسطة والمشروطة.

5.3.1 الإقرار الإلكتروني

نوصي إدارات الجمارك بشدة بإيداع الإقرارات الجمركية بصيغة إلكترونية حسب اشتراطات المعيار الانتقالي 3.21 بالملحق العام لاتفاقية كيوتو المنقحة. ربما يتم قبول الإقرار الورقي إذا لم تتمكن إدارة الجمارك من توفير النموذج الإلكتروني لصاحب الإقرار بسبب حدوث خطأ فني في نظام تكنولوجيا المعلومات لديهم أو في حالات أخرى يحددها القانون الوطني.

في سياق جائحة "كوفيد-19" أو أي أمراض أخرى معدية، يوصى بشدة بإتاحة إرسال الإقرارات إلكترونياً، أو إرسال نسخة من الإقرار بصيغة PDF، من أجل تقليل التلامس الجسدي المباشر قدر الإمكان والمساعدة في منع انتشار المرض. كما أن إرسال الإقرارات والمستندات الداعمة بصيغة إلكترونية يقلل الحاجة لإيداع إقرار السلع بالحضور إلى مكتب الجمارك المخصص، وسيتيح للتجار إيداعه في أي مكتب جمارك من خلال بوابة إدارة الجمارك أو موقعها الإلكتروني. ويساعد السماح للتجار باختيار مكتب الجمارك الذي يتيسر لهم الوصول إليه لاستكمال هذه الإجراءات الجمركية الشكلية التي يتعين إجراؤها بشكل مادي

لضمان استمرار سلسلة التوريد وتطبيق الإجراءات الرامية لحماية موظفي الجمارك وأصحاب المصالح.

المربع 12: ممارسات الأعضاء

(1) اليابان

إذا كان يصعب إيداع الإقرارات الجمركية في مكتب الجمارك المخصص بسبب الأوضاع المرتبطة بتفشي جائحة "كوفيد-19"، فيمكن للمستوردين/المصدرين والوسطاء الجمركيين إيداع إقرارات الاستيراد/التصدير في المكتب الجمركي الأكثر ملاءمة لهم، بعد التشاور مع مكتب الجمارك.

(2) موريشيوس

إرسال الإقرارات الجمركية عن طريق الإنترنت: تفاوضت إدارة الجمارك في موريشيوس مع موفر الخدمة للسماح لجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تجري الأعمال مع إدارة الجمارك بالوصول إلى نظام إدارة الجمارك عبر الإنترنت دون أي رسوم. وقد أتاحت هذه المبادرة للوسطاء وشركات الشحن وغيرها من أصحاب الإقرارات الآخرين العمل من المنزل. ويضم نظام إدارة الجمارك التسهيلات المتعلقة بإرسال الإقرارات الجمركية بصيغة إلكترونية، ويشمل ذلك سداد الرسوم والضرائب إلكترونياً.

5.3.2. الإقرارات المبسطة/المشروطة

تتضمن اتفاقية كيو تو المنقحة أحكاماً متعلقة بتبسيط أو تقليل مجموعة المستندات المطلوبة لتصدير سلع ومعدات الإغاثة أو مرورها أو استيرادها حال وقوع الكوارث. وعلى وجه الخصوص، يدعو الملحق المحدد J5 (المعيار 3) في اتفاقية كيو تو المنقحة الأطراف المتعاقدة لإجازة "إيداع إقرارات السلع المبسطة أو إقرارات السلع المشروطة أو غير المستوفاة" بناءً على استيفاء الإقرار في غضون فترة محددة.

تتطلب المادة 4 من الملحق B.9 لاتفاقية اسطنبول أنه في حالة تلبية أحد المتطلبات المحددة في المادة 3 أو كلها، يمكن منح القبول بدون مستند أو ضمان جمركي، وأنه يحق للسلطات الجمركية أن تطلب إجراء جرد بسيط للسلع فقط، مع التعهد بإعادة تصديرها.

قد تشمل التدابير الأخرى الملائمة للتعجيل بتقديم المساعدات الإنسانية كذلك أحكام الإعفاء من شرط تقديم شهادات المنشأ، أو فواتير القصلية وشهادات التطهير بالبخار، أو الاستغناء عن تراخيص الاستيراد/التصدير.

وعلى الرغم من الحاجة لتبسيط وتقليل عدد المستندات والشروط المطلوبة فيما يتعلق بالضوابط، لا تزال إدارات الجمارك تحتاج المعلومات الأساسية حول محتويات الشحنات، لتسريع الإفراج عنها والاحتراز ضد إساءة الاستخدام التي قد تنجم عن التراخي في إجراءات التخليص الجمركي.

تتطلب بعض الممارسات الجمركية وثائق مستقلة لكل شحنة ترسلها نفس الجهة، حتى لو وصلت في وقت متزامن. ونوصي بشدة بالتصريح بنقل معلومات الشحنات الواردة من الجهات الفاعلة الدولية في العمل الإنساني التي تصل بشكل متزامن دفعة واحدة للتعجيل بعملية التخليص الجمركي.

5.3.3. تقديم المستندات الداعمة

حسب اشتراط المعيار الانتقالي 3.18 بالملحق العام لاتفاقية كيوتو المنقحة، نوصي إدارات الجمارك بشدة بقبول المستندات الداعمة المرسلة إلكترونياً والمطلوبة لتخليص السلع المستوردة، على سبيل المثال، الفاتورة، بوليصة الشحن، قائمة التعبئة، وما شابه، إذا كانت تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات. إذا لم ترض إدارة الجمارك عن الجودة والمعلومات التي يتضمنها المستند الإلكتروني، فيحق لها أن تطلب الحصول على المستند الأصلي بنسخة ورقية. يُسهل ذلك تسليم البضائع بشكل قانوني، ويوفر الوقت لوكالات الجمارك والمؤسسات الصناعية، ويسهم في تقليل مخاطر التلامس الجسدي بدون داعٍ خلال الأحداث المسببة للاضطرابات.

نوصي إدارات الجمارك بقبول نماذج إثبات المنشأ المرسلة بصيغة إلكترونية، على سبيل المثال، تأخير إبراز النسخة الورقية للشهادة إلى مرحلة لاحقة. ويمكن لإدارات الجمارك اتخاذ إجراءات التحقق من صحة المستندات المتعلقة بمنشأ السلع بعد التخليص الجمركي، ويمكنها طلب المساعدة من الدول المُصدرة في إطار الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف الحالية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة.

لمواجهة الصعوبات التي تنشأ عن عدم توافر الأوراق المختومة، مثلما الحال أثناء تطبيق الإقفال لاحتواء انتشار "كوفيد-19"، ينبغي تعليق شرط تقديم مستندات معينة، والسماح للتجار بتقديمها في مرحلة لاحقة.

المربع 13: ممارسات الأعضاء

1) قبرص

على سبيل الاستثناء، وخلال فترة الأزمة وحتى إشعار آخر، يتم قبول النماذج الورقية والإلكترونية عندما يُطلب من المستوردين إبراز نسخة من شهادة المنشأ الصادرة لأغراض تفضيلية. ينطبق ذلك بشكل أكثر تحديداً على:

- نسخة بصيغة ورقية أو إلكترونية (ممسوحة ضوئياً أو متاحة عبر الإنترنت) للشهادة الأصلية الموقع عليها والمختومة من قبل السلطات المختصة حسبما يلزم عادةً؛
- الشهادة غير الموقع عليها والمختومة من قبل السلطات المختصة حسبما هو مطلوب عادةً، وإنما تحمل توقيعاً رقمياً للسلطات المختصة، أو نسخة منها، بصيغة ورقية أو إلكترونية (ممسوحة ضوئياً أو متاحة عبر الإنترنت)؛
- لا يمكن قبول أي نسخة لشهادة غير صادرة طبقاً لأحد الخيارين المذكورين أعلاه، ما لم تؤكد سلطات الجمارك للدولة المستوردة على إصدارها وأصلاتها بطريقة أخرى (على سبيل المثال، تلقي تأكيد من إدارة الجمارك بالدولة المُصدرة)؛

- تطبيق الأحكام السابقة فقط على الشهادات التي صدرت منذ بداية أزمة "كوفيد-19"، حيث كان لذلك تأثير على إمكانية إصدارها بالصيغة الواجبة. ويُفترض أن تكون هذه الأوضاع قد نشأت بدايةً من 1 مارس 2020.

(2) الإكوادور

- قبول المستندات بصيغة PDF (إن لم يتسن ذلك عبر نظام النافذة الواحدة) لإتمام إجراءات التجارة الخارجية، وتشمل شهادات المنشأ للتصدير.
- تقديم الضمانات الجمركية بصيغة PDF، بحيث تستطيع شركات التأمين التحقق من صحتها إلكترونياً.
- عرض الطلبات بصيغة PDF عبر طريقة الخدمة القائمة.

(3) الهند

- يتم قبول طلبات ومستندات المستوردين/المصدرين عن طريق البريد الإلكتروني لتجنب أي زيارات أو تواصل مادي بين التجار ومسؤولي الجمارك. ويتم إخطارهم بعناوين البريد الإلكتروني لكل منطقة جمركية.
- يمكن تخليص السلع المستوردة بموجب اتفاقيات التجارة الحرة بدون إصدار شهادة منشأ أصلية (التعميم رقم 2020/18-Cus بتاريخ 11.04.2020).

5.4. الاستخدام المُحسن لإدارة المخاطر⁷

إن قرار المجلس الصادر في يونيو 2011 حول دور إدارات الجمارك في جهود الإغاثة من الكوارث الطبيعية يشجع إدارات الجمارك على استخدام نهج قائم على المخاطر لإدارة المناطق الحدودية بكفاءة وفاعلية. ولبلوغ هذا الهدف، يدعو القرار الأعضاء لتحسين استخدام طرق التدقيق عند المعالجة السابقة للوصول والتخليص الجمركي اللاحق للارتقاء بمستويات الإفراج عن الشحنات منخفضة المخاطر.

بالنسبة لإدارات الجمارك التي تعمل على أساس إدارة المخاطر وتعتمد على المعلومات الإلكترونية المسبقة قبل وصول السلع، يجب أن تكون شحنات الإغاثة مؤهلة للإفراج الفوري عنها بناءً على إيداع إقرار جمركي مشروط و/أو تأمين مالي.

خلال تفشي جائحة "كوفيد-19"، أو في أوضاع أخرى مشابهة مسببة للاضطرابات، تبتت الأهمية الكبيرة لاستخدام أنظمة إدارة المخاطر والإجراءات السابقة للوصول بناءً على توجيهات الإفراج الفوري عن الشحنات، وإطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية (SAFE)، وإطار المعايير حول التجارة الإلكترونية

⁷ المبادئ الأساسية ذات الصلة لمعايير إطار تأمين وتسهيل التجارة الإلكترونية، لإدخال المزيد من التسهيلات على عملية التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة:

http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/activities-and-programmes/~media/WCO/Public/Global/PDF/Topics/Facilitation/Activities%20and%20Programmes/Natural%20Disaster/The%20key%20principles%20of%20the%20SAFE%20Framework_V01_En.ashx

عبر الحدود فضلاً عن مجموعة إدارة المخاطر في تقليل التلامس الجسدي والتفتيش المادي للسلع، ومن ثم حماية موظفي الجمارك والجهات الفاعلة الاقتصادية⁸.

5.4.1. استخدام تحليلات البيانات لإدارة المخاطر

تعتبر أنظمة إدارة المخاطر وبيانات المخاطر من المقومات الرئيسية لتسهيل الأعمال التجارية والالتزام. لقد بات التصاعد المتزايد لانتشار العدوى يشكل تحديًا كبيرًا لإدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم ويعوقهم عن أداء مسؤولياتهم. ولذا فإن تلقي الإقرارات والمعلومات المسبقة بصيغة إلكترونية هو أمر في غاية الأهمية لإدارة الخاطر بفاعلية وكفاءة. ومن شأن تحليل البيانات الضخمة مساعدة إدارات الجمارك في تطوير التحكم في الموازنة بين أنظمة إدارة المخاطر وتسهيل الإجراءات التجارية، لضمان استمرار سلاسل التوريد وتحقيق نتائج أفضل بقدر أقل من الموارد. بالإضافة إلى ذلك، فهي تمنح الفرص للتعامل مع كميات هائلة من البيانات التجارية المُعقدة بكفاءة كبيرة، وتتبع حركة التجارة في المناطق المتأثرة، وتحديد والكشف عن أنماط المخاطر الجديدة الناشئة، مثل السلع الإستراتيجية، والسلع المزيفة والتي تعد دون المستوى والتي تلحق الضرر بصحة وسلامة أفراد المجتمع. يتيح هذا النهج التحليلي لإدارات الجمارك إعداد تدابير وقائية، ومنع المخاطر بدلاً من الاستجابة لها بمجرد حدوثها.

المربع 14: ممارسات الأعضاء

(1) جورجيا

تطبيق نظام إدارة المخاطر للإبقاء على الحد الأدنى اللازم من عمليات التفتيش المادية وتسريع إجراءات التخليص الجمركي: لتسهيل العمليات التجارية، تم تقليل عدد عمليات التفتيش المادية (المعنية بالتخليص الجمركي وعلى الحدود) لحركات الاستيراد/التصدير والمرور. أدخلت الدائرة الجمركية عددًا من التغييرات على نظام إدارة مخاطر الجمارك، بما في ذلك النسبة المئوية الانتقائية لبيانات المخاطر، وهو إجراء مؤقت لدعم سلسلة توريد السلع الأساسية وتلبية متطلبات التدابير الحكومية خلال الأوضاع الطارئة.

5.5. تجهيز السلع قبل الوصول والإفراج الفوري عنها

في أوقات تفشي جوائح مثل "كوفيد-19" أو وقوع الكوارث الطبيعية، يساعد تجهيز السلع قبل الوصول والإفراج الفوري عنها في حل مشكلات التكدس، وتقليل التلامس الجسدي وضمان حماية موظفي ومشغلي الجمارك. ويتيح هذا أيضًا لمشغلي أعمال النقل والأعمال اللوجستية تقديم خدمات نقل الحمولة بكفاءة، لضمان استمرار سلاسل التوريد.

⁸ لمزيد من المعلومات، إدارة مخاطر الجمارك خلال تفشي الجائحة

<http://www.wcoomd.org/-/media/meeting-documents/enforcement-committee/41/ec0621eae1.pdf?la=en>

من باب التذكير، تعد المعلومات الإلكترونية المسبقة أحد المبادئ المحورية للركيزة الأولى من إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود، وهي تهدف لتحديد الحاويات والحمولات عالية المخاطر قبل وصولها. باستخدام أدوات الاستهداف المؤتمتة مثل نظام استهداف الحمولات (CTS) لمنظمة الجمارك العالمية، تحدد إدارات الجمارك الشحنات عالية الخطورة في أقرب وقت ممكن في سلسلة التوريد، في نقطة الوصول أو قبلها. يوصي إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية بإجراء تبادل المعلومات تلقائيًا بناءً على رسائل تشغيلية متوافقة. وهو يوضح عناصر البيانات التي تعتمد عليها مشاركة المعلومات، والجهات المسؤولة عن تقديمها.

يجب عند تقديم معلومات مسبقة وبناءً على طلب سلطات الجمارك تضمين المعلومات المتعلقة بالشخص المسؤول وتلك الخاصة بطبيعة سلع الإغاثة أو السلع الأخرى، إلى جانب أي تفاصيل تتطلبها اللوائح الوطنية. وقد توفرها شركة النقل أو مستورد السلع أو طرف آخر، مثل الوسيط الجمركي، أو الوكيل أو شركة النقل.

المربع 15: ممارسات الأعضاء

1) صربيا

في منطقة غرب البلقان، تم تخصيص بعض نقاط العبور التي يتواجد فيها موظفو إدارة الجمارك ووكالات التفتيش الأخرى بوصفها تضمن تدفق حركة مرور جميع السلع على مدار الساعة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص نقاط عبور محددة بوصفها تشكل "الممر الأخضر" للمنطقة. تضمن نقاط العبور هذه تدفق حركة جميع البضائع، وتعطي الأولوية للسلع الأساسية. وتحتوي قائمة السلع الأساسية الفردية والمتفق عليها مسبقًا المنتجات الغذائية ومنتجات التغذية الأساسية وقائمة منظمة الجمارك العالمية للمستلزمات الطبية.

حسب احتياجات الأطراف الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة ببلدان وسط أوروبا، قد يعاد تقييم قائمة السلع الأساسية وتخضع للتعديل. ويتم تأمين حركة السلع الأساسية المذكورة أعلاه والتي تُعطى الأولوية عن طريق نشر المعلومات السابقة للوصول بصيغة إلكترونية في "نظام التبادل الإلكتروني للبيانات" (SEED) الجاري استخدامه في جميع أنحاء المنطقة. وتُرسل إخطارات النظام بشأن وصول الشحنات ذات الأولوية مسبقًا لجميع الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي للسلع حتى تكون مستعدة وتمنح تلك الشحنات أولوية العبور. وتُعطى الشحنات المختلفة التي تحمل منتجات أساسية مدرجة وغير مدرجة في القائمة أيضًا أولوية التعامل.

5.6. تفتيش السلع

5.6.1. تحسين استخدام معدات التفتيش غير الاقتحامية

يقر المعيار 3 من الركيزة الأولى لمعايير إطار تأمين وتسهيل التجارة العالمية لمنظمة الجمارك العالمية بفائدة تكنولوجيا التفتيش غير الاقتحامي لتسهيل العمليات التجارية ويوصي وكالات

الجمارك بتوفير معدات التفتيش غير الاقتحامية لإجراء عمليات التفتيش طبقاً لتقييم المخاطر.

ربما تقتضي الحاجة الملحة لتسريع حركة السلع عبر الحدود خلال الأوضاع الطارئة استخدام معدات أقل اقتحامية بطريقة فعالة وعالية الكفاءة لتفتيش حجم أكبر من العناصر على نحو يوفر الوقت والمال. ويساعد استخدام معدات التفتيش غير الاقتحامية على تحقيق العديد من الأهداف:

- تسهيل التخليص الجمركي للسلع وتقليل عمليات التفتيش المادية؛
- تقليل التلامس الجسدي وحماية موظفي الجمارك؛
- التصدي للتجارة غير المشروعة التي قد تزدهر في أعقاب الكوارث.

المربع 16: ممارسات الأعضاء

(1) أستراليا

توظف قوة حرس الحدود الأسترالية مجموعة كبيرة من تقنيات الكشف غير الاقتحامية في قدراتها لإنفاذ القانون على الحدود (وحدات الكشف عن الخزانات بالأشعة السينية، ووحدات الكشف عن منصات التحميل بالأشعة السينية، ومساحات الجسم، ومرافق الأشعة السينية للحاويات، ووحدات الكشف عن الأجهزة المحمولة بالأشعة السينية، ومساحات الأشعة المقطعية).

أطلقت أستراليا العديد من المشروعات لتحسين وتطوير قدرات التفتيش غير الاقتحامية لديها في قوة حرس الحدود، وهي تستهدف على وجه التحديد الكشف عن المتفجرات في البريد الدولي أو الشحنات الجوية والفحص الجماعي للشحنات الجوية.

(2) موريشيوس

يجري تطبيق الاستخدام الأمثل للمسح الضوئي غير الاقتحامي بالأشعة السينية لتقليل الفحوصات المادية التي يجريها موظفو الجمارك.

5.6.2. ترتيب مهام تفتيش شحنات الإغاثة حسب أولويتها

للسماح بمرور سلع الإغاثة والسلع الأساسية المستوردة عبر الحدود بشكل سلس، يوصى بشدة بإعطاء الأولوية للتخليص الجمركي لهذه السلع وتقليل عمليات التفتيش المادي لها قدر الإمكان، وجعل قرارات الموافقة معتمدة على إدارة المخاطر والضوابط المعترف بها بين الأطراف.

تتشرط التوجيهات الواردة في الفصل 5 من الملحق المحدد ل لاتفاقية كيوتو المنقحة أنه يحق للطرف المتعاقد الذي يُصدر شحنات الإغاثة (1) فحص محتويات هذه الشحنات على أساس تحليل المخاطر ولمضاهاتها بالإقرار الموجز والتصديق على نتائج هذا الفحص في الإقرار المذكور؛ و(2) وضع هذه الشحنات تحت الأختام الجمركية حيثما أمكن إن كان هذا الإجراء سيؤدي إلى تجنب أي تأخير في شحن السلع في المراحل الأخيرة من رحلتها.

توصي اتفاقية كيوتو المنقحة أيضًا بفحص السلع و/أو أخذ عينات منها فقط في أوضاع استثنائية، وأنه عند تخليص شحنات الإغاثة، يجب أن تقتصر الضوابط الجمركية على الحد الأدنى اللازم لضمان الامتثال للقوانين واللوائح السارية. ويوصى بشدة أيضًا أن يتم التنسيق مع الوكالات التنظيمية الحكومية لإجراء عمليات التفتيش اللازمة بشكل متزامن لتجنب التأخير.

المربع 17: ممارسات الأعضاء

(1) الصين

وسعت إدارة الجمارك الصينية أكواد التعريفات الجمركية لتصبح 10 أرقام وحددت وحدات القياس القانونية لمنتجات مثل الأطقم الواقية وأقنعة الوجه. وقد أتاح هذا إصدار الإقرارات الجمركية بسلاسة أكبر للمستلزمات الطبية الأساسية وتجميع إحصائيات أعلى جودة. وتم إصدار تكاليفات باتباع إجراءات أكثر صرامة عند فحص الوثائق وتطبيق ضوابط جمركية أكثر دقة على المستلزمات الطبية المستوردة.

(2) الاتحاد الروسي

تلقت سلطات الجمارك إرشادات محددة قائمة على إدارة المخاطر بعدم تطبيق نماذج إضافية للضوابط الجمركية حيثما يكون التفتيش الجمركي غير إلزامي أو ضروري. وقد أسست خدمة الجمارك الفيدرالية الروسية "مسارات خضراء" لضمان التخليص الجمركي السريع للأغذية وبيع الإغاثة والمستلزمات الأساسية. وتم إعطاء أولوية أكبر للتعامل مع أي سلع متعلقة بتوفير الدعم ومواجهة انتشار جائحة "كوفيد-19". بالنسبة لشحنات الإغاثة والمستلزمات الأساسية المستوردة، تقلل المسارات الخضراء مدة التخليص الجمركي.

(3) المملكة المتحدة

فعلت المملكة المتحدة مسار التخليص الجمركي للإغاثة من الكوارث لديها للسماح بإجراء التخليص الجمركي للسلع اللازمة لمكافحة انتشار "كوفيد-19" بشكل أسرع عن طريق الموانئ.

5.6.3. تفتيش السلع عن بُعد

في حالات تفشي الجوائح والكوارث الطبيعية، قد لا يمكن إجراء عمليات التفتيش المادي للسلع نظرًا لمخاطر العدوى أو صعوبة توفير السلع في مكان مناسب لموظفي الجمارك لإجراء عمليات التفتيش على نحو سليم. قد تفكر إدارات الجمارك في استخدام الأدوات التكنولوجية لإجراء التفتيش المادي للسلع عن بُعد بناءً على إدارة المخاطر. سيتيح هذا الحل إن تم تنفيذه كما ينبغي لإدارة الجمارك ضمان سلامة موظفيها ومنح التجار القدرة على الوصول إلى السلع المستوردة وفي الوقت ذاته فحص محتويات الشحنة بشكل صحيح.

المربع 18: ممارسات الأعضاء

(1) بيرو

التعرف المادي عن بُعد:

1. قد يطلب رئيس المنطقة التي تدير النظام إجراء الفحص المادي عن بُعد:
(أ) خلال حالة طوارئ صحية أو كارثة طبيعية تقع في إقليم وطني أو في جزء منه.
(ب) إذا كانت المساحة أو المكان حيث سيتم إجراء الفحص المادي أو المسار الذي سينتقل خلاله مسؤول الجمارك المعين ينطوي على أي مخاطر ويشكل خطورة على حياته أو صحته.
(ج) إذا كانت طبيعة البضائع أو الاحتياجات التشغيلية لكل ضابط تموين تبرر ذلك.
2. يجري مسؤول الجمارك المعين الفحص المادي عن بُعد دون التواجد في المنطقة المصرح بها.
ولأداء هذه المهمة، يحصل على دعم مسؤول الجمارك المنتدب، وإذا كان الأخير غير قادر على المشاركة، يحصل على الدعم من واحد أو أكثر من المشغلين التاليين: المالك، المستلم، المرسل، المراقب الجمركي أو ممثل المستودع الجمركي.

5.7. سداد الرسوم الجمركية والضرائب

5.7.1 السداد الإلكتروني

حسب توصيات المعيار 7 لإطار المعايير حول التجارة الإلكترونية عبر الحدود، يجب أن يستهدف مسؤولو الجمارك التحول إلى طرق السداد الإلكترونية للرسوم الجمركية، والضرائب والمصروفات التي ظهرت بفضل التطور التكنولوجي وأدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة. وكذلك يجب أن يسمحوا بإجراء المطالبات والتعويضات المتعلقة بالرسوم والضرائب باستخدام الأدوات الرقمية إلى أقصى حد ممكن.

أثناء تفشي الجوائح ووقوع الكوارث الطبيعية، يتيح الاعتماد على الطرق الإلكترونية لسداد الضرائب والرسوم الجمركية المحافظة على سلامة موظفي الجمارك والتجار والوسطاء مع ضمان استمرار سلسلة التوريد. ويوصى بشدة بقبول المدفوعات الإلكترونية للرسوم والضرائب الجمركية، وإن أمكن إتاحة أرقام الهواتف الخاصة بمركز الاتصال وخدمة العملاء لتلقي استفسارات التجار.

المربع 19: ممارسات الأعضاء

(1) البحرين

تم التأكيد على التخليص الجمركي للشحنات والسداد الإلكتروني عن بُعد للوسطاء الجمركيين. وتم أيضًا تعميم أرقام الاتصال الخاصة بمركز الاتصال وخدمة العملاء.

(2) المغرب

سيتم اعتبار السداد الإلكتروني لجميع الديون الجمركية ممارسة قياسية، باستثناء حالات خاصة، وسيتم إضفاء المزيد من المرونة على عمليات السداد الإلكتروني (عن طريق السماح بالوصول إلى الطلبات الموقع عليها، بدون توثيق).

(3) باكستان

قدمت خدمة الجمارك الباكستانية خدمات التخليص الجمركي عبر الإنترنت لجميع العملاء لإتاحة الفرصة لهم لتقديم الإقرارات وسداد الرسوم وطلب العديد من الخدمات الأخرى من دون زيارة محطات الجمارك.

(4) سيريلانكا

تم استحداث إجراء مؤقت يستغني عن المستندات الورقية لتقديم ومعالجة إقرارات السلع إلكترونياً، بالاستفادة من منصة السداد الإلكتروني الحالية لتطبيق متطلبات التباعد الاجتماعي التي فرضتها الحكومة لمواجهة الوباء.

5.7.2. تطبيق الإعفاء المؤقت من المدفوعات الجمركية لشحنات الإغاثة والسلع الأساسية

في الأوضاع حيث تنفسي الجوائح أو تقع الكوارث الطبيعية، قد تراعي الحكومات اتخاذ التدابير الملائمة للسماح بإعفاء شحنات الإغاثة والسلع الأساسية من الرسوم الجمركية والضرائب، ويجب أن يتولى مسؤولو الجمارك تطبيق هذه التدابير.

خلال تفشي جائحة "كوفيد-19"، طبقت العديد من إدارات الجمارك تدابير الإعفاء، ما ساعد بدرجة كبيرة على توفير المستلزمات الحيوية لمكافحة الوباء.

المربع 20: ممارسات الأعضاء

(1) إندونيسيا

لتعجيل عملية التخليص الجمركي للسلع المستوردة التي تُستخدم لتطبيق التدابير المضادة لانتشار "كوفيد-19"، توفر الحكومة التسهيلات المالية و/أو غير المالية، والتي تشمل الإعفاء من رسوم الاستيراد والمكوس، وعدم فرض ضريبة قيمة مضافة و/أو ضريبة مبيعات على السلع الفاخرة، والإعفاء من ضريبة الدخل على الواردات حسب المادة 22، والاستثناءات المتعلقة بمتطلبات حظر/منع الاستيراد. تُعطى هذه التسهيلات للجهات التالية:

- الحكومات المركزية/الإقليمية ووكالات الخدمات العامة
- المؤسسات/الوكالات غير الربحية
- الشركات الخاصة/الأفراد، شريطة ألا تكون السلع مستوردة لأغراض تجارية.

يجب أن يكون تطبيق التسهيلات السابقة مقترنًا بتوصية من المجلس الوطني للإغاثة من الكوارث (BNPB). يمكن تقديم طلبات الحصول على توصية المجلس عبر الإنترنت عن طريق النافذة الواحدة (LNSW) Lembaga National.

(2) نيبال

قررت الحكومة تطبيق إعفاء ضريبي على العناصر الأساسية المختلفة لمكافحة تفشي "كوفيد-19"، وتشمل الأقنعة، والمطهرات، والقفازات، ومعدات الوقاية الشخصية، وأجهزة التنفس الصناعي المتنقلة، وأجهزة اختبار PCR وموازين الحرارة.

5.7.3. تأجيل سداد الرسوم والضرائب، والإعفاء من العقوبات، وطرق السداد

تؤدي إدارات الجمارك دورًا مهمًا في دعم الشركات خلال تفشي جوائح مثل "كوفيد-19"، وكذلك في أعقاب الكوارث. في الدول المتأثرة بالجائحة، ربما تكون قدرة الشركات، لا سيما الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على تحقيق العائد، ومواصلة عملياتها واستئناف أنشطتها قد تأثرت بشدة وربما يكون استمرارها مهددًا. وفي هذا الصدد، ندعو إدارات الجمارك للتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة لتوفير سبل الإغاثة للشركات، على هيئة الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والغرامات أو تأجيلها.

المربع 21: ممارسات الأعضاء

(1) موريشيوس

- مخطط السداد المؤجل (DPS): تشجع إدارات الضرائب عددًا متزايدًا من الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، للانضمام إلى مخطط السداد المؤجل. بموجب هذا المخطط، تتيح إدارة الجمارك الإفراج عن السلع، وتشمل السلع الخاضعة للضريبة، دون سداد الرسوم الجمركية والضرائب في وقت التسليم، ويمكن للمشغلين السداد بحلول اليوم السابع من الشهر التالي.

- نظام تعليق الرسوم الجمركية والضرائب: يسرت إدارة الجمارك شروط الموافقة على المستودعات الجمركية/الكيانات/الأماكن. وبمقتضى هذا الإجراء، يمكن للجهات الفاعلة الاقتصادية تخزين السلع في المستودعات لمدة تبلغ بحد أقصى 24 شهرًا، وتصبح الرسوم والضرائب مستحقة السداد بعد إخراج السلع من المستودعات.

- الإعفاء من الغرامات والفوائد بسبب التأخر في السداد: بعد تطبيق دولة موريشيوس إجراءات الإقفال، أصبح من حق أصحاب المصالح غير القادرين على السداد في الموعد النهائي المحدد أو قبله بموجب مخطط السداد المؤجل (DPS) الإعفاء من سداد الغرامات أو الفوائد الناجمة عن التأخر في سداد الرسوم الجمركية والمكوس والضرائب. وتم إعفاء أصحاب المصالح غير القادرين على استلام شحناتهم أثناء حظر التجول الصحي والإقفال من رسوم التخزين.

(2) هولندا

- تأجيل السداد:

بعد التطبيق، سيحصل رواد الأعمال على الحق في تأجيل السداد. فيما يتعلق بالمكوس/ضريبة المستهلك، يجب إعداد إقرار ضريبي على النحو المعتاد. ويمكن طلب تأجيل السداد عند تلقي تقييم إضافي.

- الغرامات:

يُعفى رواد الأعمال الذين يخفقون في الوفاء بالالتزامات الجمركية في الوقت المحدد نتيجة تفشي "كوفيد-19" من بعض الضرائب. وإذا لم يكن ذلك متعلقًا بخرق القانون أو ارتكاب جريمة أو سوء سلوك/إهمال جسيم متعمد، فلن يتم فرض غرامات.

6. المراجعة بعد التخليص⁹

عملية المراجعة بعد التخليص هي عبارة عن فحص منظم يُجرى بعد إفراج إدارة الجمارك عن الشحنة للبيانات التجارية ذات الصلة، و عقود المبيعات، والسجلات المالية وغير المالية، والمخزون المادي وغيره من أصول التجار. تتيح المراجعة بعد التخليص لمراجعي الجمارك الوصول إلى مجموعة من البيانات لم تكن متاحة في وقت التخليص الجمركي للسلع المستوردة.

وتؤدي المراجعة بعد التخليص كذلك دورًا مهمًا في تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر المرتبطة بالجمارك بكفاءة، ما يسهل على موظفي الجمارك قياس مستوى المخاطر المرتبطة بكل تاجر عن طريق قياس مدى التزامه بالقواعد، وبناءً على النتيجة، يتم تعديل الضوابط المستقبلية.

في حالة تفشي الجوائح كما الحال مع جائحة "كوفيد-19" أو وقوع الكوارث الطبيعية، يتيح وجود نظام رقابي قائم بالفعل ومعتمد على المراجعة لمسؤولي الجمارك تسريع التخليص الجمركي للسلع الأساسية و سلع الإغاثة بناءً على تقييم المخاطر للمستوردين. يمكن أن تجري إدارات الجمارك مراجعة للبيانات التجارية ذات الصلة للمستوردين، عندما يصبح ذلك ممكنًا، لضمان امتثالهم لقانون الجمارك.

6.1 استخدام المراجعة بعد التخليص الافتراضية/عن بُعد

توصى إدارات الجمارك خلال الأوضاع المسببة للاضطرابات بتعليق مهام المراجعة في الموقع بشكل مؤقت لحماية موظفي الجمارك بتجنب التلامس الجسدي، وكذلك تخفيف الأعباء على الشركات ثم استئناف عمليات المراجعة وقتما أمكن. ومع ذلك، فإذا قدرت إدارة الجمارك أن من الضروري مواصلة عمليات المراجعة، أو إذا استمرت الجائحة لفترة أطول من المتوقع، فيمكن مراعاة إجراء المراجعة بعد التخليص الجمركي عن بُعد اعتمادًا على أدوات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

⁹ <http://www.wcoomd.org/en/topics/enforcement-and-compliance/instruments-and-tools/guidelines/pca-guidelines.aspx>

ولتحقيق هذا الغرض، يجب أن تعتمد عمليات المراجعة بعد التخليص الجمركي عن بُعد على تكنولوجيا آمنة تفي باحتياجات كلٍ من الشركة ومسؤولي الجمارك، فيما يجب تحديث قانون الجمارك الوطني بحيث يشمل جميع المتطلبات القانونية والفنية.

في الأوضاع حيث لا يتسنى إجراء مراجعات شاملة في الموقع، قد يفيد الاستخدام النشط للمراجعات القائمة على المشكلات للمساعدة في تضييق نطاق جوانب الخطر التي تتعرض لها المعاملات والمراجعون، وبالتالي تقليل مدة التلامس الجسدي والموارد المطلوبة للمراجعة. ويركز هذا النوع من المراجعة على واحد أو أكثر من جوانب الجمارك، مثل التقييم، وبلد المنشأ، وهكذا. وقد تُجرى أيضًا اختبارات للأنظمة والضوابط ذات الصلة إلى جانب الاختبارات الأساسية.

يجب أيضًا الأخذ في الاعتبار الاستخدام النشط للمراجعات القائمة على المعاملات. فهذا يتيح لمسؤولي المراجعة بعد التخليص الجمركي التحقق من صحة الإقرارات الفردية في مكتب الجمارك وطلب الحصول على أدلة إضافية عن بُعد عند الاشتباه في وجود مخالفات، وبالتالي تقديم التوجيه للإقرارات بالشكل الملائم. وبهذه الطريقة، يمكن أن يسهم استخدام أنواع بديلة من المراجعة في تحسين التزام التجار حتى في الأوضاع التي يصعب خلالها التواصل بشكل شخصي.

7. سبل التعاون والشراكة

7.1. التعاون مع القطاع الخاص

يجب على إدارات الجمارك تحسين سبل التعاون مع القطاع الخاص حتى تمتلك القدرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية للتحديات التي تنشأ عن الجوائح والكوارث الطبيعية. ويجب أن تعبر التدابير التي تتخذ هذه الإدارات القرار لتطبيقها عن الحاجة لتجنب أي تعطيل لسلسلة التوريد وضمان استمرارها. ويجب على إدارات الجمارك التعاون مع القطاع الخاص وعقد الاجتماعات المنتظمة لمراقبة تطور الأوضاع ومناقشة الخطوات الواجب اتخاذها. وتعتبر الثقة المتبادلة والشراكات وتبادل المعلومات أفضل الطرق للسيطرة على الأزمات. ونوصي بشدة إدارات الجمارك بتوسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص وتطوير برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) لديها بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من الشركات¹⁰.

ويجب على إدارات الجمارك أيضًا الأخذ في الاعتبار التغييرات التي قد تؤثر على بعض نماذج الأعمال في الصناعة. منذ بدء تفشي جائحة "كوفيد-19"، كان على العديد من الشركات استكشاف حلول بديلة لتسليم السلع الخاصة بها أو لشراء المواد الخام. ويجب أن ينعكس هذا من خلال التدابير التي تتخذها إدارات الجمارك لتيسير حركة السلع.

7.1.1. المُشغل الاقتصادي المعتمد: عنصر أساسي لاستمرار سلسلة التوريد

المُشغل الاقتصادي المعتمد هو العنصر الأبرز في برنامج الشراكات بين إدارات الجمارك والشركات الذي ينفذه أعضاء منظمة الجمارك العالمية، وهو يقدم عددًا من المزايا الإضافية للقطاع

¹⁰ [Lessons Learned from the COVID-19 Pandemic: A Contribution to the WCO and Its Members from the WCO Private Sector Consultative Group \(Version 1.0; 23 June 2020\)](#)

الخاص. تهدف الشراكة بين إدارات الجمارك والتجار لضمان الالتزام المستدام طويل الأجل من خلال تقديم العديد من الحوافز، مثل خفض مستويات الرقابة، وتبسيط الإجراءات، والإبلاغ الدوري وتأجيل السداد، إلى جانب مزايا تحسين السمعة والتيسير بفضل اتفاقيات/ترتيبات الاعتراف المتبادل (MRA)¹¹.

في حالة تفشي الجوائح أو وقوع الكوارث الطبيعية، يستفيد الأعضاء الذين يستخدمون برنامج المُشغل الاقتصادي المعتمد منه، لأنه يساعد في ضمان:

- استمرار سلسلة التوريد عن طريق منح المزايا للمُشغل الاقتصادي المعتمد، مثل الإفراج عن السلع على الفور، وتوجيه الواردات إلى المسارات الخضراء، وما إلى ذلك؛
- أمن وسلامة موظفي الجمارك بتجنب التنفيس المادي للسلع؛
- سلامة سلسلة التوريد، بما في ذلك فرض ضوابط أقل تقييدًا على الجمارك بسبب ارتفاع مخاطر العدوى.

عند الأخذ في الاعتبار أهمية برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد لضمان استمرار سلسلة التوريد، واستقرارها وسلامتها خلال تفشي الأوبئة والكوارث الطبيعية، يجب على إدارات الجمارك اتخاذ تدابير مرنة مثل التمديد المؤقت لشهادات برنامج المُشغل الاقتصادي المعتمد والتوسع في هذه البرامج لإشراك عدد متزايد من الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة التوريد العالمية ولتحسين عملية التدقيق.

المربع 22: ممارسات الأعضاء

1 الصين

- تعليق التصديق على برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد في الموقع، مع تنفيذ نهج مراقبة ديناميكي عن طريق نظام البيانات الضخمة "الملف التعريفي للمؤسسة". تكوين "فريق وطني لخبراء الجمارك للتنسيق بين المؤسسات" يضم 160 عضوًا، ومهمته الرد العاجل على الاستفسارات والتعامل مع المشكلات التي تواجهها برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد خلال عملية التخليص الجمركي عن طريق منصة WeChat "الإدارة الائتمانات الجمركية الصينية".
- توفير خدمات تنمية الائتمان لبرنامج المُشغل الاقتصادي المعتمد عن طريق مؤتمرات الفيديو لمساعدتهم على مواصلة تلبية معايير البرنامج.
- يتعامل منسقو الجمارك مع أي مشكلات خلال الجائحة لضمان القدرة على تخليص السلع الخاصة ببرامج المُشغل الاقتصادي المعتمد من داخل الدولة ومن الدول (مناطق) التي تم إبرام اتفاقيات/ترتيبات الاعتراف المتبادل معها بشكل تفضيلي وسريع.

2 تايلاند

- أنشأت إدارة الجمارك في تايلاند قناة خاصة على تطبيق تواصل على الأجهزة المحمولة باسم "LINE" للسماح لجميع مجموعات المُشغل الاقتصادي المعتمد في تايلاند التواصل مع شعبة المُشغل الاقتصادي المعتمد القياسية في تايلاند. ومن خلال هذا التطبيق، تستطيع شعبة المُشغل الاقتصادي المعتمد القياسية إعلام جميع القائمين على هذه البرامج

¹¹ <http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/aeo-compendium.aspx>

وتزويدهم بالأخبار والإعلانات، كما تستطيع أيضاً تلقي التعليقات الفورية منهم.
- بالنسبة للمتقدمين الجدد، علقت إدارة الجمارك التايلاندية الطلبات المستمرة. ويوصى مسؤولو برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد بمتابعة مقدمي الطلبات الجدد متابعة دقيقة بتوفير الاستشارات عن طريق الهاتف، والبريد الإلكتروني، وتطبيق LINE، ومessenger، فضلاً عن قنوات التواصل الأخرى، لا سيما لنماذج التقييم الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم إدارة الجمارك التايلاندية المتقدمين الجدد في إعداد إجراءاتهم بهدف الاستعداد لتصديق مسؤولي برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد عليها في المستقبل، عندما يصبح التصديق عليها ممكناً في الموقع بعد انتهاء فترات الإقفال.

7.1.2. المُشغل الاقتصادي المعتمد والإغاثة من الكوارث¹²

بعد وقوع الكوارث الطبيعية وأثناء تفشي الأوبئة، يجب أن تضع إدارات الجمارك نصب أعينها تحديد كيفية دعم الجهات الفاعلة في العمل الإنساني لتسليم شحنات الإغاثة بشكل سلس. وبالتالي يكون الهدف هنا هو عدم التعامل مع جميع شحنات الإغاثة بنفس الكيفية، وإنما استهلاك نموذج المُشغل الاقتصادي المعتمد لتوفير مزايا وتسهيلات مخصصة لتلك الجهات الفاعلة التي تفي بمتطلبات معينة، مثل امتلاك القدرات الكافية، والعمل طبقاً للمبادئ الإنسانية ومعايير الجودة المعمول بها.

7.1.3. التصديق/إعادة التصديق الافتراضي/عن بُعد للمُشغل الاقتصادي المعتمد¹³

أثناء تفشي جائحة "كوفيد-19" وغيرها من الأحداث المسببة للاضطرابات، يجب أن تراعي إدارات الجمارك تنظيم عملية التصديق على المُشغل الاقتصادي المعتمد وتطبيق العمليات عن بُعد. ويمكنها استخدام توجيه التنفيذ والتصديق على المُشغل الاقتصادي المعتمد الجديد الصادر عن منظمة الجمارك العالمية¹⁴ لتأسيس عملية للتصديق عن بُعد متوافقة مع المعايير الحالية لعمليات التصديق الشخصية التقليدية غير أنها تتماشى مع العمليات والنهج الرقمية. يوصى باختبار عملية إعادة التصديق عن بُعد على برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد لضمان محاولة التغلب على تحديات تطبيق الضوابط والتواصل عن بُعد. في هذا السياق، يجب الأخذ في الاعتبار إجراءات التصديق/إعادة التصديق، إلى جانب الدروس المستفادة، كما هو وارد في الفصل 3 من توجيه التنفيذ والتصديق على المُشغل الاقتصادي المعتمد. ويجب أن تعتمد عملية التصديق/إعادة التصديق عن بُعد على تكنولوجيا آمنة وملئمة تفي بمتطلبات الشركة وإدارات الجمارك. ويساعد استخدام التكنولوجيا أيضاً في زيادة حضور البرامج في المناطق حيث لا يشهد عدد برامج المُشغل الاقتصادي المعتمد زيادة بسبب الموقع البعيد للشركات مقارنةً بالعدد المحدود للقائمين بعمليات التصديق على البرامج لدى إدارات الجمارك.

¹² http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/the-key-principles-of-the-safe-framework_v01_en.pdf?db=web

¹³ [Challenges to Global AEO Programs Group\(PSCG Working Group\)](http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/aeo-validator-guide.pdf?la=en)

¹⁴ رابطاً جديداً لـ "توجيه التنفيذ والتصديق على المُشغل الاقتصادي المعتمد" يحل محل: <http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/aeo-validator-guide.pdf?la=en>

المربع 23: ممارسات الأعضاء

(1) اليابان

استحدثت إدارة الجمارك اليابانية سياسة أساسية تتيح لها الامتناع عن التلامس الجسدي مع التجار إلى أقصى حد ممكن أثناء تفشي جائحة "كوفيد-19". يشمل هذا الإجراء العمليات الملائمة التصديق على المُشغل الاقتصادي المعتمد.

مع أخذ الأوضاع الراهنة في الاعتبار، تم استبدال العملية اللازمة للفحوصات المادية في إطار التحقق من الصحة في الموقع من جانب قسم المُشغل الاقتصادي المعتمد بفحص البيانات، مثل صور التجهيزات، والمستندات الداخلية للشركة، بحيث يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إرسال المستندات اللازمة، وتشمل التطبيق الخاص بحالة المُشغل الاقتصادي المعتمد رسميًا عبر البريد الإلكتروني، كإجراء عام يحقق المرونة.

توفر إدارة الجمارك اليابانية من خلال هذه الإجراءات نهجًا مرئيًا للتجار لمباشرة عمليات المُشغل الاقتصادي المعتمد خاصتهم.

7.2. إدارة الحدود المنسقة¹⁵

لضمان المعالجة الفعالة لشحنات الإغاثة، أوصى قرار المجلس الصادر في يونيو 2011 حول دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية الأعضاء بإدارة الحدود بنهج مبسط ومنسق، بما في ذلك من خلال مشاركة المعلومات مع السلطات الوطنية الأخرى المعنية بالتعامل مع عناصر الإغاثة. وتكتسب إدارة الحدود المنسقة أهمية قصوى في مرحلتي الاستعداد والاستجابة الأولية لضمان استمرار سلسلة التوريد أثناء الكارثة.

عند إجراء عمليات الإغاثة والمساعدة الدولية، وللسماح للجهات الفاعلة التي تقدم المساعدات بتسريع دخول الأطقم والسلع والمعدات، تتطلب إدارات الجمارك آلية مراقبة سريعة وفعالة.

ويعتبر التعاون مع الوكالات الحكومية وإدارات الجمارك الأخرى مطلبًا في غاية الأهمية. ويمكن لإدارات الجمارك إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للاعتراف المتبادل بالضوابط الجمركية. ويجب أن تشكل هذه الضوابط جزءًا من عملية مستمرة ومشتركة، تبدأ بمرحلة إعداد السلع للشحن من جانب جهة التصدير، وبالتالي يمكن تجنب التكرار غير اللازم للضوابط عن طريق التحقق المنتظم من سلامة الشحنة. ويتطلب هذا الاعتراف المتبادل بالضوابط اتفاق إدارات الجمارك على المعايير المشتركة للمراقبة والإدارة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، إلى جانب الاتفاق على البيانات الجمركية، على أساس منتظم.

<http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/cbm-compendium.pdf?la=en> 15

7.2.1. التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى

بالإضافة إلى الجمارك، تؤدي العديد من الوكالات والوزارات الحكومية دورًا مهمًا في اعتماد أو الرقابة على استيراد أو تصدير السلع وهي مكلفة بفحص السلع التي تدخل كل منطقة على أراضيها. ويمكن أن تتولى هذه الوكالات إجراء عمليات تفتيش عديدة في أوقات مختلفة. وفي هذه الحالات، لا تعتمد الضوابط غالبًا على المجموعة الكاملة من البيانات المتوفرة بخصوص الشحنة، وإنما تعتمد أكثر على البيانات المعينة للوكالة.

نظرًا لنقص حجم مشاركة المعلومات بين هذه الوكالات، قد يتعين على المستوردين تقديم نفس المعلومات لوكالات حكومية مختلفة.

وفي حالات الطوارئ، قد يؤدي نقص التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى لإحداث تأخير كبير في تخليص السلع الأساسية وبيع الإغاثة. وقد أعربت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في بعض الأوقات عن شعورها بالإحباط لكثرة عدد السلطات الحدودية التي يجب الرجوع إليها، وطول أمد عملية التخليص الجمركي.

تعمل إدارات الجمارك في كثير من الأحيان على إنفاذ القانون بالنيابة عن الوكالات الحكومية الأخرى، ولهذا يكتسب الحوار والتعاون الملائم بينها أهمية قصوى في مرحلتي الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، وذلك من أجل تبسيط وتيسير عملية التخليص الجمركي. يوصى بشدة بتعزيز التعاون مع الوكالات الحدودية الأخرى والامتناع عن فرض إجراءات مُضِيعَة للوقت على حركة السلع ووسائل النقل عبر الحدود والتي قد تنطبق في ظروف أخرى طبيعية. أضاف إصدار إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية لعام 2021 عنصرًا أساسيًا خامسًا لتعزيز التعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تمثل الجوانب التنظيمية المختلفة، بهدف المحافظة على أمن وسلامة المجتمعات وتيسير حركة السلع. علاوة على ذلك، وبموجب المعيار الأول، الركيزة الثالثة، يسرد إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية أحكامًا عديدة تتناول الاعتراف المتبادل والمواءمة بين برامج الحماية، إلى جانب التوافق بين إجراءات المراقبة الوطنية.

المربع 24: ممارسات الأعضاء

1) كينيا

تترأس إدارة الجمارك فريق عمل وطني من وكالات عديدة لتسهيل الحركات العابرة للحدود، بهدف مجابهة تحديات تيسير التجارة التي نشأت عن جائحة "كوفيد-19" داخل الدولة. ويضم الفريق موظفين من إدارات الجمارك والشرطة والهجرة والخدمات الصحية والتجارية. يلتقي أعضاء الفريق عبر الإنترنت أسبوعيًا وتتم إحاطتهم بانتظام بأي تحديات قائمة وبالإحصائيات التي تنشرها الوكالات المختلفة يوميًا.

7.2.2. النافذة الواحدة¹⁶

النافذة الواحدة هي أداة مفيدة لإدارة الحدود المنسقة وتيسير العمليات التجارية لأنها تتيح تقديم جميع المستندات و/أو البيانات المطلوبة من قبل إدارة الجمارك وجميع جهات حرس الحدود وسلطات الترخيص الأخرى مرة واحدة فقط لتبسيط الإجراءات. ويضمن هذا أيضًا عدم طلب المعلومات التي قُدمت بالفعل مرة أخرى، إلا في حالات استثنائية.

عند حدوث الكوارث، تتسم النافذة الواحدة بفاعلية كبيرة لضمان تسريع معالجة السلع المستوردة والتخليص الجمركي لها، لا سيما السلع الأساسية وسلع الإغاثة، بفضل إمكانية تقديم المستندات الإلكترونية وإجراء عمليات التفتيش المشتركة والمنسقة من جانب إدارات الجمارك وغيرها من الوكالات التنظيمية الأخرى مرة واحدة فقط.

خلال جائحة "كوفيد-19"، ساعدت النافذة الواحدة إلى جانب تيسير حركة السلع في تطبيق الإجراءات القائمة لاحتواء انتشار الفيروس، مثل إجراءات التباعد الاجتماعي والإقفال. وأدى تسليم المستندات إلكترونياً لتقييد التلامس الجسدي بين موظفي الجمارك والتجار، ما ساعد في احتواء انتشار الفيروس.

يجب أن تراعي إدارات الجمارك تطبيق وتطوير النافذة الواحدة بوصفه حلاً يسهم في:

- تحسين التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى؛
- تيسير حركة السلع عبر الحدود، لا سيما خلال انتشار الجوائح، والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث المسببة للاضطرابات؛
- حماية إدارات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى والموظفين وما إلى ذلك.

المربع 25: ممارسات الأعضاء

(1) كندا

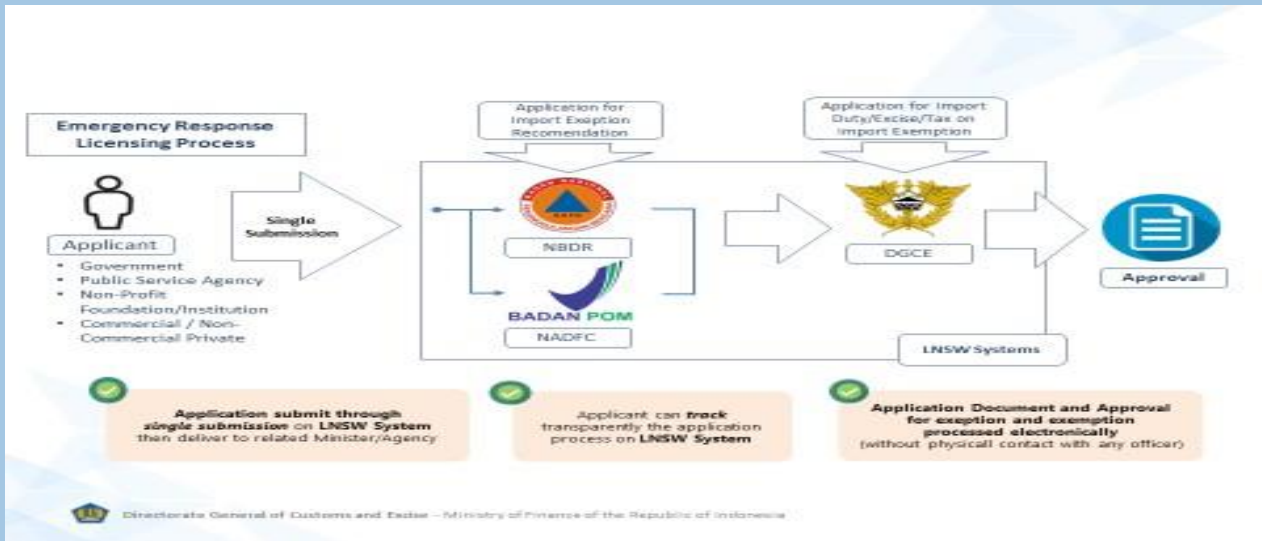
تيسر مبادرة النافذة الواحدة التي أطلقتها وكالة خدمات الحدود الكندية مشاركة بيانات الاستيراد التجارية بين الحكومة الكندية ومجتمع الاستيراد. وهناك إلى جانب الوكالة تسع دوائر ووكالات حكومية مشاركة في المبادرة تقدم 38 برنامجًا حكوميًا. ويمكن توفير إقرارات الاستيراد المتكاملة التي تضم كافة معلومات الاستيراد والتراخيص اللازمة بصيغة غير ورقية، وصولاً إلى عملية استيراد مبسطة والمحافظة على الصحة العامة عبر الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي.

(2) إندونيسيا

¹⁶ <http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/single-window/sw-compendium-supplement-edition.pdf?la=en>

- تعزيز التعاون والتآزر مع الوكالات الحكومية الأخرى، بما في ذلك الوكالة الوطنية للنافذة الواحدة، ووزارة الصحة، والوكالة الوطنية للرقابة على الأدوية والأغذية (Badan POM)، والمجلس الوطني للإغاثة من الكوارث (BNPB) من خلال تحسين منصة الوكالة الوطنية للنافذة الواحدة (LNSW). منذ 30 مارس 2020، أصبح بالإمكان تطبيق توصيات المجلس الوطني للإغاثة من الكوارث للحصول على التسهيلات التجارية في إطار التدابير المضادة لانتشار "كوفيد-19" عن طريق منصة الوكالة الوطنية للنافذة الواحدة (LNSW).

- تطوير النظام الإيكولوجي الوطني للخدمات اللوجستية (NLE): النظام الإيكولوجي الوطني للخدمات اللوجستية هو منصة تسهل تبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص لتبسيط ومزامنة تدفق المعلومات والمستندات المتعلقة بأنشطة التصدير/الاستيراد في الموانئ، فضلاً عن تمكين التجارة الداخلية عن طريق مشاركة البيانات، وتبسيط العملية التجارية، والحد من التكرار.



المصدر: عرض إندونيسيا التقديمي خلال ورشة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول إدارة الكوارث واستمرار سلسلة التوريد في أوقات تفشي جائحة "كوفيد-19".

7.2.3. التعاون بين إدارات الجمارك¹⁷

إن التعاون بين إدارات الجمارك هو بمثابة الركيزة الثانية الرئيسية لإدارة الحدود المنسقة ويمكن تطبيقه على مستويات مختلفة:

- المستوى المحلي: من بين الأمثلة على التعاون عبر الحدود على المستوى المحلي مفهوم "مركز الحدود ذو المنفذ الواحد" (يمكن التعرف على المزيد من التفاصيل في الفقرة 7.2.4 فيما يلي)

¹⁷ http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/the-key-principles-of-the-safe-framework_v01_en.pdf?db=web

- يمكن أن يشمل التعاون الثنائي عبر الحدود اتخاذ العديد من التدابير، مثل التنسيق بين الوثائق، وتطوير إطار عمل قانوني مُبَيَّن، والاعتراف المتبادل بالضوابط وتبادل المعلومات، وعقد الاجتماعات بين الدول المجاورة على المستويين الإقليمي والمركزي، لمناقشة أمور مثل التنسيق بين دوريات حرس الحدود أو إنشاء مكاتب اتصال لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات.

- يتوقف التعاون متعدد الأطراف على عنصر ثالث رئيسي بإطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية، الذي يتطلب أن تتولى إدارة الجمارك بالدولة المُرسلة، بطلب ملائم تقدمه الدولة الملتقبة، وبناءً على منهجية استهداف مخاطر مماثلة، إجراء تفتيش خارجي للحاويات والشحنات عالية الخطورة باستخدام معدات التفتيش غير الاقتحامية (NII)، مثل أجهزة الأشعة السينية واسعة النطاق وأجهزة الكشف عن الإشعاع، أو غير ذلك من التقنيات الأخرى الجديدة حيثما أمكن، لضمان سلامة الشحنة خلال رحلتها في سلسلة التوريد.

لقد أُلقت جائحة "كوفيد-19" الضوء على أهمية التعاون الدولي (الثنائي ومتعدد الأطراف) بين إدارات الجمارك، لا سيما من أجل تطبيق التدابير التي تهدف لاحتواء انتشار الفيروس. ولا غنى أيضاً عن التعاون والتنسيق، وعلى وجه الخصوص لضمان التدفق السلس لسلع الإغاثة والسلع الأساسية واستمرار سلسلة التوريد عن طريق:

- الاعتراف المتبادل بالضوابط الجمركية؛
- التناغم بين متطلبات إرسال البيانات وتدابير المراقبة عبر الحدود؛
- الاعتراف المتبادل بحالة المُشغل الاقتصادي المعتمد؛
- المساعدة الإدارية المتبادلة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وما إلى ذلك.

المربع 26: ممارسات الأعضاء

1) جمهورية كوريا

في إطار جهودها لتيسير إجراءات التخليص الجمركي للصادرات الواردة من الصين الشريك التجاري الأكبر لكوريا، بعثت خدمة الجمارك الكورية برسالة إلى إدارة الجمارك الصينية تطلب منها التعاون المتبادل لإجراء التخليص الجمركي الفوري للسلع في إطار علاقة التبادل التجاري.

7.2.4. مركز الحدود ذو المنفذ الواحد

يشير مصطلح مركز الحدود ذو المنفذ الواحد إلى منفذ حدودي يُدار بالكامل بواسطة إدارة الجمارك ووكالات الحدود التنظيمية الأخرى في الدولتين المتجاورتين. وهناك أشكال أخرى أقل تكاملاً للتعاون مثل مواعمة العمليات اليومية، والاتفاقيات بشأن ساعات العمل، وتبادل المعلومات والاعتراف بالضوابط غير الرسمية. تلك هي خطوات مفيدة لتحقيق التنسيق والتعاون بشكل أفضل، وهي تعود بالنفع الكبير على الحكومات وأصحاب المصالح الآخرين. وينجم عن هذا تحسين جوانب الكفاءة في الإنفاذ من خلال التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية والاستخدام الأفضل للموارد. إذا تم تطبيق هذا النهج، فإن من شأنه

تقليل أوقات الانتظار والتكاليف إلى حد كبير بالابتعاد عن المنفذين المطلوب عبورهما الحدود، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية للدولتين المجاورتين. إذا وقعت أحداث مسببة للاضطرابات، تبرز فائدة مركز الحدود ذي المنفذ الواحد في تسريع حركة السلع الأساسية وسلع الإغاثة والسلع الأخرى، ومن ثم ضمان استمرار سلسلة التوريد. ويمكن أن يساعد هذا أيضًا في حماية الموظفين، عبر تقييد التلامس الجسدي على وجه الخصوص، وتبادل المعلومات بشأن الضوابط، ما يسمح بالاستخدام المشترك لأجهزة التفتيش غير الاقتحامية، وتنسيق ساعات العمل والتواجد المادي لموظفي إدارة الجمارك وغيرها من الوكالات الحدودية الأخرى من الدولتين.

8. الإدخال المؤقت ودفتر الإدخال المؤقت للسلع

في الأوضاع الطارئة، قد تفكر إدارات الجمارك في منح الإعفاء الكامل المشروط من رسوم الاستيراد على الأجهزة الطبية أو العملية المستوردة إلى المنطقة الجمركية بشكل مؤقت. ويوصى بشدة أيضًا بأن تجعل إدارات الجمارك إجراءات السماح بالإدخال المؤقت بسيطة قدر الإمكان بقبول أي مستندات داعمة كالإقرارات الجمركية، بشرط أن تسمح للموظفين تحديد السلع المستوردة ومد فترة السماح بالإدخال المؤقت عند اللزوم، وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، توصى إدارات الجمارك بشدة بتقديم التسهيلات الكافية لحاملي دفتر الإدخال المؤقت للسلع والممثلين بإعادة تصدير السلع المستوردة مؤقتًا، في غضون مدة زمنية ملائمة، دون أي تكاليف إضافية غير متوقعة، في الحالات حيث يكون التأخير في إعادة التصدير أمرًا متوقعًا نتيجة التدابير الوقائية (الإقفال، حظر التجول، القيود على السفر) التي تتخذها حكومات الأطراف المتعاقدة والتي تجعل من الصعب إعادة تصدير السلع التي سُحِبَ بدخولها مؤقتًا.

المربع 27: ممارسات الأعضاء

1) جمهورية التشيك

- إعادة تصدير السلع المُفْرَج عنها للاستيراد المؤقت في منطقة الاتحاد الأوروبي (جمهورية التشيك) تحت غطاء دفتر الإدخال المؤقت للسلع:

يعترف مكتب الجمارك بصلاحيته دفتر الإدخال المؤقت للسلع المنتهية صلاحيته أو المقيد بمدة محددة لإعادة تصدير السلع من منطقة الاتحاد الأوروبي وقد انقضت هذه المدة بالفعل، إذا كانت الفترة متأثرة بحالة طوارئ معلنه في جمهورية التشيك أو حالة أخرى حرجة أعلنت عنها دولة الاستخدام في منطقة الاتحاد الأوروبي أو دولة إعادة الاستيراد. يتم التعامل مع دفاتر الإدخال المؤقت للسلع هذه بوصفها دفاتر صالحة، مثلما الحال على سبيل المثال عند إعادة التصدير قبل الموعد النهائي المحدد.

وهذا يعني أن سلطات الجمارك التشيكية ستُصدّق على التصدير (الخروج) حتى في حالات انتهاء صلاحية الدفتر بالفعل خلال أو بعد انتهاء حالة الطوارئ أو الوضع الحرج الآخر مباشرةً في دولة الاستخدام أو إعادة الاستيراد في الاتحاد الأوروبي. وينطبق نفس الإجراء على الدفاتر الصالحة حيث انتهى الموعد النهائي لإعادة التصدير.

- إعادة استيراد سلع الاتحاد الأوروبي تحت غطاء دفتر الإدخال المؤقت للسلع:

سوف تسمح سلطات الجمارك التشيكية باستيراد سلع الاتحاد الأوروبي التي تم استيرادها تحت غطاء دفتر الإدخال المؤقت للسلع. سيتم إعفاء هذه السلع من رسوم الاستيراد والضرائب إذا كان قد تم استيرادها بعد الموعد النهائي أو بعد انتهاء صلاحية دفتر الإدخال المؤقت للسلع، إذا كان الاستيراد ممنوعًا بسبب الإعلان عن حالة طوارئ في دولة التشيك أو بسبب وضع حرج أعلنته دولة أخرى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي دولة الاستخدام.

سيتم الإعفاء من رسوم الاستيراد بمقتضى أحكام المادة 203 من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي الذي يشترط إعفاء السلع المرتجعة من رسوم الاستيراد فقط إذا تم إرجاع السلع في غضون 3 سنوات من تصديرها وإذا كان ذلك في الدولة من حيث تم تصديرها. وينبغي أن تكون فترة السنوات الثلاث كافية لتلبية احتياجات السلع المصدرتة تحت غطاء دفتر الإدخال المؤقت للسلع. ليست هناك حاجة لأي إجراءات شكلية إضافية بخلاف الإجراءات القياسية لاستيراد السلع تحت غطاء دفتر الإدخال المؤقت للسلع.

(2) السلفادور

مسموح بمد أجل نظام السماح بالإدخال المؤقت للسلع للجهات المستفيدة من قانون الخدمات الدولية، بشرط أن يقدم المستخدم طلبًا لمد الأجل قبل انتهاء المدة المحددة في المادة 33 من القانون المذكور أعلاه. ويسري هذا التمديد خلال معالجة طلب مد الأجل وحتى يتم إصدار الأمر الإداري المناظر.

(3) الاتحاد الأوروبي

إمكانية مد الفترة المحددة لإعادة تصدير السلع بموجب السماح بالدخول المؤقت:

نظرًا لإلزام العديد من الجهات الفاعلة الاقتصادية بإغلاق مقراتها والتوقف عن العمل، قد لا يسمح لها بإعادة تصدير السلع المعلن عن السماح بدخولها مؤقتًا بواسطة دفتر الإدخال المؤقت للسلع خلال الفترة المحددة. في مثل هذه الحالات، تسمح المادة 251(3) من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي لحامل الإجراءات بمطالبة سلطات الجمارك بمد الفترة الزمنية المحددة لإعادة تصدير السلع المعلن عن السماح بدخولها مؤقتًا في الظروف الاستثنائية (مثل "كوفيد-19"). ينطبق هذا بصرف النظر عن نوع الإقرار المستخدم بإدراج البضائع ضمن إجراء السماح بالإدخال المؤقت. إذا تم استخدام دفتر الإدخال المؤقت للسلع لهذا الغرض، فلن تكون هناك حاجة لإصدار دفتر جديد، لأن المادة 14 من اتفاقية اسطنبول تعتبر من بين أحكام "الإجازة". علاوة على ذلك، تتيح المادة 27(2) لهذه الاتفاقية لإدارة الجمارك منح مدة أطول من تلك الواردة في الملحق بل ومد الفترة الأولية.

9. المرور (الترانزيت)¹⁸

ينطبق إجراء المرور الجمركي بشكل خاص على الدول غير الساحلية المتأثرة بالكوارث، ما دامت السلع المشحونة بحرًا تتضمن المرور عبر دولة ثالثة، واحتمال حدوث تأخير وتكبد تكاليف إضافية.

في حالات إدارة الكوارث، يجب أن تأخذ إدارات الجمارك في الاعتبار احتمال تأثير ذلك على عمليات المرور. ويجب عليها تسهيل مرور البضائع باتخاذ التدابير ذات الصلة مثل تطبيق برنامج للتحقق من سلامة الأختام، مع قبول أي مستند تجاري أو خاص بالنقل يحدد التفاصيل الضرورية، والاستخدام المناسب لإدارة المخاطر لتسريع حركة السلع، بوصفه الجزء الوصفي من إقرار السلع.

لقد أظهرت جائحة "كوفيد-19" أن التدابير التي اتخذتها إدارات الجمارك وغيرها من الوكالات التنظيمية على الحدود لاحتواء انتشار الفيروس من شأنها التأثير على إجراءات المرور، مثل اختبارات الفحص الطبي للسائقين أو تفريغ وتحميل السلع في المناطق الحدودية. وهذا يلقي الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة لتحسين التعاون بين الدول المجاورة لتطبيق التدابير المنسقة والمناسبة.

فيما يتعلق بشحنات الإغاثة، يشترط المعيار 3 بالملحق J5 لاتفاقية كيوتو المنقحة أنه ينبغي على سلطات الجمارك بدولة المرور تسهيل نقل شحنات الإغاثة قدر الإمكان وحيازات موظفي الإغاثة من الكوارث. وبالتالي يجب استكمال عمليات مرور شحنات الإغاثة بدون فحص، إلا لأسباب أمنية أو في ظروف استثنائية، مع تقييد كمية الوثائق المطلوبة.

في الأوضاع الطارئة، يستطيع بعض المشغلين نقل السلع تحت غطاء دفتر النقل البري الدولي (TIR) الذي يتيح شحن السلع من دولة المنشأ إلى الدولة الوجهة عبر دول المرور عن طريق نظام متعدد الأطراف معترف به بشكل متبادل. باستخدام نظام النقل البري الدولي خلال تفشي الأوبئة، تستطيع سلطات الجمارك والشركات:

- حماية السائقين ومسؤولي الجمارك، والاستغناء عن الفحوصات المادية أو تفريغ/تحميل الشحنات على الحدود؛
- تعجيل عملية عبور الحدود عبر المسارات الخضراء المخصصة للسماح بسرعة نقل السلع الأساسية والمستلزمات اليومية؛
- الوصول إلى الحلول غير الورقية عن طريق نظام النقل البري الدولي الإلكتروني الذي يتيح تتبع الشحنات في كل الأوقات، وبالتالي يقلل مخاطر الاحتيال.

¹⁸ <http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/transit-guidelines.aspx>

المربع 28: ممارسات الأعضاء

1) الجزائر

تم مد أجل مستندات المرور الجمركي الصادرة لغير المقيمين تلقائيًا حتى عودة الظروف الطبيعية، وتم اعتبار الوضع الراهن حالة قوة قاهرة.

2) الاتحاد الأوروبي

- وضع قيود زمنية لتسليم السلع إلى مكتب الجمارك في الدولة الوجهة (المادة 297 و 306 (3) IA)¹⁹: يمكن أن تتوقع الجهات الفاعلة الاقتصادية أن يراعي مكتب الجمارك في نقطة المغادرة مد أجل أوقات النقل قدر الإمكان بسبب التدابير الرامية لمواجهة فيروس كورونا عند تعيين الحدود الزمنية التي يتعين تسليم السلع خلالها في مكتب الجمارك للدولة الوجهة.

- عند تسليم السلع إلى مكتب الجمارك للدولة الوجهة بعد انتهاء الحد الزمني بسبب ظروف معينة متعلقة بجائحة "كوفيد-19"، فقد تراعي سلطة الجمارك أن ذلك التأخير لا يعزو إلى شركة النقل.

- تدابير بديلة لتحديد الختم (المادة 1)302 IA):
نظرًا للظروف التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" يمكن قبول تدابير بديلة لتحديد الختم. حيث يمكن بدلاً من التدابير الحالية الاعتماد على وصف السلع إن كان دقيقًا بما يكفي للسماح بسهولة تعريف السلع وتحديد كميتها وطبيعتها وأي سمات محددة لها.

10. التجارة الإلكترونية عبر الحدود

شهدت التجارة الإلكترونية عبر الحدود نموًا مطردًا خلال السنوات القليلة الماضية نظرًا لمزاياها التي ترجع إلى إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات وقدرة العملاء على إتمام مشترياتهم عبر الإنترنت وتوصيل طلباتهم بسهولة إلى منازلهم.

عند تفشي الجوائح أو وقوع الكوارث الطبيعية، فإن التجارة الإلكترونية عبر الحدود لا تتيح للشركات فقط متابعة عملياتها، وإنما تسهم أيضًا في تطبيق الإجراءات التي وضعتها السلطات المحلية لحماية المجتمع أو احتواء انتشار الفيروس، مثل حالات الإقفال وحظر التجول وإجراءات التباعد الاجتماعي.

¹⁹ https://ec.europa.eu/taxation_customs/covid-19-taxud-response/guidance-customs-issues-related-covid-emergency_en-19

تعتبر إدارات الجمارك جهات فاعلة رئيسية في سلسلة توريد التجارة الإلكترونية عبر الحدود. ولإدارة النمو غير المسبوق للتجارة الإلكترونية، ينبغي على إدارات الجمارك تطبيق أحكام معايير إطار منظمة الجمارك العالمية بشأن التجارة الإلكترونية عبر الحدود²⁰.

المربع 29: ممارسات الأعضاء

1) البحرين

مع تزايد الطلب على معاملات التجارة الإلكترونية، لجأت إدارة الجمارك البحرينية لزيادة عدد الموظفين من أجل دعم أصحاب المصالح في مجال التجارة الإلكترونية (DHL، Aramex، FedEx، وغيرها)

11. أنظمة مراقبة المسافرين

فيما قد تشكل الكوارث الطبيعية تحديات أمام إدارات الجمارك فيما يتعلق بالتحكم في المسافرين الوافدين بسبب تعطل المرافق الحدودية، قد تنشأ بسبب الجوائح تحديات إضافية بسبب تعاضم مخاطر العدوى التي يواجهها موظفو الجمارك وغيرهم في الوكالات التنظيمية الأخرى.

يوصى بشدة خاصةً في حالات تفشي جوائح مثل "كوفيد-19" بتجنب أو تقييد التلامس الجسدي بين موظفي الجمارك والمسافرين. ونشجع إدارات الجمارك بتوظيف معلومات المسافرين المسبقة (API) وسجل أسماء المسافرين (PNR) وغير ذلك من البيانات الصحية بالتنسيق مع الوكالات المعنية لتحسين استخدام إدارة المخاطر، وتحليلات البيانات واستهداف تقييم المخاطر المرتبطة بكل مسافر بشكل أفضل ودعم تتبع المخالطين، بناءً على رحلة المسافر وتاريخه الطبي. كما نشجعهم أيضاً على استخدام الحلول التكنولوجية لتحسين الإجراءات اللا تلامسية لفحص المسافرين وإنفاذ القانون على الحدود، مثل الإقرارات الإلكترونية التي تتوفر عبر تطبيقات الويب أو الأجهزة المحمولة، أو البوابات الإلكترونية أو أنظمة التعرف على الوجه أو أنظمة القياسات الحيوية.

المربع 30: ممارسات الأعضاء

1) كندا

استحدثت وكالة خدمات الحدود الكندية تطبيق ArriveCAN للأجهزة المحمولة للمساعدة في تقليل نقاط التلامس لكل من المسافرين والموظفين، إلى جانب دعم جهود الالتزام والمراقبة المتعلقة بجائحة "كوفيد-19". تم إطلاق التطبيق في 29 أبريل 2020، في مختلف أنحاء كندا، للمسافرين الوافدين إلى كندا أو المغادرين لها. طُوّر التطبيق بالشراكة بين وكالة الصحة العامة في كندا (PHAC) ووكالة خدمات الحدود الكندية، ويتيح للمسافرين تقديم المعلومات الإلزامية بصيغة إلكترونية، والتي كانت تتلقاها السلطات في السابق في شكل ورقي وعبر بدائل الويب لنموذج معلومات اتصال المسافرين.

يسمح التطبيق للمسافرين بإدخال معلوماتهم بسرعة وسهولة وأمان فور الوصول إلى كندا. هذا، وتوفير طريقة جمع البيانات الإلكترونية أيضًا كم المستندات الورقية التي تجري معالجتها، وتساعد على الالتزام بالتباعد الجسدي بين المسافرين وموظفي خدمات الحدود والحجر الصحي. يتميز التطبيق بسهولة الاستخدام، ويهدف لجمع البيانات الأساسية ومعلومات السفر من المسافرين، إلى جانب موقعهم، لتطبيق العزل الإجباري. وهو يطرح أسئلة تتطلب الإجابة بنعم أو لا متعلقة بالأعراض وخطط الحجر الصحي.

(2) اليابان

في المطارات اليابانية، يجب على جميع المسافرين إبراز جوازات سفرهم وإقراراتهم لإدارة الجمارك. وبفضل البوابة الإلكترونية، يمكنهم تسليم إقراراتهم الجمركية بصيغة رقمية أثناء السفر أو انتظار تفتيش الأمتعة. وهم يُدخلون معلوماتهم الشخصية في تطبيق للجمارك يمكنهم تنزيله من هواتفهم الذكية، ليصدر لهم فيما بعد رمز QR. وبعد استرداد متعلقاتهم، يستخدم المسافرون كاشًا مزودًا بإمكانية التعرف على الوجه، وبعد مسح رمز QR، يسمح لهم بالمرور عبر البوابة لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي، دون الحاجة للتوقف أو الانتظار.

تتلقى إدارة الجمارك اليابانية معلومات المسافرين المسبقة (API) وسجلات أسماء المسافرين (PNR) من شركات الطيران وتستخدم هذه البيانات لإنشاء قائمة بالمسافرين ذوي الخطورة العالية. يخطر النظام إدارة الجمارك بوجود ركاب خطرين على البوابة، ويقرر الموظفون ما إذا كان يجب إجراء التفتيش من عدمه.

تم استخدام البوابة الإلكترونية لمطار ناريتا الدولي في أغسطس 2020 وكان من شأنها تحسين كفاءة إجراءات التخليص الجمركي للمسافرين جواءً، لا سيما المسافرين الذين ليسوا بحاجة لتقديم أي إقرارات. وتخطط اليابان حاليًا لزيادة عدد المطارات المجهزة بهذا النظام في المستقبل القريب.



المصدر: العرض التقديمي لإدارة الجمارك اليابانية خلال ورشة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول إدارة الكوارث واستمرار سلسلة التوريد في أوقات تفشي جائحة "كوفيد-19".

12. حماية المجتمع

تحمل إدارات الجمارك على عاتقها مسؤولية تطبيق عدد من السياسات الحكومية، حسب الصلاحيات التي يمنحها القانون المحلي إياها. وتشمل الجوانب التي تتحمل إدارات الجمارك المسؤولية المباشرة عنها تحصيل الإيرادات، والأمن والسلامة، وتيسير السفر والتجارة، ومكافحة المخدرات،

والتراث الثقافي، والملكية الفكرية، وحماية البيئة والحياة البرية، والأسلحة، والسلع الخاضعة للضرائب وغيرها من إجراءات الحظر والقيود، والسياسات التجارية وتطبيق اتفاقيات التجارة الحرة وجميع البيانات.

عند وقوع الكوارث الطبيعية أو تفشي الجوائح، قد تفرض الحكومات سياسات معينة وتتخذ تدابير تشغيلية تهدف لإدارة الأزمة، وقد يؤثر بعضها على السفر والتجارة.

لتقليل عواقب هذه الأحداث المسببة للاضطرابات بوجه عام على الاقتصاد والمجتمع، يجب أن تواصل إدارات الجمارك تيسير إجراءات الإفراج عن السلع، ولا يقتصر ذلك فقط على سلع الإغاثة وإنما يشمل السلع عمومًا، كما ينبغي عليها أن تسعى لتخفيف المخاطر المحتملة الناشئة بكفاءة.

علاوة على ذلك، يمكن النظر إلى الكوارث الطبيعية أو التي من صنع البشر والتي تؤثر على العمليات اليومية لسلاسل التوريد العالمية وتعطل عمليات الحدود بوصفها فرصة سانحة للأفراد والجماعات الإجرامية التي تسعى لتنفيذ أنشطة غير مشروعة، مثل تهريب السلع المحظورة والمُفيدة، أو ارتكاب جرائم أخرى، تشمل الاحتيال وغسيل الأموال. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الانهيار الحاد في توافر سلع معينة، مثل معدات الوقاية الشخصية خلال تفشي جائحة "كوفيد-19" إلى ظهور كميات هائلة من المنتجات المُقلدة. وبالتالي تعتبر الضوابط الجمركية التي تهدف لحماية المجتمع من التأثير الضار لمثل هذه السلع التي تُتداول في الأسواق وظيفة مهمة وضرورية (انظر المربعات 31 و32 و34).

المربع 31. مكافحة الأدوية ومعدات الوقاية الشخصية المُقلدة أثناء تفشي جائحة "كوفيد-19"

في بداية تفشي "كوفيد-19" في فبراير 2020، حدث نقص حاد في معدات الوقاية الشخصية، لا سيما الفقازات، وأقنعة الوجه والجل الصحي، فضلاً عن اختبارات "كوفيد-19"، في جميع أنحاء العالم. وقد استغلت المنظمات الإجرامية هذه الفرصة لإنتاج وشحن كميات كبيرة من معدات الوقاية الشخصية واختبارات "كوفيد-19" المُقلدة. وللدخول من هذا التهديد المتزايد، أطلقت منظمة الجمارك العالمية عددًا من المبادرات. أولاً، إنشاء مجموعة IPR CENcomm مخصصة لتبادل المعلومات المعنية بإنفاذ القانون، وخضعت المنصة للتحسين باستخدام قالب إخطار مسبق للشحنات القانونية لمعدات مواجهة "كوفيد-19"، واختصار للأجهزة المحمولة وركن أصحاب الحقوق. ثانيًا، إنشاء قائمة مرجعية لمنظمة الجمارك العالمية خاصة بمستلزمات مكافحة "كوفيد-19" لإحاطة الموظفين الميدانيين بشكل أفضل بالضوابط المطلوبة لتحديد واحتجاز المنتجات الطبية غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، نظمت أمانة منظمة الجمارك العالمية سريعًا محطة التشغيل الأولى العالمية Operation Stop I، التي تضم 99 عضوًا ومكتبًا للاتصال الإقليمي الاستخباراتي وتحصل على دعم منظمة "الإنتربول" ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، و"يوروبول" والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، للتصدي لتهريب الأدوية والمستلزمات الطبية المتعلقة بجائحة "كوفيد-19" الغير مشروع. وبناءً على نجاح STOP I، أطلقت منظمة الجمارك العالمية في 30 أبريل 2021 Operation STOP II، لتعزيز المشاركة المستمرة لأعضائها خلال فترة الجائحة ولتركيز الجهود على اللقاحات المُقلدة والتي هي دون المستوى. المصدر: أمانة منظمة الجمارك العالمية

المربع 32. التحكم في حركة النفايات الطبية العابرة للحدود خلال الجائحة

ألقت جائحة "كوفيد-19" الضوء على الاعتماد المباشر للدول على استخدام المعدات والمنتجات المتخصصة، مع التركيز بشكل خاص على المعدات والمنتجات الطبية. وبعد استخدامها في الوقاية من العدوى وعلاجها، يتم اعتبار المعدات والمنتجات الطبية نفايات. ويُشترط وجود ضوابط متخصصة عند نقل مثل هذه العناصر أو النفايات عبر الحدود لضمان الالتزام ببروتوكولات السلامة الدولية على نحو ما ينبغي. تسرد اتفاقية بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها بعض النفايات الطبية بوصفها نفايات خطيرة. على سبيل المثال، تتطلب النفايات السريية الناتجة عن الرعاية الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات (أي تلك التي تنتج عن الممارسات الطبية أو التمريضية أو علاج الأسنان أو العلاج البيطري أو ما شابه، ومخلفات المستشفيات أو المرافق الأخرى خلال فحص أو علاج المرضى، إلى جانب المشروعات البحثية) الرعاية الخاصة ويجب التحكم فيها عند استيرادها أو تصديرها وخلال مرورها. توصي إدارات الجمارك بسبب الطبيعة المتخصصة لمتطلبات اتفاقية بازل بالتعاون مع "نقطة التنسيق" التابعة للسلطة الوطنية المعنية (الكيان المختص بأحد أطراف اتفاقية بازل). ويمكن الحصول على المسح الضوئي لبيانات نقطة التنسيق المحلية من اتفاقية بازل.

المصدر: أمانة منظمة الجمارك العالمية

مع الأخذ في الاعتبار الحاجة لتيسير التخليص الجمركي لفئات معينة من السلع خلال الكوارث، ينبغي على إدارات الجمارك الاستفادة بأفضل صورة ممكنة من طقم أدوات كامل تم إنشاؤه باستخدام تقنيات استخباراتية وخاصة بإدارة المخاطر (تشمل على سبيل المثال وليس الحصر المعلومات الاستخباراتية وتحليلات البيانات مفتوحة المصدر)²¹ ومعدات التفتيش غير الاقتحامية²² التي يجب أن تتيح أيضًا منع تهريب السلع التي قد تعرض أمن وسلامة الجمهور للخطر.

ونظام استهداف الحمولات لمنظمة الجمارك العالمية (WCO CTS) هو أحد الأدوات التي يمكن أن تزود إدارات الجمارك بأفضل ممارسات تقييمات المخاطر الدولية والقدرة على الاستهداف لتحديد شحنات السلع عالية الخطورة مع تمكين الموظفين من اتباع إجراءات التيسير الآمنة للشحنات الأقل خطورة.

يمكن أيضًا استخدام منصة تواصل CENcomm لمنظمة الجمارك العالمية من جانب إدارات الجمارك وأصحاب المصالح المعنيين الآخرين لتسهيل تبادل المعلومات بشكل آمن وفي الوقت المناسب، إما في داخل شبكة الإنذار السريع العالمية (GRAN) القائمة أو في مجموعة مستخدمين مغلقة حديثة الإنشاء.

هناك جانب آخر مهم بخصوص إجراءات مكافحة الشبكات الإجرامية وهو ضمان ارتفاع مستوى الالتزام فيما يتعلق بجمع الأدلة ووثائق الأدلة، والمضبوطات والنظام التسلسلي للحيازة. ومن الأهمية بمكان إيجاد آلية لمنع تجاوز مثل هذه الإجراءات في أوقات الأزمات، وإلا فسيتم الإخلال بالإجراءات المترتبة على ذلك، مثل تقديم المخالفين إلى العدالة.

²¹ انظر الفصل 5.4.1 حول استخدام تحليلات البيانات لإدارة المخاطر.

²² انظر الفصل 5.6.1 حول استخدام معدات التفتيش غير الاقتحامية.

المربع 33. مكافحة غسيل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب خلال الأزمات

قد تستغل المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والمنظمات الإرهابية الأحداث المسببة للاضطرابات لارتكاب جرائم غسل الأموال وممارسة أنشطة تمويل الإرهاب. لا شك أن القيود الأخيرة التي فرضت نتيجة تفشي جائحة "كوفيد-19" والتي أوقفت حركة المسافرين التجارية الدولية تمامًا قد دفعت المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والمنظمات الإرهابية لاتباع طرق جديدة لتحويل العائدات غير المشروعة إلى ولايات قضائية أخرى وتجاوز عمليات الفحص والتفتيش الجمركية.

شهدت أغلب أنشطة التهريب التي كان يتم توجيهها عبر المطارات والموانئ بشكل تقليدي انخفاضًا حادًا خلال تفشي الجائحة، ومن ثم تم ابتكار طرق جديدة يستخدمها المجرمون والإرهابيون إلى جانب الطرق البديلة القائمة بالفعل لمواصلة أنشطتهم غير القانونية. تم أيضًا توثيق حالات لتخزين واكتناز كميات كبيرة من العملات خلال الأحداث المسببة للاضطرابات مثل جائحة "كوفيد-19". وبالتالي يجب أن تستعد سلطات الجمارك لمواجهة طفرة كبيرة في أنشطة تهريب العملة عند عودة حركة المسافرين التجارية إلى مستوياتها الطبيعية مرة أخرى.

ومن هذا المنطلق، ربما يشكل تداول السلع متجهًا ليس فقط لنقل العائدات غير المشروعة، وإنما أيضًا لتمويل الأنشطة الإرهابية. وربما لا تتمكن سلطات الجمارك من اكتشاف هذه الأنشطة بسبب مواجهة أحداث مسببة للاضطرابات غير مسبوقة. ويبدو أيضًا أن التهريب المادي للعملة عبر حاويات الشحنات يتخذ منحى متصاعدًا.

ينبغي مواصلة استجابة إدارات الجمارك حسب كل حدث متعلق بغسيل الأموال/التهريب، مع الأخذ في الاعتبار المبادرات التالية:

- زيادة التعاون بين الوكالات الحدودية الداخلية والخارجية؛
- تحسين قدرة الموظفين الميدانيين على الكشف عن أنشطة التهريب غير التقليدية التي تتم في منطقة الجمارك؛
- تحديد أدوات إدارة المخاطر المعينة لاكتساب قدرة أفضل للكشف عن المسارات والسلع الحساسة التي تكون عرضة للاستغلال لأغراض غير مشروعة؛
- التشجيع على مشاركة المعلومات المالية مع وحدات الاستخبارات المالية (على النحو الموصى به في كتيب التعاون بين إدارات الجمارك ووحدات الاستخبارات المالية – CFCH)، والعكس، لأغراض المنع والتقصي.

المصدر: أمانة منظمة الجمارك العالمية

المربع 34: ممارسات الأعضاء

(1) أستراليا

اعتراض مستلزمات طبية مُقلدة: خلال تفشي جائحة "كوفيد-19"، واصلت قوات حرس الحدود الأسترالية مهمتها المتعلقة بحماية المجتمع من خلال تنظيم حركة السلع المحظورة عبر الحدود. وقد تضمن ذلك أنشطة الالتزام لمجموعة متنوعة من السلع، تشمل السلع الاستهلاكية غير الآمنة والسلع المُقلدة. وتعمل قوات حرس الحدود عن كثب مع إدارة السلع العلاجية (TGA) التي تضطلع بمسؤولية تنظيم حركة المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية إلى داخل البلاد. وهذا يشمل أقتعة الوجه ومعدات الوقاية الشخصية الأخرى،

إلى جانب أطقم اختبار "كوفيد-19". وتصادر قوات حرس الحدود الأسترالية السلع التي يُشتبه في مخالفتها لقانون السلع العلاجية 1989 بطلب من إدارة السلع العلاجية.

(2) كندا

تتعاون وكالة خدمات الحدود الكندية بشكل دوري مع الشركاء من الحكومة الكندية لضمان توجيه السلع الاستهلاكية الآمنة والمعتمدة فقط إلى الأسواق. وتدرك الوكالة أهمية ذلك وتبذل جهودًا تشغيلية حثيثة لمكافحة تزايد حجم السلع الطبية الاستهلاكية المقلدة وغير الآمنة في سلسلة التوريد عقب جائحة "كوفيد-19". تتم هذه الجهود بالتعاون مع وزارة الصحة الكندية، وهي الدائرة الكندية المسؤولة عن تنظيم الأجهزة الطبية والأدوية، فضلاً عن المنتجات الصحية الأخرى، وتركز على معدات الوقاية الشخصية وأطقم التشخيص وعلاجات "كوفيد-19" المقلدة وغير الآمنة.

(3) ليبيريا

تدرك إدارة الجمارك الليبيرية أنه خلال الأزمات الصحية، تكون هناك حاجة ماسة للحلول الطبية، وقد يؤثر هذا على تدفق الأدوية والمستلزمات الطبية المقلدة. تُجرى إدارة الجمارك بالتعاون مع السلطات التنظيمية الصحية عمليات خاصة لمنع استيراد أو تهريب الأدوية المقلدة وأطقم اختبارات فيروس كورونا وأدوية العلاج غير المرخصة. وقد صادرت بالفعل عددًا من المضبوطات على نقاط العبور الحدودية.

(4) باكستان

تتحلى سلطات الجمارك باليقظة تجاه محاولات استيراد/توريد المستلزمات الطبية المقلدة والأدوية المزيفة في أعقاب انتشار "كوفيد-19".

(5) إيطاليا

في خضم حالة الطوارئ الناجمة عن تفشي جائحة "كوفيد-19"، أجرت خدمة التحليل المركزي لمكافحة الغش التابعة لوكالة الجمارك الإيطالية دراسات متعمقة بشأن تسلل الجريمة المنظمة إلى التجارة الدولية للمنتجات الطبية المطلوبة للتعامل مع انتشار الفيروس. تم تكوين جماعة عمل مختلطة، يترأسها قضاة من المديرية الوطنية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب (DNA) وتضم مسؤولين من الجمارك وضباط من شرطة مكافحة الجرائم المالية التابعة للوحدة المالية الخاصة، يؤدون الخدمة في مجموعات التحقيق التابعة لمكتب النائب العام الوطني. وقد أفضت التحقيقات التي أجريت بمقارنة نتائج التدفقات المالية المعرضة للخطر بالبيانات المتعلقة باستيراد منتجات طبية إلى إنشاء أكواد تشغيلية معينة وبيانات مخاطر في دائرة الرقابة الإلكترونية الجمركية، للمجموعة المستهدفة للشحنات الواردة المعلن عنها.

وبعد أن تلقت المديرية الوطنية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب العديد من التقارير، تم الشروع في اتخاذ عشر إجراءات جنائية في هذا السياق من جانب وكلاء النيابة العامة المؤهلون بالمقاطعة، وتضمنت الإجراءات عشرات الأفراد والشركات التي ارتبطت أنشطتهم غالبًا بمصالح مالية متعلقة بالجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، وصف النائب العام للمديرية الوطنية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب إدارات الجمارك بوصفها جهة رقابية استثنائية تهدف لترقب الحركات المالية للجريمة المنظمة ومكافحة الفساد.

توجيهات الاستجابة الفعالة وعالية الكفاءة للأحداث المسببة للاضطرابات

✓	إنشاء قوة عمل مكلفة بمراقبة الوضع وتطبيق إجراءات الاستجابة؛
✓	التواصل الفعال، على الصعيد الداخلي مع موظفي الجمارك بشأن تدابير السلامة وتنظيم العمل والإجراءات المطبقة لمواصلة عمليات الجمارك، وعلى الصعيد الخارجي مع أصحاب المصالح لإعلامهم بالإجراءات المتبعة لتسريع حركة السلع، لا سيما السلع الأساسية و السلع الإغاثية؛
✓	المشاركة في إنشاء وتحديث قائمة بسلع الإغاثية والسلع الأساسية، على سبيل المثال بتوفير أكواد التعريفات الجمركية للسلطة المعنية بصياغة هذه القائمة؛
✓	قبول الأشكال المبسطة والمشروطة من الإقرارات الجمركية الخاضعة للتنظيم وقتما أمكن، وقبول النموذج الإلكتروني للإقرارات والمستندات الداعمة؛
✓	تعزيز استخدام إدارة المخاطر، والمعالجة السابقة للوصول والإفراج الفوري عن الشحنات منخفضة الخطورة لضمان توافر سلع الإغاثية والسلع الأساسية، واستمرار سلسلة التوريد، فضلاً عن تقليل التلامس الجسدي والتفتيش المادي للسلع وسد أوجه العجز لدى الموظفين؛
✓	تحسين استخدام تقنيات التفتيش غير الاقتحامية وإعطاء الأولوية لتفتيش سلع الإغاثية والسلع الأساسية عند الحاجة لذلك؛
✓	تطبيق الإعفاءات من الرسوم الجمركية وتأخير السداد، والإعفاء من الرسوم لدعم التجار المتأثرين بالحدث المسبب للاضطرابات؛
✓	تحسين التعاون والشراكة مع القطاع الخاص من خلال الاستشارات المستمرة حول التدابير الواجب اتخاذها، وتوسيع نطاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، ومد أجل شهادات المشغل الاقتصادي المعتمد، وما إلى ذلك؛
✓	تعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى لتجنب تكرار عمليات التفتيش، وطلب المعلومات المتكررة، وما إلى ذلك؛
✓	دعم التعاون مع إدارات الجمارك الأخرى لتسريع حركة السلع الأساسية و سلع الإغاثية؛
✓	تخصيص المزيد من الموارد لتخليص شحنات التجارة الإلكترونية عبر الحدود كطريقة جديدة لضمان استمرار سلسلة التوريد حال وقوع أحداث مسببة للاضطرابات؛
✓	تيسير الرقابة على المسافرين باستخدام تقنيات جديدة لتقليل التلامس الجسدي مع موظفي الجمارك.

ج. مرحلة التعافي

كما أوضحنا في مقدمة هذه الوثيقة، لا يعتبر فصل التدابير المتخذة خلال كل مرحلة من مراحل دورة إدارة الكارثة عن بعضها البعض بالأمر السهل. وينطبق ذلك خصوصًا على مرحلتَي الاستجابة والتعافي، حيث تمتد أغلب التدابير لتشمل المرحلة الأخيرة ويتم تطبيقها خلالها.

عند وقوع أحداث مسببة للاضطرابات، ينبغي على إدارات الجمارك اتخاذ التدابير التي تتيح لها الاحتفاظ بإجراء جزء من عملياتها الرئيسية على الأقل، والتكيف مع الوضع الطارئ مع امتلاك القدرة على استئناف وظائفها بمجرد انتهاء مرحلة الاستجابة، وفي الوقت ذاته التكيف مع الأوضاع الجديدة. لتحقيق هذا الهدف، يجب عليها وضع خطة واضحة وتحديد الخطوات اللازمة للعودة إلى العمل على النحو المعتاد.

خلال تفشي جائحة "كوفيد-19"، اتخذت إدارات الجمارك العديد من التدابير لضمان تحقيق أهدافها التقليدية المتمثلة في جمع الإيرادات، وتيسير تدفق السلع المشروعة عبر الحدود، وحماية المجتمعات والاقتصادات من التهريب غير المشروع للسلع المقلدة، إلى جانب إنفاذ القانون على الحدود. وقد كُفِّوا أيضًا بضمان حركة السلع الأساسية وبيع الإغاثة بسلاسة مع حماية الموظفين من خطر الإصابة بالعدوى.

وبالتالي تعتبر إدارات الجمارك مؤهلة بشكل جيد للعمل عن كثب مع أصحاب المصالح، والوكالات الحكومية وإدارات الجمارك الأخرى لتيسير وإدارة أنشطة إعادة حركة التجارة إلى سابق عهدها.

يتيح التعاون بين جميع أصحاب المصالح التعافي السريع بطريقة شاملة ومنسقة عبر سلسلة التوريد العالمية²³.

ويجب أن تتبع أي خطة تعافي حددتها إدارات الجمارك التوصيات المشمولة في هذا الجزء من التوجيهات.

1. تكوين فريق التخطيط للتعافي

كما أوضحنا في القسم السابق حول مرحلة الاستجابة، ينبغي على إدارات الجمارك تكوين فريق عمل يتولى مسؤولية إدارة الأزمات. ويوصى بالاستفادة من الخبرات التي يكتسبها هذا الفريق وتكليفه بإعداد خطة عمل للتعافي. ويجب أن يُصرح لهذا الفريق أيضًا بالتنسيق مع أصحاب المصالح، بهدف جمع المعلومات المطلوبة لتحليل تأثير الوضع الطارئ وتنسيق أنشطة الجمارك مع الوكالات الحكومية الأخرى، وذلك لتجنب الإجراءات المتكررة والمتداخلة.

²³ <http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/trade-recovery-guidelines.pdf?la=en>

2. تقييم الموقف

عند إعداد خطة عمل للتعافي، يجب الأخذ في الاعتبار العديد من العناصر الأساسية وتقييم الأمور التالية بدقة:

- تأثير الجائحة أو الكارثة الطبيعية: يقدم ذلك صورة واضحة بالوظائف الرئيسية المتأثرة ويساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات المطلوب اتخاذها للتغلب على المشكلة؛
- حالة قيود العمل: إذا كانت هناك بعض التدابير التي لا يزال يجري العمل بها، فربما تؤثر على خطة التعافي. في حالة "كوفيد-19"، قد يؤدي التباعد الاجتماعي والعمل عن بُعد إلى جعل عملية تطبيق خطة التعافي أكثر تعقيداً؛
- كفاءة التدابير المتخذة أثناء مرحلة الاستجابة؛
- تحديد الأعمال غير المنجزة: نظراً للأوضاع الطارئة، ربما يتم تأخير أو تأجيل بعض الأنشطة والمهام، مثل مهام المراجعة بعد التخليص الجمركي على سبيل المثال وليس الحصر. ويجب تحديد هذه المهام، وإعطائها الأولوية وإدارتها على نحو ملائم.

3. تقييم التدابير المتخذة أثناء مرحلة الاستجابة

خلال مرحلة الاستجابة، ينبغي أن تكون إدارات الجمارك قد اتخذت عدداً من التدابير لضمان استمرار عملياتها والمحافظة على سير عمل وظائفها الأساسية. عند إعداد خطة عمل للتعافي، ينبغي تقييم هذه التدابير لتحديد تلك التي سيتم الإبقاء عليها وتطويرها وتلك التي يجب التوقف عن اتباعها تدريجياً.

ولا يجب الاكتفاء بالاحتفاظ بالتدابير التي ثبتت فاعليتها في تحسين الإجراءات الجمركية وإنما يجب استدامتها من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

- تعديل الإطار القانوني والمؤسسي الوطني: ربما لا تكون بعض التدابير التيسيرية المتخذة للاستجابة لحدث مسبب للاضطرابات مدعومة بالإطار القانوني الوطني القائم. ومن الضروري اعتماد النصوص القانونية التي تدعم هذه التدابير على سبيل الأولوية خلال مرحلة التعافي.

- تنظيم مزايا التسهيلات التجارية وتدابير الإغاثة (مثل تأخير سداد الضرائب، والرسوم والغرامات) بتوفير إطار زمني واضح وتحديد الجهات المستفيدة المستهدفة. على سبيل المثال، قد تنطبق بعض التدابير فقط على الشركات الصغيرة والمتوسطة وليس على أي فئة أخرى خلال فترة زمنية محددة.

هناك تدابير أخرى تم تطبيقها خلال مرحلة الاستجابة وقد ثبتت صعوبتها وعدم فاعليتها في تيسير حركة التجارة، أو شكلت مخاطر متعلقة بالالتزام، ويجب الاستغناء عنها تدريجياً وإعلام مستخدمي الجمارك بهذا.

4. تعزيز حلول تكنولوجيا المعلومات واستدامتها

كانت تكنولوجيا المعلومات تعتبر مجرد أداة للدعم. وحديثاً، تغيرت تلك النظرة وأصبح يتم اعتبارها محركاً للتغيير الجذري وطريقة للحفاظ على المزايا التنافسية بشكل آخذ في التزايد²⁴.

يؤدي قسم تكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً في أغلب إدارات الجمارك للحفاظ على سير العمليات وتطويرها، لا سيما عند وقوع أحداث مسببة للاضطرابات.

خلال تفشي جائحة "كوفيد-19"، أنتجت تدابير الصحة والسلامة التي جرى تطبيقها لاحتواء انتشار الفيروس عدداً من الحلول المبتكرة القائمة على تكنولوجيا المعلومات. وقد تم تطبيق هذه الحلول لضمان استمرار عمليات الجمارك إلى جانب حماية الموظفين في مراكز العمل والمستخدمين. وفي معظم الحالات، كان لهذه الحلول دور في تعزيز والتعجيل بالتحول إلى الإجراءات غير الورقية واللامسية والبيئية الرقمية.

ومع ذلك، ففي حالات الطوارئ يمكن توظيف حلول تكنولوجيا المعلومات هذه فقط خلال مدة قصيرة، ما لا يسمح للخبراء باستكشاف مقوماتها الكاملة. وبالتالي يوصى باستخدام الإجراءات التالية خلال مرحلة التعافي:

- فحص الإطار القانوني: عند حوسبة إجراء جمركي، فإن غالبية القوانين الحالية على الأرجح لا تتطلب التعديل. ومع ذلك، قد تؤثر الأتمتة على تبسيط الإجراءات، وتتطلب التعبير عنها في الأحكام القانونية.

- قبول التوقعات الرقمية: على الرغم من وجود أنظمة متقدمة لتبادل البيانات، تبقى عملية الاستيراد/التصدير أحياناً معتمدة على المستندات الورقية جزئياً على الأقل وذلك بسبب المتطلبات القانونية والتشغيلية لسلطات الجمارك المحلية. وفي بعض أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها إدارات الجمارك حالياً، تستلزم متطلبات التوقيع تقديم إقرارات ورقية لإدارات الجمارك بالإضافة إلى البيانات المرسله بصيغة إلكترونية، وبالتالي يحول ذلك دون التحول إلى المعاملات التي تستغني عن الوثائق الورقية. ويجب التخلص من هذه العوائق القانونية لتحقيق أقصى فائدة ممكنة والاستفادة من جميع مزايا أتمتة المعاملات الجمركية.

- الالتزام بقوانين حماية البيانات والخصوصية: يجب أن تلتزم حلول تكنولوجيا المعلومات المُطبقة بقوانين حماية البيانات والخصوصية، لا سيما إن كانت تقتضي الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية وتبادلها. ويجب اتخاذ تدابير إضافية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية.

²⁴ للمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى توجيهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

<http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/ict-guidelines/ict-guidelines.pdf?db=web>

5. دعم الموارد البشرية

في أعقاب الكوارث الطبيعية أو خلال تفشي الجوائح مثل "كوفيد-19"، ربما تتأثر الصحة الجسدية والنفسية لموظفي الجمارك. ينبغي على إدارات الجمارك مراقبة صحة وسلامة ودرجة استعداد موظفيها بشكل منتظم لضمان قدرتهم على تلبية متطلبات خطة التعافي، مع مواصلة تطبيق بروتوكولات الصحة والسلامة.

ينبغي على إدارات الجمارك كذلك توفير التدريب لموظفيها على الأوضاع التشغيلية وحلول تكنولوجيا المعلومات المقرر اعتمادها وتطبيقها. وبمجرد انقضاء حالة الطوارئ، سيكون من الملائم تقديم التدريب لموظفي الجمارك الذين لم يشاركوا في إدارة مرحلة الاستجابة لتعريفهم بحلول تكنولوجيا المعلومات المعممة حديثاً وإطلاعهم على الإجراءات الجديدة.

6. أنشطة الإنفاذ

عند وقوع الكوارث الطبيعية أو الجوائح، ينبغي على إدارات الجمارك اتخاذ تدابير تيسيرية بهدف التعجيل بحركة السلع الأساسية وبيع الإغاثة عبر الحدود، لتخفيف تأثيرات الحدث المسبب للاضطرابات على المجتمعات والاقتصادات. يجب أن تتضمن التدابير التيسيرية:

- قبول النسخ الإلكترونية للمستندات، وتشمل شهادة المنشأ؛
- مراجعة معدل اختيار الضوابط لتقليل عمليات التفتيش المادي للسلع؛
- تعليق أنشطة التحقق من الصحة والمراجعة بعد التخليص وما إلى ذلك.

لتجنب إساءة استخدام بعض هذه التدابير التيسيرية من قبل بعض التجار خلال مرحلة الاستجابة، يجب استئناف أنشطة إنفاذ القانون في أقرب وقت ممكن مع الأخذ في الاعتبار اتخاذ تدابير السلامة الملائمة. ويجب استهداف أنشطة الإنفاذ وجعلها قائمة على معايير إدارة المخاطر.

7. التواصل المستمر

نوقشت الحاجة الحتمية لتطبيق استراتيجيات تواصل محددة مسبقاً في الجزء ب من التوجيهات المتعلقة بمرحلة الاستجابة. خلال هذه المرحلة، يكون من الأهمية بمكان إعلام أصحاب المصالح بالتدابير المتخذة للاستجابة للحدث المسبب للاضطرابات، على سبيل المثال تلك المتعلقة بنقاط دخول سلع الإغاثة والتدابير التيسيرية لتسريع حركتها.

خلال مرحلة التعافي، يجب على إدارات الجمارك إحاطة أصحاب المصالح علماً بالأمور التالية:

- التدابير التي سيتم الاحتفاظ بها والإطار الزمني لها؛

- التدابير التي سيتم التخلص منها تدريجيًا والإطار الزمني لها؛
- استئناف بعض الأنشطة، وما إلى ذلك.

يجب على إدارات الجمارك العمل عن كثب مع الوكالات الحكومية الأخرى لتطبيق خطة التعافي الوطنية للحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، يوصى بتخصيص نقاط الاتصال لضمان التواصل والتنسيق الفعال.

8. تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك والشركات

يجب على إدارات الجمارك استشارة مؤسسات القطاع الخاص والتنسيق معها، بقدر ما تحدد الحكومات أولوياتها المتعلقة بالإجراءات، وتصنف الاقتصادات الوطنية لانتعاش أعمال الشركات، وتخطط للعودة إلى الاستقرار المالي والازدهار. ويجب أن تستند القرارات على مدخلات القطاع الخاص وتحظى بدعمه، لتجنب اعتماد حلول وإجراءات وأولويات لها عواقب غير مقصودة و/أو تخفق في تحقيق النتائج المرجوة بسبب الافتقار إلى الوضوح في إطار العمل التشغيلية.

تعتبر الشراكة بين إدارات الجمارك والشركات عنصرًا محوريًا عند الاستجابة للكوارث وإدارة مرحلة التعافي. وهي تتيح لكلا الطرفين فهم كليهما الآخر وتؤدي إلى نتائج تعود بالنفع عليهما معًا.

ينبغي على إدارات الجمارك تحسين التواصل مع القطاع الخاص وفهم الصعوبات التي تواجهه، وبخاصة عند التعامل مع التعريفات الجمركية وصادات الرسوم، فضلاً عن توفير أفضل الآليات الممكنة لمواجهة تحديات مرحلة التعافي.

كما يجب إلقاء الضوء على المساهمة الإيجابية لبرامج المشغل الاقتصادي المعتمد المتمثلة في مساعدة الدول على إدارة مرحلة التعافي التجاري بشكل أفضل.

9. مراجعة خطط استمرار الأعمال وإجراءات التشغيل القياسية

خلال مرحلة التعافي، يجب بذل جهود كبيرة لتحديد "الدروس" المحتملة التي من شأنها تحسين عمليات إدارة الكوارث في المستقبل. وفيما يمكن تحديد هذه الدروس عن طريق المراجعات الرسمية، يجب أيضًا جمعها عن طريق المناقشات غير الرسمية مع الموظفين والمتطوعين المشاركين في التصدي لحالة الطوارئ. ويجب الرجوع إلى الدروس المستفادة لتحسين خطط استمرار الأعمال وإجراءات التشغيل القياسية. كما يجب اختبار التحديثات الإجرائية قبل تطبيقها. وتعتبر برامج تدريب الموظفين والمحاكاة طريقة جيدة لضمان فعالية نقاط التفويض الحدودية وإجراءات التشغيل القياسية.

لقد أبرزت جائحة "كوفيد-19" أهمية استعداد إدارات الجمارك لأي أحداث مسببة للاضطرابات بتطوير خطط استمرار الأعمال وتحديثها بشكل منتظم.

توجيهات إدارة مرحلة التعافي بشكل أفضل

- ✓ تخصيص فريق للتخطيط للتعافي يحمل على عاتقه مسؤوليات تنسيق تدابير التعافي مع أصحاب المصالح الآخرين والوكالات الحكومية؛
- ✓ تقييم تأثير الحدث المسبب للاضطرابات على الوظائف الرئيسية، وعلى موظفي الجمارك وتأثير التدابير المتخذة خلال مرحلة الاستجابة؛
- ✓ استدامة حلول تكنولوجيا المعلومات التي تم تطبيقها خلال مرحلة الاستجابة عن طريق مراجعة تأثيرها، وتدريب موظفي الجمارك وتحسين إطار العمل القانوني الداعم؛
- ✓ استئناف أنشطة الإنفاذ في أقرب وقت ممكن لتجنب إساءة استخدام التدابير التيسيرية؛
- ✓ المحافظة على مستوى عالٍ من التعاون مع القطاع الخاص لإشراك مؤسساته في إعداد تدابير التعافي؛
- ✓ مراجعة خطط استمرار الأعمال وإجراءات التشغيل القياسية بحيث تُراعى فيها الدروس المستفادة ويتم تحديثها بشكل مستمر.

المُرفق 1

التعريفات والمفاهيم الأساسية²⁵

1. تعريفات

1.1. الكارثة

الكارثة حسب تعريف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث هي "إخلال جسيم بحياة المجتمع المحلي أو المجتمع ككل على أي نطاق بسبب وقوع أحداث خطيرة تتفاعل مع ظروف التعرض للأخطار والقابلية للتضرر والقدرة، تتمخض عنه واحدة أو أكثر من المشكلات التالية: الخسائر والتأثيرات البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية".

قد يكون تأثير الكارثة فورياً ويتركز في منطقة معينة، غير أنه يكون غالباً واسع الانتشار ويستمر لمدة طويلة. وهذا التأثير قد يختبر أو يتجاوز قدرة المجتمع المحلي أو المجتمع ككل على التكيف باستخدام موارده الخاصة، ومن ثم قد يتطلب المساعدة من مصادر خارجية، قد تشمل الولايات القضائية المجاورة، أو الدعم على المستوى الوطني أو الدولي.

يُستخدم مصطلح **حالة الطوارئ** أحياناً بالتبادل مع مصطلح الكارثة، كما الحال على سبيل المثال في سياق الأخطار البيولوجية والتكنولوجية أو حالات الطوارئ الصحية، التي قد ترتبط أيضاً بأحداث خطيرة لا ينجم عنها إخلال جسيم بحياة المجتمع المحلي أو المجتمع ككل. تحدث **أضرار الكارثة** خلال وقوع الكارثة وبعدها مباشرة. وهي تُقاس غالباً بوحدات مادية (مثل عدد الأمتار المربعة للمساكن، وعدد الكيلومترات للطرق، وما إلى ذلك)، وتصف الدمار الكلي أو الجزئي للأصول المادية، والاضطرابات التي تلحق بالخدمات الأساسية، والأضرار التي تصيب سبل كسب العيش في المنطقة المتأثرة.

تأثير الكارثة هو "التأثير الكلي، الذي يشمل تأثيرات سلبية (مثل الخسائر الاقتصادية) والتأثيرات الإيجابية (مثل المكاسب الاقتصادية) لحدث خطر أو كارثة. وهو يشمل التأثيرات الاقتصادية والبشرية والبيئية، وقد يشمل الوفيات والإصابات والأمراض وغيرها من التأثيرات السلبية على صحة وسلامة البشر الجسدية والنفسية والاجتماعية".

1.2. مخاطر الكارثة هي "الخسائر المحتملة في الأرواح أو الإصابات أو التدمير أو التلف الذي يلحق الأصول والذي قد يحدث للنظام أو

المجتمع ككل أو المجتمع المحلي في فترة زمنية معينة، تُحدّد استناداً إلى عناصر التعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرات".

المخاطر المتبقية هي مخاطر الكوارث التي تظل قائمة حتى بعد اتخاذ تدابير تقليل مخاطر الكوارث الفعالة، والتي يجب استبقاء قدرات الاستجابة للطوارئ والتعافي منها لمواجهةها. يفرض وجود مخاطر متبقية الحاجة المستمرة لتطوير ودعم الإمكانيات الفعالة لخدمات الطوارئ، والاستعداد، والاستجابة، والتعافي، إلى جانب وضع سياسات اجتماعية اقتصادية مثل شبكات السلامة وآليات تحويل المخاطر، في إطار نهج شامل.

²⁵ للحصول على مزيد من المعلومات، تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث:

<https://www.undrr.org/terminology#D>

1.3. التخفيف: "خفض التأثيرات الضارة لحدث خطير أو تقليلها إلى أقصى حد ممكن".

لا يمكن غالباً منع التأثيرات الضارة للأخطار، لا سيما الأخطار الطبيعية، بشكل كامل، وإنما يمكن خفض نطاقها أو شدتها بدرجة كبيرة عن طريق اتخاذ العديد من الاستراتيجيات والإجراءات. وتشمل إجراءات التخفيف التقنيات الهندسية والإنشاءات المضادة للمخاطر إلى جانب تحسين سياسات البيئة والسياسات الاجتماعية والوعي العام. تجدر ملاحظة أنه في سياسة التغير المناخي، يحمل مصطلح "التخفيف" تعريفاً مختلفاً وهو المصطلح المستخدم لتقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تعتبر مصدرًا للتغير المناخي.

1.4. الوقاية: "الأنشطة والتدابير التي تهدف لتجنب مخاطر الكارثة القائمة والجديدة".

تُعتبر الوقاية (أي منع وقوع الكارثة) عن المفهوم والمقصد الذي يرمي لتجنب التأثيرات الضارة المحتملة للأحداث الخطرة بشكل تام. فيما لا يمكن الحد من مخاطر معينة للكوارث، تهدف الوقاية لتقليل القابلية للتضرر والتعرض للمخاطر في مثل هذه السياقات حيث إنه نتيجة لذلك يزول خطر الكارثة. ومن بين الأمثلة على ذلك السدود أو الحواجز الترابية التي تحد من مخاطر الفيضان، وضوابط استخدام الأراضي التي لا تسمح بأي استقرار في المناطق عالية الخطورة، والتصاميم الهندسية السيزمية التي تضمن بقاء وسلامة المباني الحرجة وأدائها وظائفها على ما يرام عند احتمال حدوث زلزال والتحصين ضد الأمراض التي يمكن منعها بتلقي اللقاح. يمكن أيضاً اتخاذ تدابير الوقاية خلال الأحداث الخطرة أو الكوارث أو بعدها لمنع أي أضرار ثانوية أو تبعاتها، مثل التدابير التي تهدف لمنع تلوث المياه.

1.5. الصمود: "قدرة النظام أو المجتمع المحلي أو المجتمع ككل المعرض للمخاطر على مقاومة تأثيرات المخاطر واستيعابها والتكيف معها والتحول والتعافي منها بطريقة فورية وفعالة، بما في ذلك من خلال المحافظة على هياكله ووظائفه الأساسية وتجديدها عن طريق إدارة المخاطر".

2. أنواع الكوارث والأحداث الأخرى المسببة للاضطرابات²⁶

تُصنف الكوارث حسب غالبية منظمات الإغاثة إلى فئتين: الكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية والتي من صنع البشر.

2.1. الكوارث الطبيعية

المخاطر الطبيعية هي ظواهر مادية تحدث بشكل طبيعي إما بوقوع أحداث ذات بداية سريعة أو بطيئة ربما تكون:

- جيوفيزيائية (الزلازل، الانزلاقات الأرضية التسونامي والنشاط البركاني)،
 - مائية (الانهيارات الجليدية والفيضانات)،
 - مناخية (درجات الحرارة القاسية، الجفاف وحرائق الغابات)،
 - أرضادية (الأعاصير والرياح/العواصف الموجية)،
 - بيولوجية (الأمراض الوبائية وغزو الحيوانات/الحشرات).
- الوباء هو زيادة غير معتادة في عدد حالات المصابين بأمراض معدية متفشية بالفعل في منطقة أو فئة سكانية معينة. وقد يشير أيضاً إلى ظهور عدد كبير

<https://www.ifrc.org/en/what-we-do/disaster-management/about-disasters/definition-of-hazard/>²⁶

من حالات المصابين بمرض مُعدٍ في منطقة أو فئة سكانية خالية من ذلك المرض.
على سبيل المثال، الإيبولا، الملاريا، كوفيد-19.

ربما تنشأ الأوبئة في أعقاب أنواع أخرى من الكوارث، مثل العواصف الاستوائية، الفيضانات، الزلازل، الجفاف، وما إلى ذلك. وربما تؤثر الأوبئة أيضًا على الحيوانات، ما يؤدي إلى وقوع الكوارث الاقتصادية المحلية.
هناك مجموعة من التحديات، مثل التغير المناخي، التوسع الحضري غير المخطط له، نقص التنمية/الفقر إلى جانب خطر الجوائح، الذي سيصوغ شكل المساعدات الإنسانية في المستقبل. وسيؤدي تفاقم هذه العوامل إلى زيادة تكرار الكوارث وتعقيدها وشدتها.

2.2. المخاطر التكنولوجية أو التي من صنع البشر

تضم هذه الفئة حالات الطوارئ المعقدة/النزاعات، المجاعة، نزوح السكان، الحوادث الصناعية وحوادث النقل. تقع هذه الأحداث بسبب البشر بداخل المستوطنات البشرية أو بالقرب منها. وهي قد تشمل التدهور والتلوث البيئية والحوادث البيئية.

3. مراحل إدارة الكوارث²⁷

إدارة المخاطر هي تنظيم أو تخطيط أو تطبيق التدابير اللازمة استعدادًا للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها.
قد لا تؤدي إدارة المخاطر إلى تجنب التهديدات أو الحد منها تمامًا، فهي تركز على إنشاء وتنفيذ خطط الاستعداد والخطط الأخرى لتقليل تأثير الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل.

3.1. الاستعداد:

المعرفة والقدرات التي تُطورها الحكومات، ومنظمات الاستجابة والتعافي، والمجتمعات المحلية، والأفراد للتحسب لتأثيرات كوارث محتملة وشيكة أو حالية والاستجابة لها والتعافي منها.
يتم إجراء الاستعداد في سياق إدارة مخاطر الكوارث ويهدف لبناء القدرات المطلوبة لإدارة جميع أنواع حالات الطوارئ بكفاءة وتحقيق التحول المنهجي من الاستجابة إلى التعافي المستدام.
يعتمد الاستعداد على تحليل سليم لمخاطر الكوارث والروابط الجيدة بأنظمة الإنذار المبكر، ويتضمن أنشطة مثل التخطيط للطوارئ، وتخزين المعدات والمستلزمات، وتطوير الترتيبات المتعلقة بالتنسيق، ومعلومات الإخلاء والمعلومات العامة والتدريب ذي الصلة والتدريبات الميدانية. وهي يجب أن تكون مدعومة بموارد رسمية مؤسسية وقانونية ومتعلق بالميزانية. يصف مصطلح "الجاهزية" ذو الصلة القدرة على الاستجابة بسرعة وبشكل ملائم عند اللزوم.

https://www.preventionweb.net/files/53347_capstone.pdf²⁷

تحدد خطة الاستعداد الترتيبات مسبقاً لتمكين الاستجابة بشكل فعال وملائم وفي الوقت المناسب لأحداث خطرة محتملة معينة أو أوضاع تنشأ عن الكوارث والتي قد تشكل تهديداً للمجتمع أو البيئة.

3.2. الاستجابة:

الإجراءات التي تُتخذ قبل وقوع الكارثة مباشرةً أو أثناءها أو بعدها على الفور لإنقاذ الأرواح، وتقليل التأثيرات الصحية، وضمان السلامة العامة وتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للأفراد المتأثرين. تركز الاستجابة للكوارث بشكل أساسي على الاحتياجات الفورية وقصيرة الأجل وتُعرف أحياناً باسم الإغاثة من الكوارث. وتتوقف الاستجابة بكفاءة وفاعلية وفي الوقت المناسب على تدابير الاستعداد للكوارث الواعية بالمخاطر، وتشمل تطوير قدرات الأفراد والمجتمعات والمنظمات والدول والمجتمع الدولي على الاستجابة. غالباً ما تشمل العناصر المؤسسية للاستجابة توفير الخدمات والمساعدات في حالات الطوارئ من جانب القطاع العام والخاص والمجتمعي، إلى جانب مشاركة المجتمع الأوسع نطاقاً والمتطوعين. "خدمات الطوارئ" هي مجموعة حرجة من الوكالات المتخصصة التي تضطلع بمسؤوليات محددة متعلقة بخدمة وحماية الأفراد والممتلكات في الأوضاع الطارئة والكارثية. وهي تشمل سلطات الحماية المدنية وخدمات الشرطة والإطفاء، إلى جانب خدمات أخرى. ليس هناك حد واضح المعالم بين مرحلة الاستجابة ومرحلة التعافي التالية لها. وهناك بعض إجراءات الاستجابة، مثل توفير المساكن المؤقتة والماء، التي تمتد إلى مرحلة التعافي.

3.3. التعافي:

يعني التعافي استعادة أو تحسين سبل كسب العيش والصحة، فضلاً عن الأصول والأنظمة والأنشطة الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع المحلي أو المجتمع الأوسع نطاقاً المتأثر بالكارثة، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل، لتجنب أو تقليل مخاطر الكوارث المستقبلية.

المرفق 2

الجهات الفاعلة الرئيسية

1. الحكومة على مختلف المستويات²⁸

تأتي الحكومة وجميع مؤسساتها المعنية على جميع المستويات المحلية أو الإقليمية أو المركزية في طليعة دورة إدارة الكوارث. وتعتمد آلية إدارة الأزمات في الأساس على موارد وأهداف المنظمات الحكومية والمحلية والخاصة بالولاية. وبناءً على ذلك يتعين على الحكومة تخصيص ميزانية سنوية لغرض إدارة الكوارث. ويمكن أن يشارك البرلمان الوطني أيضاً في هذا الإجراء.

2. دور المنظمات غير الحكومية²⁹

تقدم المنظمات غير الحكومية مساهمات كبيرة للعديد من الدول، لا سيما في منطقة إدارة الكوارث. وهي تؤدي دوراً فعالاً للغاية في مرحلة الاستجابة للكارثة وتسهم بنشاط في دعم وحماية المجتمعات المتأثرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتمثل مساهماتها في المرحلة التالية للكارثة في توفير الاعتمادات صغيرة الحجم أو إعادة جدولة اتفاقيات التقسيط من أجل التعافي.

3. دور المتبرعين في إدارة الكوارث³⁰

المتبرعون شركاء مهمون على صعيد إدارة الكوارث، على المستويين الوطني والدولي. يساعد المتبرعون المجتمعات القابلة للتضرر والمتأثرة وبمدون يد العون لإغايتها فضلاً عن تخفيف المخاطر التي تنشأ عن الكوارث الخطيرة، ومن ثم تعزيز التعافي السريع. على مر السنوات، لعب المتبرعون على المستويين الدولي والمحلي دوراً في غاية الأهمية في منع الكوارث إلى جانب تخفيف آثارها والاستجابة لها والتعافي منها.

4. القطاع الخاص³¹

يؤدي القطاع الخاص دوراً محورياً في المراحل المختلفة لإدارة الكوارث. وهو يُصنف بوصفه "صاحب مصلحة ساكن" بسبب انخفاض مستوى تواصله مع السلطة المسؤولة عن إدارة الكارثة، وبالتالي لا يتم استغلال قدراته بشكل كامل. وفي بعض الحالات، يمكن أن يشارك القطاع الخاص في عمل السلطات الوطنية التي تتعامل مع إدارة الكارثة عن طريق المساهمة الفعالة ودعم الجهود الحكومية على جميع المستويات.

²⁸ R. Shaw, Community based disaster risk reduction. Emerald Group Publishing (2012)

²⁹ F.G. Renaud, K. Sudmeier-Rieux, M. Estrella, the Role of Ecosystems in Disaster Risk Reduction. United Nations University Press (2013)

³⁰ P.C. Athukorala, Indian Ocean tsunami: Disaster, generosity and recovery. Asian Economic Journal, (3)26, 231-211 (2012).

³¹ N.E. Busch, A.D. Givens, Achieving Resilience in Disaster Management: The Role of Public-Private Partnerships. Journal of Strategic Security, 6(2), 1 (2013)

5. التعاون الإقليمي³²

نظرًا لطبيعة الكوارث وتأثيراتها التدميرية، ربما تتأثر الدول المجاورة بشكل مباشر أو غير مباشر. ولهذا السبب، يوصى دومًا بتقوية أواصر التعاون الإقليمي بين الدول المجاورة حتى تساعد كلاهما الأخرى في منع وتخفيف المخاطر الطبيعية.

S. A. Andrew, C.V. Hawkins, Regional cooperation and multilateral agreements in the provision of public safety. The American Review of Public Administration, 43(4), 460-475 (2013)

الملحق 1

(آليات وأدوات منظمة الجمارك العالمية)
الملحق المحدد "J" لاتفاقية كيوتو المنقحة الفصل 5
شحنات الإغاثة

التعريف

لأغراض هذا الفصل:

E1./ F1.

تعني "شحنات الإغاثة":

- السلع، وتشمل المركبات ووسائل النقل الأخرى والأطعمة والأدوية والملابس والبطاطين والخيم والمنازل جاهزة الصنع وعناصر تنقية المياه وتخزين المياه وغيرها من السلع ذات الأهمية القصوى، التي يتم إرسالها لمساعدة المتأثرين بالكوارث؛
- جميع المعدات والمركبات ووسائل النقل الأخرى، والحيوانات المدربة بشكل خاص، والمؤونة والمستلزمات والمتعلقات الشخصية والسلع الأخرى لأطقم الإغاثة من الكوارث التي تساعد في أداء مهامهم وتدعمهم في العيش والعمل في منطقة الكوارث خلال مدة بعثتهم.

المبادئ

1. المعيار

يخضع التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة للأحكام الواردة في هذا الفصل، ولأحكام الملحق العام في حدود ما ينطبق.

2. المعيار

يجب أن يتم التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة للتصدير والمرور والسماح بالإدخال المؤقت والاستيراد على سبيل الأولوية.

مجال التطبيق

3. المعيار

عند التعامل مع شحنات الإغاثة، يجب أن تكفل إدارة الجمارك:

- إيداع إقرار جمركي مبسط للسلع أو إقرار مشروط أو غير مستوفى للسلع شريطة استيفاء الإقرار في غضون مدة محددة؛
- إيداع وتسجيل أو فحص إقرار جمركي للسلع والمستندات الداعمة قبل وصول السلع، والإفراج عنها فور وصولها؛
- إجراء التخليص الجمركي خارج ساعات العمل المحددة أو بعيداً عن مكاتب الجمارك والإعفاء من أي رسوم تتعلق بذلك؛
- فحص السلع و/أو أخذ عينات منها فقط في أوضاع استثنائية.

4. الممارسة الموصى بها
يجب منح التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة دون النظر إلى دولة المنشأ، أو الدولة التي وردت منها الشحنة أو دولة الوجهة.
5. الممارسة الموصى بها
في حالة شحنات الإغاثة، يجب الإعفاء من أي حظر أو قيود اقتصادية على التصدير وأي رسوم أو ضرائب على التصدير كانت ستُدفع في الأحوال المعتادة.
6. الممارسة الموصى بها
يجب إعفاء شحنات الإغاثة المتلقاة كهدايا من منظمات معتمدة للاستخدام من قبل هذه المنظمات أو تحت إشرافها، أو لتوزيعها مجاناً أو تحت إشرافها، من رسوم الاستيراد والضرائب إلى جانب إعفائها من الحظر أو القيود الاقتصادية للاستيراد.

الملحق B.9 الملحق الخاص بالسلع المستوردة لأغراض إنسانية

الفصل 1 تعريفات

المادة 1

لأغراض هذا الملحق:

- (أ) يعني مصطلح "السلع المستوردة لأغراض إنسانية": شحنات المعدات والإغاثة الطبية والجراحية والمعملية؛
(ب) يعني مصطلح "شحنات الإغاثة": جميع السلع، مثل المركبات ووسائل النقل الأخرى والبطاطين والخيم والمنازل جاهزة الصنع أو السلع الأخرى ذات الأهمية القصوى، والمرسلة كمساعدات للمتأثرين بالكوارث الطبيعية والحوادث الفاجعة المشابهة.

الفصل 2 النطاق

المادة 2

تُنح السلع المستوردة لأغراض إنسانية ميزة السماح بالإدخال المؤقت طبقاً للمادة 2 بهذه الاتفاقية.

الفصل 3 أحكام متفرقة

المادة 3

التسهيلات الممنوحة بموجب هذا الملحق والواجب تطبيقها:

- (أ) يجب أن تكون السلع المستوردة لأغراض إنسانية مملوكة لشخص يقيم خارج المنطقة التي يُسمح بالإدخال المؤقت إليها ويجب أن تُعار مجاناً؛
(ب) يجب أن تكون المعدات الطبية والجراحية والمعملية مخصصة للاستخدام فقط بواسطة المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى، والتي أصبحت بين ليلة وضحاها في أوضاع استثنائية جعلتها في حاجة ملحة لهذه المعدات، شريطة ألا تكون هذه المعدات متوفرة بكميات كافية في منطقة الإدخال المؤقت؛
(ج) يجب إرسال شحنات الإغاثة إلى الأشخاص المعتمدين من السلطات المعنية في منطقة السماح بالإدخال المؤقت للسلع.

المادة 4

1. يمكن قبول إجراء جرد بسيط للسلع مع تعهد مكتوب بإعادة تصديرها وقتما أمكن للمعدات الطبية والجراحية والمعملية، لتحل محل المستندات والضمانات الجمركية.

2. يجب السماح بالإدخال المؤقت لشحنات الإغاثة دون مستندات أو ضمانات جمركية. غير أنه يحق لسلطات الجمارك أن تطلب جرد السلع، مع تعهد مكتوب بإعادة تصديرها.
- المادة 5**
1. تتحدد مدة إعادة تصدير المعدات الطبية والجراحية والمعملية طبقاً للاحتياجات.
2. يجب أن تبلغ مدة إعادة تصدير شحنات الإغاثة اثني عشر شهرًا على الأقل من تاريخ السماح بالإدخال المؤقت لها.

قرار مجلس التعاون الجمركي حول دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية

(يونيو 2011)

مجلس التعاون الجمركي

ملاحظة:

(أ) الزيادة في عدد الكوارث الطبيعية التي تؤثر على فئات السكان وتتطلب المساعدات الإنسانية الدولية العاجلة، فضلاً عن ضرورة تعزيز دور إدارات الجمارك في إدارة عمليات الإغاثة الإنسانية؛

(ب) قرار المجلس الذي صدر في يونيو 2010 لتطوير استراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية لتحسين دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية، والذي يجب أن يتضمن مجموعة من التوصيات العملية لإدارات الجمارك حول ما يجب فعله في الأوضاع الطارئة من هذا النوع؛

الهدف:

(أ) تسهيل دخول وخروج ومرور أطقم الإغاثة من الكوارث وحيازاتهم والمطلوبة لتوفير المساعدة للضحايا؛

(ب) الإسراع من عملية التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة والإفراج عنها على الحدود لضمان وصول المساعدات إلى الضحايا الذين يحتاجون إليها في الوقت المناسب؛

إبراز الحاجة للاستعداد للكوارث في إدارات الجمارك، حتى يتسنى لهم الاستجابة بفاعلية وكفاءة لحالات الطوارئ؛

إدراك:

(أ) أن التسهيلات الجمركية في منطقة الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ يجب أن تراعي مبادئ إدارة المخاطر ويجب تحقيقها دون الإخلال بالمعايير الملائمة للضوابط الجمركية؛

(ب) أهمية تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، التي تلعب دوراً أساسياً في إدارة حالات الطوارئ الإنسانية، وإحاطة هذه المنظمات بجميع المعلومات الضرورية علماً بالضوابط والإجراءات السارية على شحنات الإغاثة؛

(ج) الحاجة لبناء قدرات الأعضاء في هذا المجال، وانخراط شركاء منظمة الجمارك العالمية في أنشطة بناء القدرات المقرر إجراؤها بهدف إيجاد التآزر المطلوب؛

(د) أهمية وجود هيئة وطنية لإدارة الكوارث الطبيعية، تضمن التنسيق الملائم مع جميع الوكالات المعنية، بما فيها إدارات الجمارك؛

(هـ) أهمية ضمان التدفق المفتوح للمعلومات في أوقات الأزمات؛

القرارات:

دعوة الأعضاء إلى:

- (1) تطبيق الإجراءات على النحو الوارد في الفصل 5 من الملحق المحدد ل لاتفاقية كيوتو المنقحة والمتعلقة بشحنات الإغاثة، والتوقيع على اتفاقية نموذج الأمم المتحدة حول التسهيلات الجمركية؛
 - (2) التخطيط لجميع الإجراءات الجمركية التي تنطبق خصوصًا على شحنات الإغاثة وتضمينها في القوانين و/أو اللوائح الوطنية، وفي خطة الطوارئ الوطنية حيثما أمكن، من أجل الاستعداد السليم. ويجب نشر هذه الإجراءات التي تتضمن قائمة نقاط الدخول والخروج الحدودية العاملة للجمهور، باستخدام أدوات مثل المواقع الإلكترونية الوطنية للأعضاء و/أو الدليل الخاضع لإدارة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛
 - (3) إجراء (1) عمليات التشخيص للإجراءات المستحدثة في إدارات الجمارك لمباشرة عمليات المساعدات الإنسانية الطارئة ولقدرتها على إدخال تلك الإجراءات حيز التنفيذ في حالة وقوع كارثة طبيعية؛ (2) تمارين المحاكاة لاختبار مستوى جاهزيتها وقدرتها على إدارة المواقف الطارئة وإن أمكن التحقق من جودة خطط الطوارئ الوطنية؛
 - (4) صياغة وتنفيذ خطة تدريب لضمان تأهيل موظفي الجمارك وقدرتهم على إدارة هذه الأنواع من الطوارئ؛
 - (5) إدارة الحدود على نحو فعال ومبسط ومنسق، يتضمن مشاركة المعلومات مع السلطات الوطنية الأخرى المعنية بالتعامل مع شحنات الإغاثة، وأطقم الإغاثة من الكوارث وحيازاتهم؛ فيما يجري استخدام أنظمة التخليص الجمركي الحالية لتجهيز هذه الشحنات بسرعة وكفاءة وبشكل مركزي؛
 - (6) مراجعة، وحيثما يكون ضروريًا، تحديث ترتيبات المساعدة الإدارية الثنائية المتبادلة بين إدارات الجمارك لإدارة حالات الطوارئ؛
 - (7) إعلام الأمانة بالتدابير المتخذة في هذا الصدد، لا سيما تلك المتعلقة بالنقاط (1) إلى (6) في هذا القرار؛
- توجيه الأمانة بهدف:**
- (8) تجميع قائمة بالأدوات والآليات القائمة، مثل اتفاقية كيوتو المنقحة، واتفاقية الأمم المتحدة النموذجية حول التسهيلات الجمركية وغيرها من الاتفاقيات النموذجية الأخرى التي صاغها الأعضاء على المستوى الوطني أو توجيهات القانون الدولي للاستجابة للكوارث، التي تتعلق بالإجراءات الجمركية الشكلية لتخليص شحنات الإغاثة أثناء التصدير أو المرور أو الاستيراد؛
 - (9) تنظيم الندوات الإقليمية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز استخدام هذه الأدوات والآليات القائمة ولجمع تعليقات الأعضاء بشأن احتياجاتهم المستقبلية؛
 - (10) دراسة المدى حيث يثبت أن المبادئ الرئيسية لإطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية، مثل المعلومات المسبقة، ومفهوم المشغل الاقتصادي المعتمد، والمبادئ التوجيهية لانتعاش التجارة أو استخدام التكنولوجيا، مناسبة لإضفاء المزيد من التسهيلات على عملية التخليص الجمركي لشحنات الإغاثة. ستجرى هذه الدراسة بالتشاور مع مجموعة عمل تأمين وتسهيل التجارة العالمية، وبالتعاون مع مجموعة من المتطوعين إذا لزم الأمر ذلك، وسيتم عرض نتائجها على اللجنة الفنية الدائمة (PTC) في مطلع عام 2012؛

- (11) التحري من المجموعة المخصصة حول الشبكة العالمية لإدارات الجمارك (GNC) عن مدى إسهام المعلومات المتبادلة والمتصورة في إطار عمل الشبكة العالمية لإدارات الجمارك في تسهيل دخول وخروج ومرور شحنات الإغاثة وأطقم الإغاثة من الكوارث وحيازاتهم؛
- (12) إنشاء صفحة ويب مخصصة على الموقع الإلكتروني العام لمنظمة الجمارك العالمية، تحتوي على جميع الآليات القائمة ذات الصلة بهذا المجال إلى جانب جميع الروابط المفيدة للأدوات التي طورها الشركاء المختلفون المشاركون في إدارة عمليات الإغاثة من الكوارث الطبيعية. في ذلك الإطار، سيتم أيضاً اتخاذ تدابير لإقامة منتدى بهدف تيسير التواصل الفعال وتبادل الخبرات بين الأعضاء، إلى جانب وضع آلية لتحديد الأشخاص المسؤولين عن إدارة إجراءات الطوارئ في إدارات الجمارك بسهولة.
- (13) نشر وإرسال تنبيه لجميع إدارات الجمارك لرفع مستويات اليقظة على الحدود للكشف عن القطع الأثرية الثقافية التي قد يتم تهريبها أو تصديرها بشكل غير قانوني، وذلك بهدف حماية التراث الثقافي للدولة المتأثرة وفي إطار الدور الرئيسي الذي تؤديه إدارات الجمارك لمكافحة التصدير غير المصرح به للممتلكات الثقافية؛
- (14) تعزيز قدرات الأعضاء لتطبيق هذا القرار، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير المرتبطة بالنقاط (1) إلى (6) من هذا القرار؛
- (15) رفع التقارير بشكل دوري إلى اللجنة الفنية الدائمة بشأن تدابير التنفيذ المتعلقة بالنقاط (8) إلى (14) من هذا القرار. وعلاوة على ذلك، وبناءً على المعلومات التي قدمها الأعضاء في النقطة (7)، سيتم رفع تقرير إلى لجنة السياسات في يونيو 2012. وبناءً على ذلك، سيتم عرض تقييم أولي لتنفيذ هذا القرار على لجنة السياسات في يونيو 2013؛
- تكليف اللجنة الفنية الدائمة بما يلي:**
- (16) مراقبة تنفيذ هذا القرار بعد جلسات المجلس المقرر إقامتها في يونيو 2011.

الملحق 2

(متوفر كمثال)

مسودة الدليل التشغيلي لتلقي المساعدات الإنسانية الدولية

1. مقدمة
2. رسالة سلطة الجمارك
3. أهداف الدليل
4. الحافز لتفعيل الدليل التشغيلي
5. نقاط الدخول
6. تدابير التسهيلات الجمركية
 - 6 - أ - عناصر الإغاثة
 - 6 - ب - الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية
 - 6 - ج - الإقرار الجمركي
 - 6 - د - الإقرار الجمركي الإلكتروني
 - 6 - هـ - تفتيش عناصر الإغاثة
 - 6 - و - الأدوية
 - 6 - ز - أجهزة الاتصالات اللاسلكية

- 6 - ح - المركبات
7. منصة شاملة / النافذة الواحدة
8. مرور المساعدات الإنسانية الدولية
9. السماح بالإدخال المؤقت
10. إجراءات إعادة التصدير
11. العناصر المحظورة
12. سلع الإغاثة غير المطلوبة
13. مراجعة التوجيهات التشغيلية الخاصة باستيراد شحنات الإغاثة الطارئة
14. مسرد المصطلحات
15. النصوص المرجعية
16. جهات الاتصال
17. الملحقات

1. مقدمة

2. رسالة إدارة الجمارك

ما هي رسالة إدارة الجمارك ورؤيتها وقيمها الأساسية وما إلى ذلك

+

صفحة URL

+

معلومات حول الهيكل الوظيفي في المطار ونقاط الدخول الجمركية الأخرى

3. أهداف الدليل التشغيلي

مسودة – يتم تعديلها عند اللزوم

فيما يلي أهداف هذا الدليل التشغيلي المتعلقة بتلقي شحنات المساعدات الإنسانية الدولية:

- توفير المعلومات بشأن إجراءات التسهيلات الجمركية الخاصة باستيراد شحنات الإغاثة في الحالات الطارئة لجميع موظفي الجمارك (بإدارة الجمارك)
- اتخاذ تدابير التسهيلات الجمركية لاستيراد و/أو مرور شحنات الإغاثة الدولية في الحالات الطارئة وتيسير العملية
- توفير دليل تشغيلي للجهات الفاعلة في العمل الإنساني التي تستورد الشحنات الدولية في حالات الطوارئ إلى (الدولة المتأثرة) أو تمرر مساعدات الإغاثة الإنسانية الدولية عبر الدولة المتأثرة

4. الحافز لتفعيل الدليل التشغيلي

من المسؤول عن تفعيل الدليل التشغيلي الحالي؟ ما هو الحافز لتفعيله؟ الحافز لتفعيل الدليل التشغيلي الحالي هو....

ينطبق هذا الحافز على جميع نقاط الدخول الجمركية المدرجة في الفصل الخامس.

5. نقاط الدخول

نقاط الدخول لتلقي الشحنات الدولية في الحالات الطارئة مدرجة أدناه:

المطارات

جهة الاتصال:	24 ساعة
--------------	---------

	7 أيام في الأسبوع مطار دولي؟	
جهة الاتصال:	سيتم النظر في ذلك مطار إقليمي؟	

الموانئ

جهة الاتصال	ميناء دولي	
جهة الاتصال	ميناء إقليمي	

6. وصف تدابير التسهيلات الجمركية

يعرض هذا الفصل قائمة بالتسهيلات الجمركية الخاصة باستيراد شحنات الإغاثة الدولية في حالات الطوارئ.
ما هو القانون الذي ينظم المساعدات الدولية؟

أ - عناصر الإغاثة في حالات الطوارئ

هل هناك قانون يُعرف "عناصر الإغاثة"؟
هل هذا التعريف مماثل للتعريف الوارد في اتفاقية كيوتو المُنقحة؟

ب - الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية

هل تسمح الحكومة بإدخال جميع شحنات الإغاثة مع إعفائها من رسوم الاستيراد والضرائب؟ حيازات أقطم الإغاثة من الكوارث الذين يقدمون المساعدات الإنسانية؟

كيف يمكن الحصول عليها؟ ما هو الإجراء المُتبع؟

ج - الإقرارات الجمركية

ما هو النظام المؤتمت المستخدم؟

1. الإقرار الجمركي

2. الإقرار اليدوي

في حالة انقطاع الطاقة/التيار الكهربائي، كيف يتسنى للمنظمات العاملة في المجال الإنساني إعداد الإقرارات الجمركية؟

هل توجد إمكانية للإفراج عن شحنات الإغاثة بعد وصولها فور تقديم وثيقة دخول مشروط أو وثيقة إلكترونية أخرى معادلة مقبولة قانونياً، بناءً على الاستيفاء الكامل للمتطلبات الجمركية في غضون مدة زمنية محددة؟

3 – المستندات المصاحبة للإقرار الجمركي

ما هي قائمة المستندات المطلوبة؟

د – تفتيش شحنات المساعدات الإنسانية الدولية

ما هي إجراءات فحص محتويات شحنات الإغاثة وحيازات أطقم الإغاثة من الكوارث على وجه السرعة؟

هـ – كلاب البحث والإنقاذ

تتولى وزارة xxx مسؤولية السماح بدخول كلاب البحث والإنقاذ إلى الدولة. حسب القانون المحلي، xxxxxx

جهات الاتصال	

و - الأدوية

تتولى وزارة xxx مسؤولية السماح بالدخول المؤقت للأدوية والمعدات الطبية واستيرادها إلى موريشيوس.

حسب القانون الوطني، الإجراءات هي

جهات الاتصال	

ز - أجهزة الاتصالات اللاسلكية

تتولى وزارة xxxxx مسؤولية السماح بالإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات اللاسلكية من المسؤول عن إصدار التصاريح الخاصة بالنطاق؟

جهات الاتصال	

ح - المركبات

تتولى وزارة xxxxx مسؤولية السماح بالإدخال المؤقت للمركبات.

جهات الاتصال	

طبقاً للقانون المحلي، الإجراءات هي:

7. النافذة الواحدة - منصة شاملة

(أ) منصة إلكترونية شاملة (النافذة الواحدة)

(ب) منصة شاملة في المطار

من المسؤول عن تأسيس منصة شاملة في المطار؟

يمكن إنشاء منصة شاملة في نقاط الدخول الجمركية لتنسيق والتعجيل بالمتطلبات القانونية بخصوص دخول الأشخاص والسلع والمعدات ووسائل النقل الدولية ويجب أن تضم ممثلين للوزارات والوكالات ذات الصلة.

8. مرور المساعدات الإنسانية الدولية

ما هي شروط مرور المساعدات الإنسانية الدولية؟

9. السماح بالإدخال المؤقت

10. إجراءات إعادة التصدير

11. العناصر المحظورة

هل توجد قائمة بعناصر محظورة؟
هل يمكن تضمينها كملحق لهذه الوثيقة؟ ما معدل تحديثها؟
من المسؤول عن تحديثها؟

12. سلع الإغاثة غير المطلوبة

13. مراجعة التوجيهات التشغيلية لاستيراد شحنات الإغاثة الدولية في حالات الطوارئ

يخضع الدليل التشغيلي لاستيراد المساعدات الإنسانية الدولية للمراجعة مرة واحدة سنويًا. وتتولى xxxxx اتخاذ القرار بالتعاون مع الوزارات الأخرى الوارد ذكرها في هذه الوثيقة و/أو التي شاركت في المنصة الشاملة.

14. مسرد المصطلحات

15. النصوص المرجعية

1. الاتفاقيات الدولية

- أ- اتفاقية كيوتو المُنتحة – الملحق المحدد J-5
- ب- اتفاقية اسطنبول للسماح بالإدخال المؤقت للسلع – الملحق B.9 ج- اتفاقية تامبير
- د- قرار الأمم المتحدة 182/46 بتاريخ 1991
- هـ- توصيات مجلس التعاون الجمركي للإسراع بإرسال شحنات الإغاثة حال وقوع الكوارث (1970)

2. النصوص الوطنية

3. الدراسات الدولية

16. جهات الاتصال

نقاط الاتصال	تفاصيل الاتصال

17. الملحقَات

الملحق 1

الملحق 2

الملحق 3

الملحق 4

أبريل 2022

توجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد

مديرية الامتثال والتيسير لمنظمة الجمارك العالمية
المديرية الفرعية للإجراءات والتيسير

القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الخاصة بتوجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد

في يوليو 2020، أطلقت منظمة الجمارك العالمية مشروع "كوفيد-19"، وهي مبادرة تدعمها ماليًا حكومة اليابان لتعزيز قدرات إدارات الجمارك الأعضاء في المنظمة في الدول النامية والأقل نموًا على مواجهة التحديات التي نشأت عن الأمراض المعدية التي يسببها "كوفيد-19" فضلاً عن الكوارث الطبيعية.

طوّر المشروع توجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد ليحقق ثلاثة أهداف رئيسية:

- ◀ التوعية بالدور المحوري لإدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث ودعم إدارات الجمارك في تنفيذ شروط الآليات والأدوات الأخرى ذات الصلة بمنظمة الجمارك العالمية؛
- ◀ دعم إدارات الجمارك لتحسين مستوى استعدادها للاستجابة للأوبئة والكوارث الطبيعية بكفاءة وفعالية؛
- ◀ تقديم التوصيات الواضحة لإدارات الجمارك مدعومةً بأفضل الممارسات المتعلقة بمواجهة التحديات التي تنشأ عن تفشي الأمراض المعدية ووقوع الكوارث الطبيعية، لغرض الإسراع من حركة سلع الإغاثة وضمان استمرار سلسلة التوريد.

لمساعدة إدارات الجمارك في تقييم مدى توافقها مع توجيهات منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الكوارث واستمرار سلاسل التوريد، تم تطوير قائمة التقييم الذاتي المرجعية الحالية. وهي تشمل عددًا من العناصر المرتبطة بالجوانب التالية:

- ◀ التنظيم والأدوار
- ◀ الإطار القانوني
- ◀ الموارد
- ◀ الموظفون
- ◀ التعاون
- ◀ الإجراءات والتدابير

سوف نتيج القائمة المرجعية لإدارات الجمارك تقييم ما يلي على نحو أفضل:

- ◀ قدرتها على ضمان الإسراع من حركة شحنات الإغاثة عند وقوع الكوارث الطبيعية وفي الأوضاع المشابهة؛
- ◀ استعدادها وقدرتها على ضمان استمرار عملياتها في أعقاب الكارثة؛
- ◀ الاحتياجات والفجوات المحتملة التي يجب سدها فيما يتعلق بالإطار القانوني القائم، وبناء القدرات، واستخدام التكنولوجيا، وتحديث الإجراءات والعمليات، وما إلى ذلك.

إن الهدف الرئيسي للقائمة المرجعية للتقييم الذاتي هو مساعدة إدارات الجمارك في تحديد المجالات حيث ينبغي توظيف المزيد من جهود التحديث والإصلاح وتوجيه طلبات المساعدة الفنية وبناء القدرات بشكل أفضل.

تتيح جميع الأسئلة تضمين التعليقات والملاحظات الإضافية ويجب الرد عليها بالرجوع إلى جائحة "كوفيد-19" والأحداث المشابهة المسببة للاضطرابات كالكوارث الطبيعية.

القائمة المرجعية للتقييم الذاتي

التعليقات/الملاحظات	لا	نعم	1. التنظيم والأدوار
			1.1. هل توجد سلطة تتولى مسؤولية إدارة الكوارث في الدولة؟
			1.2. هل تتعاون إدارة الجمارك عن كثب مع هذه السلطة؟
			1.3. هل هناك دور واضح للجمارك في خطة الاستجابة للطوارئ المحلية؟
			1.4. هل هناك وحدة على مستوى المقر الرئيسي تتولى بشكل رئيسي مسؤولية إدارة الأوضاع الطارئة (وتشمل إعداد الإجراءات، والتنسيق مع أصحاب المصالح ذوي الصلة وما إلى ذلك) بوجه عام؟
			1.5. هل هناك وحدة في إدارتك مسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة الاتصالات بشأن الاستجابة للجوائح والأمراض المعدية والكوارث الأخرى؟
			1.6. هل توضح إدارتك القانون المناسب والتدابير الجديدة وإجراءات التشغيل القياسية لأصحاب المصالح الرئيسيين والجمهور العام؟ ما هي قنوات التواصل المستخدمة؟
			1.7. هل تتبع إدارة الجمارك خطة معينة لاستمرار الأعمال لضمان مواصلة العمليات في حالات الطوارئ؟

			2. الإطار القانوني
			2.1. هل يتضمن إطار العمل القانوني الوطني أحكامًا متعلقة بإدارة الكوارث الطبيعية؟
			2.2. هل يتضمن قانون الجمارك أحكامًا محددة متعلقة باستيراد سلع الإغاثة في حالة الكوارث، مثل الإعفاء من الرسوم الجمركية و/أو تطبيق إجراءات محددة لتجهيز شحنات الإغاثة، وما إلى ذلك؟
			2.3. هل تُطبق الإدارة إجراءات معينة للاستجابة للأحداث المسببة للاضطرابات؟
			2.4. هل الدولة طرف موقع على الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية المعروفة باسم اتفاقية كيوتو المُنقحة؟
			2.5. هل تتماشى إجراءات الجمارك مع الفصل 5 من الملحق المحدد ل لاتفاقية كيوتو المُنقحة بشأن شحنات الإغاثة وتوجيهاتها؟
			2.6. هل الدولة طرف موقع على اتفاقية اسطنبول حول السماح بالإدخال المؤقت للسلع؟
			2.7. هل أحكام الملحق B.9 لاتفاقية اسطنبول حول السماح بالإدخال المؤقت للسلع مضمنة في القانون الوطني؟
			2.8. هل تُطبق الإدارة قرار مجلس منظمة الجمارك العالمية الصادر عام 2011 حول دور إدارات الجمارك في الإغاثة من الكوارث؟ ما هو الوضع الراهن المتعلق بتطبيق هذا القرار؟

			<p>2.9. هل صاغت الإدارة إجراءات التشغيل القياسية بناءً على القانون الوطني، لتجهيز شحنات الإغاثة في حالة وقوع أحداث مسببة للاضطرابات مثل تفشي الأمراض المعدية ووقوع الكوارث الطبيعية؟</p>
			<p>2.10. هل تُطبق إدارتك أدوات أخرى لمنظمة الجمارك العالمية مناسبة لسياق إدارة الكوارث مثل إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية، إلخ.</p>
			<p>2.11. هل صدّقت الدولة على اتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وتُطبق أحكامها؟</p>
			<p>2.12. هل تلتزم الدولة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال الإغاثة من الكوارث مثل اتفاقية تأمين حول توفير موارد الاتصالات اللاسلكية لتخفيف حدة الكوارث وفي عمليات الإغاثة؟</p>
			<p>3. الموارد</p>
			<p>3.1. هل تستخدم الإدارة نظامًا مؤتمت للتخليص الجمركي؟</p>
			<p>3.2. هل يحتوي النظام المؤتمت للتخليص الجمركي على وحدة خاصة بمعالجة سلع الإغاثة؟</p>
			<p>3.3. هل تستخدم الدولة نافذة واحدة إلكترونية وطنية؟</p>
			<p>3.4. هل تضم الإدارة مركزًا لعمليات الطوارئ يتم تفعيله خلال مرحلة الاستجابة؟</p>

			3.5. هل لدى الإدارة بنية تحتية للطوارئ سريعة التوظيف للسماح باستمرار عمليات إدارة الجمارك في ظروف آمنة في حالة تفشي جائحة أو تدمير البنية التحتية لمرافق التخليص الجمركي بفعل كارثة طبيعية؟
			3.6. هل تستخدم الإدارة نظامًا لإدارة المخاطر يتيح تقييد عمليات التفتيش المادية للشحنات عالية الخطورة؟
			3.7. هل الإدارة تمتلك/تستخدم أجهزة تفتيش وتقنيات غير اقتحامية؟
			3.8. هل تمتلك الإدارة نظامًا قائمًا للإدارة بعد التخليص الجمركي؟
			4. الموظفون
			4.1. هل يحتوي المنهج التدريبي لإدارة الجمارك على وحدات متعلقة بإدارة الكوارث؟
			4.2. هل يستفيد أعضاء فريق الإدارة في إدارة الجمارك من التدريب على القيادة في أوقات الأزمات؟
			4.3. هل يتلقى الموظفون العاملون في نقاط الدخول (أو تلقوا بالفعل) الدعم لبناء القدرات فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الاستجابة للجوائح، والأمراض المعدية وغيرها من الكوارث؟
			4.4. هل تجري الإدارة تمارين محاكاة مع أصحاب المصالح الآخرين لتحسين الاستعداد التشغيلي لموظفيها؟

			<p>4.5. هل هناك تصور لاتخاذ تدابير محددة و/أو توفير أدوات معينة لضمان سلامة موظفي الجمارك؟ يجب مراعاة الأمثلة التالية وإضافة المزيد إن أمكن: نوبات العمل، معدات الوقاية الشخصية، وما إلى ذلك.</p>
			<p>4.6. ما هي ترتيبات العمل الرئيسية المطلوب تطبيقها في حالة وقوع أحداث مسببة للاضطرابات؟ (مثل العمل عن بُعد، إلخ)</p>
			<p>4.7. هل يتلقى موظفو الجمارك التدريب على استخدام أحدث التقنيات المتاحة لتحديث عمليات وإجراءات الجمارك؟</p>
			5. التعاون
			<p>5.1. ما هي الوكالات الحكومية الأخرى المعنية والمشاركة في التخليص الجمركي لسلع الإغاثة؟</p>
			<p>5.2. هل تتعاون إدارة الجمارك عن كثب مع الوكالات الحكومية الأخرى المعنية باستيراد وتنظيم سلع الإغاثة؟</p>
			<p>5.3. هل تتعاون الإدارة بشكل كافٍ مع إدارات الجمارك الأخرى؟</p>
			<p>5.4. هل تتعاون إدارة الجمارك مع القطاع الخاص؟ ما هي آليات هذا التعاون؟</p>
			<p>5.5. هل تمتلك إدارة الجمارك مُشغلاً اقتصادياً معتمداً أو برنامجاً مشابهاً؟</p>

التعليقات/الملاحظات	لا	نعم	6. إجراءات وتدبير إدارة الجمارك
			<p>6.1. هل تقبل إدارة الجمارك أشكالاً مبسطة ومشروطة للإقرارات الجمركية تخضع للتنظيم خلال مدة محددة؟</p>
			<p>6.2. هل تقبل إدارة الجمارك النموذج الإلكتروني للإقرارات الجمركية والمستندات الداعمة؟</p>
			<p>6.3. هل تُكرس إدارة الجمارك استخدام إدارة المخاطر، والمعالجة قبل الوصول والإفراج الفوري عن السلع لضمان التعجيل بالإفراج عن سلع الإغاثة والسلع الأساسية؟</p>
			<p>6.4. هل تُقيد إدارة الجمارك التفتيش المادي لسلع الإغاثة لتحسين استخدام تقنيات التفتيش غير الاقتحامية، وتعطي الأولوية لتفتيش سلع الإغاثة والسلع الأساسية إذا اقتضت الضرورة؟</p>
			<p>6.5. هل تتبع إدارتك طريقة ملائمة لتطبيق الإعفاءات من الرسوم الجمركية وتأخير السداد، والإعفاء من الرسوم لدعم التجار المتأثرين بالحدث المسبب للاضطرابات؟</p>
			<p>6.6. هل تشرع إدارة الجمارك في فحص السلع و/أو أخذ عينات منها فقط في أوضاع استثنائية؟</p>
			<p>6.7. هل تستخدم إدارة الجمارك إجراءات بديلة ليتم تطبيقها في حالة تعطل النظام المحوسب (على سبيل المثال لانقطاع الطاقة)؟</p>

			<p>6.8. هل تستخدم إدارة الجمارك تقنيات جديدة لتقليل التلامس الجسدي مع موظفي الجمارك وتيسير عمليات الرقابة والتخليص الجمركي للمسافرين؟</p>
			<p>6.9. هل تسمح الإدارة بمد أجل الإدخال المؤقت للسلع حال وجود صعوبات متعلقة بإعادة تصدير السلع؟</p>
			<p>6.10. هل تتخذ الإدارة تدابير تيسيرية للمساعدة في مرور السلع؟</p>
			<p>6.11. هل تجري الإدارة تقييمًا للتدابير المتخذة أثناء مرحلة الاستجابة؟</p>
			<p>6.12. هل يتم الاستمرار في اتخاذ التدابير التي أثبتت كفاءتها في تحسين إجراءات الجمارك باتخاذ خطوات معينة، مثل تعديل القوانين المحلية وإطار العمل المؤسسي؟</p>